أعلام المسلمين

٥



وهبي سليمان غاوجي



دار القلم
دمشق



إمام الأئمة الفقهاء

٨٠ هـ - ١٥٠ هـ

تأليف

وهبي سليمان غاوجي

الطبعة الخامسة
١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

حقوق الطبع محفوظة

دار القلم
للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق - حلبوني - ص.ب : ٤٥٢٣ - هاتف : ٢٢٩١٧٧
بيروت - ص.ب : ١١٣/٦٥٠١ - هاتف : ٣١٦٠٩٣


أبو حنيفة النعمان
إمام الأئمة الفقهاء

هـٰـذا الرّجُـل

«كان أبو حنيفة عظيم الأمانة، وكان يؤثر رضى الله تعالى على كل شيء، ولو أخذته السيوف في الله تعالى لاحتملها».

وكيع بن الجراح شيخ الشافعي

«ما طلب أحد الفقه إلا كان عيالاً على أبي حنيفة. وما قامت النساء على رجل أعقل من أبي حنيفة».

الإمام الشافعي

«إن أبا حنيفة من العلم والورع والزهد وإيثار الآخرة بمحل لا يدركه أحد، ولقد ضرب بالسياط ليلي للمنصور فلم يفعل، فرحمة الله عليه ورضوانه».

الإمام أحمد بن حنبل

«كانوا يقولون: أبو حنيفة زينه الله بالفقه والعلم، والسخاء

والبذل، وأخلاق القرآن التي كانت فيه».

الإمام أبو يوسف

«ما مقلت عيناي مثل أبي حنيفة».

الإمام سفيان الثوري

«إن أبا حنيفة ـ والله ـ لأعلم هذه الأمة بما جاء عن الله ورسوله».

يحيى بن سعيد القطان

(إمام الجرح والتعديل)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

(الحمد لله رب العالمين. الرحمن الرحيم. مالك يوم الدين. إياك نعبد وإياك نستعين. اهدنا الصراط المستقيم. صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين). والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد، المبعوث معلماً هادياً، ومرشداً ناصحاً، فقَّه الناس في دين الله تعالى، وبَصّرهم بشريعته، وحضَّ الناس على الفهم في دين الله تعالى ومعرفة أحكامه وحِكَمه، وقال: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» رواه البخاري.

أما بعد:

فإن الله تعالى الذي تكفل بحفظ هذا الدين سليماً نقياً، واضح المعالم كاملاً، نبراساً للمهتدين في كل زمان ومكان

إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها؛ قد قيَّض لهذا الدين علماء وأئمة مجتهدين، فسَّروا كتابه، وبيَّنوا أحكامه، وجمعوا وحفظوا سنة نبيه ﷺ وأقوال الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين لهم بإحسان، وأعملوا فهمهم وعلمهم في الكتاب والسنة وأقوال أئمة خير القرون وآرائهم، واجتهدوا فيما جدّ من القضايا التي ليس لها نصوص معيَّنة، فجعلوا لها باجتهادهم حكماً، حتى خلَّفوا لنا علماً أجاب على كل مسألة، وحلَّ كل عقدة، وهدى كل حائر، وحكم في كل قضية، ووضعوا قواعد شرعية جليلة من خلال الكتاب والسنة وفهمهم منهما، ليحكم بها على حوادث كل عصر وقضاياه، وما يُظن أنه جديد في أحوال الناس ومعاملاتهم، وقد سار الفقهاء بعدهم سيرهم وما يزالون يفعلون إلى يومنا هذا وإلى ما شاء الله تعالى.

لا تقع واقعة، ولا تحدث قضية مهما كان لونها، وأياً كان مكانها وزمانها ومجتمعها؛ إلّا وفي شريعة الإسلام حكم فيها وبيان ـ لأن الإسلام دين الخلود وبه فقط يصلح الزمان والناس ـ على ما ذكره الفقهاء من القرآن والسنة وأقوال الصحابة والتابعين واجتهاد المجتهدين، أو قعّدوه من القواعد الشرعية الحكيمة.

وقد رأيت حاجة ماسة إلى عرض نبراس عظيم ونور جليل في طريق شبابنا إلى الله تعالى، على درب العلم والهدى،

والفقه والورع وشدة الدين، وإعزاز العلم والترفع به عن لعاعة الدنيا، والجهر بالحق ولو كان في ذلك بذل الروح لله رب العالمين.

وهذا النبراس الذي أرفعه اليوم في طريق الشباب المسلم هو: إمام الأئمة الفقهاء أبو حنيفة النعمان بن ثابت رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه، وأرجو أن أتابع العمل، ويعمل غيري في رفع أمثاله من الأنوار والصُّوَى والأعـلام على طريقكم الصحيح إلى الله تعالى يا شباب الإسلام.

المـدينة المنـورة ـ الجمعة ٢٣ من صفـر الخير سنـة ١٣٩٢ هـ.

وَهْبي سُليمان غاوجي

* * *



مقدمة الطبعة الرابعة

الحمد لله ولي الفقهاء العاملين، وناصر أوليائه المتقين، رفع أُولي العلم درجات، وحفظ بهم الدين وأنار الصراط، وجعلهم لعباده شفعاء يوم الدين. والصلاة والسلام على أفضل رسله وأعلم خلقه به، هدى الله تعالى به الخلق بعد الضلالة واستنقذهم بعد العماية، والذي رغّب في العلم فقال «العلماء ورثة الأنبياء» وحض على التفقه في الدين فقال «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» وعلى آله وصحبه وإخوانه وأتباعه إلى يوم الدين.

فجزاه الله تعالى خير ما جزى نبياً عن أُمته، ورسولاً عن ملته. وجزى ورثته من العلماء المخلصين ومتبعيهم خير جزاء وأوفاه إنه هو البرّ الرحيم.

أما بعد: ١ ـ فإن ظاهرة عودة الشعوب الإسلامية إلى الإسلام في جميع بلادهم حقيقة بينة. ظاهرة عودة الكثير الكثير من شباب الإسلام إليه في كل مكان حقيقة بينة أيضاً. ظاهرة عودة الكثيرات الكثيرات من صبايا الإسلام إليه والتزام أحكامه من الحجاب وغيره حقيقة بينة. وظاهرة حرص المسلمين على العيش بالإسلام في كل مكان حقيقة واضحة لا تحتاج إلى برهان.

وأحب أن أكتفي هنا بتعليل إيجابي واحد لهذه الظاهرة التي هي أعظمها (وكفى بالإسلام نعمة) هذا التعليل هو: أن علماء المسلمين أخذوا يدرسون، ويُقرئون، ويكتبون أكثر وأكثر عن الإسلام، في أصوله، وميادين عمله ونشاطه.

وأن المسلمين ـ وشبابهم خاصة ـ أخذوا يقرؤون عن الإسلام أكثر فأكثر، لا يكتفون بدروس المدارس، وخطب المساجد، وحلقات العلم والمذاكرة.

إن جولة في أي مكتبة من المكتبات المنتشرة هنا وهناك تريك الكتاب الإسلامي الذي يتحدث عن القرآن الكريم وفضله، والسنة ومكانتها، عن سيرة الرسول ﷺ، وأعلام الصحابة والفتوحات الإسلامية، عن الفقه، والاقتصاد، والتوحيد، والتراجم، والبحوث العامة، ونظرة الإسلام إلى كذا وكذا من الآراء والمبادىء والأفكار.

إن جولة في أي معرض من معارض الكتب ترينا أن الكتاب الإسلامي هو الأول في ساحة الطلب والشراء، مع ارتفاع أسعار بعض موضوعاته أحياناً.

ظاهرة عودة المسلمين إلى الإسلام حقيقة بينة تقض مضاجع أعداء الإسلام، وتنغص عليهم عيشهم وتقلق بالهم، وتهدم آمالهم في أن تصبح الأرض جاهلية، ينكر أهلها وجود الله تعالى ووجوب العيش بأحكام دينه ونظامه، تشريعاً، وتنفيذاً وسلوكاً.

وما المطالبة بتطبيق الشريعة كاملة، وقيام البنوك الإسلامية واحدة تلو أخرى وكذا من الأعمال الإسلامية الاجتماعية عن الناس بجديد في كثير من بلاد المسلمين والحمد لله.

٢ ـ ليس من شأن هذه الكلمة أن تتحدث عن المسؤول عن توقف الفقه الإسلامي عن السير في تنظيم علاقات المسلمين بربهم، وأنفسهم والناس، ولا عن محاربة أعداء الإسلام لعلماء الإسلام في أرزاقهم، وكراماتهم، وكيف أن إمام المسجد مثلاً قد لا يزيد مرتبه على مرتب الفرّاش في وزارة الأوقاف، ولا عن مؤتمرات حكماء صهيون في صرف العامة عن العلماء بل واتهامهم. . والاستهانة بهم إلى حدّ الازدراء بهم من بعض مرضى القلوب والإيمان. . !.

وليس من شأنها أن تتحدث عن أفراد من العلماء بُهروا

بحضارة الغرب المادية، فظنوها حضارة السعادة والخلود، وأنها لا تقوم إلّا على أنقاض الدين (ولو كان الإسلام) فمالوا من الإسلام كل الميل أو أكثره. فأخذوا تبعاً لذلك يتحللون عن كثير من أصول الإسلام وقواعده وأحكامه، ويطلبون من المسلمين أن يقتدوا في ذلك بهم، فدعوا بدعوى الوطنية بدل الإسلام وحده، وأباحوا أنواعاً من الربا، ودعوا إلى سفور المرأة المسلمة، وجعلوا منار قلوبهم، وغاية آمالهم حضارةَ الغرب، وما عند الغرب. . . وطلبوا من المسلمين أن يقتدوا بهم فيما يرون. . !

ليس من شأن هذه الكلمة التحدث عن فترة ظلام عاشها المسلمون حيناً من الدهر، خاصة وأن تباشير الصباح وضياء العودة إلى الإسلام تغمر الأركان والأرجاء، والقلوب والنفوس والحمد لله.

٣ ـ هذه المطابع الكثيرة تطبع ألوف الكتب كل يوم، وفيها كثير من الكتب الإسلامية المفيدة، والحمد لله، وشيء منها قليل تَكتب عن الإسلام لتهدمه، تكتب عن الفقه لتحقره، تكتب عن أعلام الصحابة والقواد العظام لتشوه تاريخهم، بل تكتب عن القرآن الكريم لتنال منه، وعن السنة الشريفة لتردّ صحيحها بأكاذيب وافتراءات، تَلبس لبوس العلم وتطلى بطلاء الحرص على المسلمين. ثم تَكتب في العقيدة الإسلامية ساعية إلى إفسادها في قلوب المسلمين، فضلاً عن

الآراء المبتسرة والغريبة في حكم الإسلام في بعض قضايا العصر.

فلا بد للأمة من العودة إلى العلماء الثقاة، ولا بد لهم من زيادة الالتحام بالأمة، ونشر الدين والعلم الصحيح في الأمة بكل وسيلة، لا بد لهم من النظر في حياة الأمة وقضاياها، ومشكلاتها، ليعملوا على الإجابة على مشكلات الأمة، وحلّ قضاياها وكشف اللثام عن أسرارها مسألة مسألة.

ولا بدّ للعلماء «وهو أمر هام جداً» أن يبينوا عوار الآراء المبتسرة، والمغرضة، والمعادية، والعقائد الباطلة، ويعيِّنوا الكتّاب المعادين للإسلام، والكتب المعادية للإسلام ليحيا من حيّ من المسلمين على بينة.

وإني لأقترح سبيلاً صالحة قريبة من الحق ـ إن لم تكنه ـ بعيدة عن الخطأ ـ إن لم تجتنبه كله ـ وهي: أن يجتمع العلماء من كل قرية أو بلدة اجتماعات دورية يستعرضون فيها قضايا العصر قضية قضية، ثم يبحثونها بتبصر وتأنٍ حتى يصلوا إلى أجوبة شرعية لها، ويعرضونها على الناس مشفوعة بالأدلة الممكنة، بعيداً عن الرسميات والمظاهر، بعيداً عن الإثارة والاتهام.

إنها تكون مشاركة جماعية مشكورة تمحص الكثير من المسائل، وتجلي الكثير من الحقائق، وتردّ الكثير من الحيارى إلى الصواب، وتحكم في القضايا الفقهية العامة.

فيطمئن الناس في معاملاتهم، أو يتحولون بها إلى الإسلام فيأكلونِ حلالاً، ويشربون حلالاً، ويلبسون حلالاً، ويطعمون أهليهم حـلالاً، وينفقون حـلالاً. ثم إذا وسعت الدائـرة فشملت على فترات علماءَ كل قطر على توحيد الحكم في تلك القضايا على قدر الإمكان، ثم.. وسعت حتى شملت على حالات قليلة علماء العالم الإسلامي من أجل توحيد الحكم في تلك القضايا على قدر الإمكان، يكون بذلك قد عاد إلى عالم الحياة دليل من الأدلة الشرعية المقررة وهو الإجماع. وما أجملها أمنية.

٤ ـ لقد كان الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى أول من أقام ذلك النوع من المجامع الفقهية.

لقد كان له حلقة يجتمع فيها أربعون رجلاً من رجال العلم في الفروع المختلفة فيطرحون مسألة لم يرد لها دليل صريح، ويتداولون فيها الآراء والأدلة، حتى يصلوا إلى حكم واحد، ونتيجة متحدة، ثم يسجلونها ليقـرأها الناس. فما أحسنها طريقة، وما أقربها إلى الصواب.

قال ابن كرامة: كنا عند وكيع بن الجراح ـ أحد شيوخ البخاري، وشيخ الشافعي ـ رحمهم الله تعالى، فقال رجل: أخطأ أبو حنيفة، فقال وكيع: كيف يقدر أبو حنيفة أن يخطىء، ومعه مثل أبي يوسف وزفر ومحمد في قياسهم واجتهادهم، ومثل يحيى بن زكريا بن أبي زائدة وحفص بن غياث وحبان

ومندل ابني علي في حديثهم ومعرفتهم به، والقاسم بن معن ـ يعني ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، رحمه الله تعالى ـ في معرفته باللغة العربية، وداود بن نصر الطائي وفضيل بن عياض في زُهدهما وورعهما. من كان هؤلاء أصحابه وجلساءه لم يكن ليخطىء، لأنه إذا أخطأ ردوه إلى الحق. ذكره الخطيب في تاريخ بغداد، والخوارزمي في جامع المسانيد (٢/ ٤١٥).

وعن جرير قال: سمعت الأعمش وجاءه رجل يسأله عن مسألة فقال: عليك بأهل تلك الحَلْقة فإنهم إذا وقعت لهم مسألة لا يزالون يديرونها حتى يصيبوها. يعني حلقة أبي حنيفة. رحمهم الله تعالى. عن جامع المسانيد (١/ ٢٧).

٥ ـ رحم الله تعالى الإمام الأعظم بما فتق لنا من هذا النوع من المدارسة للعلم.

ورحمه الله تعالى بما كان فيه من الزهد، وقد ضُرب بالسياط ليأخذ الدنيا وهو يهرب منها.

رحمه الله تعالى على ما كان فيه من إخلاص، ومراقبة لله تعالى، وعبادة وحسن خلق مع الناس.

وما أحسن قول الموفّق المكي فيه:

نعمان أرهب بالمواعظ صحبه
فرءوا رواء الحق في إرهابه
وسألتني عنه وعن آدابه
فاقرأ وصاياه على أصحابه

تـر عـالـم الـفـقـه الـمـعـظم شـأنـه
والـحـلـم والـتـقـوى ضـمـيـر إهـابـه
وتـر الـعـبـادة والـتـحـزن والـبـكـا
والـخـوف قـائـمـة إلـى مـحـرابـه
اقـرأ كـتـاب أبـي حـنـيـفـة تـلـتـقـط
درر الـسـعـادة مـن سـطـور كـتـابـه
اقـرأ لـتـعـلـم إنـه حـانٍ عـلـى
كـل الـخـلـيـقـة مـن خـلال خـطـابـه

ورحم الله تعالى تلميذه الأكبر قاضي القضاة أبا يوسف رحمه الله تعالى الذي قال فيه: (من جعل أبا حنيفة بينه وبين الله فقد استبرأ لدينه). عن مناقب الموفق: ٣٨٦.

ورحم الله تعالى الإمام أحمد الذي قال في الإمام رحمه الله تعالى (إنه من العلم والورع وإيثار الآخرة بمحل لا يدركه أحد، ولقد ضرب بالسياط ليلي للمنصور فلم يفعل فرحمة الله عليه ورضوانه) عن الخيرات الحسان لابن حجر الهَيْتَمي الشافعي.

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

في ذكرى ليلة الإسراء السادس والعشرين من رجب مضر ١٤٠٦ هـ.

وهبي سليمان غاوجي

مقدّمة
في فضل العلم الشرعي

١ ـ كان أول ما أنزل الله تعالى من القرآن الكريم آياتٌ في العالم الخالق، والإنسان المخلوق، قال سبحانه: ﴿ اقرأ باسم ربك الذي خلق. خلق الإنسان من علق. اقرأ وربك الأكرم. الذي علم بالقلم. علم الإنسان ما لم يعلم ﴾[1].

● وامتنّ الله تعالى على رسوله محمد ﷺ بالتعليم، فقال سبحانه: ﴿ وعلّمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيماً ﴾[2].

● وامتنّ الله تعالى على المؤمنين إلى يوم القيامة بالرسول الخاتم، وتعليمه إياهم ما يربي عقولهم، وتزكيته إياهم بما

---

(١) الآيات ١ ـ ٥ من سورة العلق.

(٢) الآية ١١٣ من سورة النساء.

يقوّم سلوكهم، فقال سبحانه: ﴿لقد منّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً من أنفسهم، يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبلُ لفي ضلالٍ مبين﴾[1].

● ولمكانة العلم وجدواه طلب الله تعالى من رسوله ﷺ والمؤمنين أن يسألوه سبحانه زيادة العلم، فقال: ﴿وقل: رَبِّ زِدْني علماً﴾[2].

● وميز الله تعالى العالمين على سواهم، وردّ تساويهم، فقال سبحانه: ﴿..قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾؟![3].

● وقرن سبحانه العلماء به والملائكة في الشهادة له سبحانه بالوحدانية، فكانوا في خير معيّة، قال سبحانه: ﴿شهد الله أنه لا إله إلّا هو والملائكة وأُولوا العلم قائماً بالقسط لا إلّه إلّا هو العزيز الحكيم﴾[4].

● ورفع سبحانه درجات المؤمنين به والعلماء على غيرهم،

---

(١) الآية ١٦٤ من سورة آل عمران.
(٢) الآية ١١٤ من سورة طه.
(٣) الآية ٩ من سورة الزمر.
(٤) الآية ١٨ من سورة آل عمران.

فقال سبحانه: ﴿يرفعِ الله الذين آمنوا منكم والذين أُوتوا العلم درجات﴾[1].

* * *

٢ ـ العلم كالماء به الحياة، ينتفع به من ينتفع ممن يعمل، ويهلك من يهلك ممن لا يعمل، قال رسول الله ﷺ: «مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضا، فكان منها طائفة طيبة، قبلت الماء، فأنبتت الكلأ والعُشب الكثير. وكان منها أجادب، أمسكت الماء، فنفع الله بها الناس، فشربوا منها وسقوا وزرعوا. وأصاب طائفة منها أُخرى، إنما هي قِيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ. فذلك مثل مَن فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به، فعلم وعلَّم وعمل، ومَثل مَن لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به». متفق عليه.

● من أراد الله به الخير فقَّهه في الدين وعلمه أحكام الحلال والحرام فيه. عن معاوية رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين». متفق عليه[2].

● من اتجه إلى العلم سهَّل الله له سبيل الجنة، وورّثه النبيَّ، ورزقه دعاء الملائكة وغيرهم له بالخير. عن أبي

(١) الآية ١١ من سورة المجادلة.

(٢) ورواه أبو يعلى وزاد فيه: (ومن لم يفقهه لم يبال له).

الدرداء رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من سلك طريقاً يبتغي فيه علماً سهّل الله له طريقاً إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضاء، وإن العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء، وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورِّثوا ديناراً ولا درهماً؛ وإنما ورَّثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر». رواه أبو داود والترمذي وغيرهما.

● العلم النافع دوام لأجر صاحبه عند الله تعالى بعد وفاته وانقطاع سعيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلّا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له». رواه مسلم.

● العالم الفقيه محفوظ من مكر الشيطان وكيده أكثر من سواه حتى العابد الجاهل، وذلك لمعرفته مكايد الشيطان ووساوسه ومداخله الظاهرة والخفية إلى النفس، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد» رواه الترمذي، وعن أبي هريرة مثله وزاد: «لكل شيء عماد؛ وعماد هذا الدين الفقه، وما عُبد الله بشيء أفضل من فقه في الدين». رواه الدارقطني والبيهقي، وهو ضعيف.

● بل إن الاشتغال بالعلم مقدَّم على النوافل القاصرة على فاعلها مثل الصلاة والصيام. عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: (خرج رسول الله ﷺ فإذا في المسجد مجلسان: مجلس يتفقهون؛ ومجلس يدعون الله ويسألونه. فقال: «كلا المجلسين إلى خير: أما هؤلاء فيدعون الله تعالى، وأما هؤلاء فيتعلمون ويفقهون الجاهل، هؤلاء أفضل، وبالتعليم أرسلت» ثم قعد معهم) رواه ابن ماجه بسند ضعيف. وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا، قالوا: يا رسول الله وما رياض الجنة؟ قال: حَلَق الذكر، فإن لله سيّارات من الملائكة يطلبون حَلَق الذكر، فإذا أتوا عليهم حفّوا بهم». رواه الخطيب في (الفقيه والمتفقه) وهو عند أحمد إلى قوله: «حلق الذكر» ورواه الترمذي.

قال عطاء رحمه الله تعالى: (حلق الذكر هي مجالس الحلال والحرام، كيف تشتري وتبيع، وتصلي وتصوم، وتنكح وتطلِّق، وأشباه هذا). وقال الشافعي رحمه الله تعالى: (طلب العلم أفضل من صلاة النافلة)، وقال أيضاً: (ليس بعد الفرائض أفضل من طلب العلم.. إن لم يكن الفقهاء العاملون أولياءَ الله فليس لله وليّ).

٣ ـ قال علي رضي الله تعالى عنه: (كفى بالعلم شرفاً أن يدِّعيه من لا يحسنه، ويفرح إذا نُسب إليه. وكفى بالجهل

ذماً أن يتبرأ منه من هو فيه). وقال معاذ رضي الله عنه: (تعلموا العلم؛ فإن تعلمه لله خشية، وطلبه عبادة، ومذكراته تسبيح، والبحث عنه جهاد، وتعليمه من لا يعلمه صدقة، وبذله لأهله قربة).

● قال إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة: (أقرب الناس من درجة النبوة أهل العلم وأهل الجهاد: فالعلماء دلوا الناس على ما جاءت به الرسل، وأهل الجهاد جاهدوا على ما جاءت به الرسل).

● وقال سفيان بن عيينة رحمه الله تعالى: (أرفع الناس عند الله منزلة من كان بَين الله وعباده، وهم الرسل والعلماء).

● وقال أبو مسلم الخولاني رحمه الله تعالى: (مثل العلماء في الأرض مثل النجوم في السماء، إذا بدت للناس اهتدوا بها، وإذا خفيت عليهم تحيّروا).

● وقال سهل بن عبد الله التُسْتَري رحمه الله تعالى: (من أراد أن ينظر إلى مجالس الأنبياء فلينظر إلى مجالس العلماء، فاعرفوا لهم ذلك)[1].

---

(١) انظر مقدمة (المجموع) للإمام النووي رحمه الله تعالى، فقد أورد نصوصاً وآثاراً وأقوالاً كثيرة في العلم وفضله، ومنه استخرجت جلَّ ما أثبتّه هنا.

مقـــدمـــة

في الفقه وفضله وبيان حاجة الناس إليه

معنى الفقه:

الفقه في اللغة الفهم، والمراد به الفهم عن الله تعالى في كتابه، وعن الرسول ﷺ في سنته، جميعَ ما يتعلق بربوبية الله تعالى، وسائر أمور الغيب، وما يتعلق بعبودية العبد واستسلامه قلباً وقالباً لأمر الله تعالى ونهيه. لذا نجد الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى يقسم الفقه إلى قسمين: الفقه الأكبر، وهو الفهم عن الإسلام جميع أمور العقائد: من الإيمان بالله تعالى، ومعرفة أسمائه وصفاته، وأوامره ونواهيه، والإيمان بالملائكة وسائر أمور الغيب، كالإيمان بالكتب والرسل واليوم الآخر، وما يجري على الخلق ـ شاؤوا أم أبوا ـ من قضاء الله وقدره (معرفة النفس ما لها وما عليها). وإلى الفقه الاصطلاحي الذي هو: الأحكام الشرعية العملية المأخوذة من أدلتها التفصيلية: كالعبادات من الطهارة والصلاة،

والأحكام، من الحدود والتعازير، وموارد الدولة المالية ومصارفها كالزكاة والدِّيات والكفارات، والمعاملات بين الناس كالبيوع والوكالات والشركات والمضاربات، وصلات المسلمين بغير المسلمين كالدعوة إلى الإسلام والجهاد والغنائم والصلح والعهود، وصلات المسلمين الأحياء بمن يموت منهم كالجنائز والوصايا والمواريث.

الحاجة إلى الفقه:

من ذكر موضوعات الفقه الأكبر تبدو لنا شدة حاجة الناس إليه، لأن الإيمان بالله تعالى على ما جاء من عند الله تعالى، من توحيده سبحانه، ومخالفته للمخلوقات، وملكه السموات والأرضين وما فيهن، وفعله ما يشاء ويختار، وكذا ما جاء من عنده سبحانه أو على لسان رسوله ﷺ من الإيمان بالملائكة، والكتب المنزلة، والأنبياء والرسل، واليوم الآخر وما يجري فيه من الحساب العادل، ثم ما يكون بعده من الجنة أو النار، وقضاء الله تعالى وقدره الجاري على الخلق جميعاً. وما لم يصح الإيمان ويستمكن من القلب يقيناً لا ريب فيه؛ فلا يقبل عمل ولا طاعة، ويكون مَثل صاحب العبادة الذي لا إيمان مقبول منه؛ كمثل من يبني بيتاً من الرمل في البحر، أو كما قال سبحانه: ﴿وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثوراً﴾. أي من عمل صالح من بِر وصلة رحم، ولا غرابة في هذا فالإيمان أساس، وما لم يكن أساس فكيف يقوم بناء؟!.

وَمِن ذكر موضوعات الفقه الاصطلاحي تبدو لنا شدة حاجة الناس إليه، فإن الفقه هو الفهم عن كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ في الحياة العملية؛ عبادية كانت أو أسرية، مالية كانت أو معاملات، صلات بين المسلمين أو بينهم وبين غيرهم، أو أحكاماً على الأحياء للأموات.

وقد سبق قول عطاء رحمه الله تعالى في حَلَق الذكر: أنها مجالس العلم التي يُعلَّم فيها الحلال والحرام والبيع والشراء، وقد كان من سيرة عمر رضي الله تعالى عنه أنه: كان إذا رأى رجلاً في السوق يبيع ويشتري، ولا يعرف أحكام البيوع، دفعه إلى المسجد ليتفقه. ومن لا يعرف الحلال والحرام فهو أجدر أن يقع في الحرام؛ لجهله حدودَ ما بين الحلال والحرام، فإن أحكامهما تؤخذ من الشرع لا من الهوى والعقل، بل إن قليل الفقه يحفظ صاحبه من التردي في الحرامِ الذي فيه الهلاك معاذ الله. قال ﷺ: «الحلال بيِّن والحرام بيِّن[1] وبينهما كثير من المشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لعرضه ودينه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالحامي حول الحمى يوشك أن يقع فيه» رواه البخاري.

ومن لا يتفقه ولا يسأل عن وقائعه الفقهية أهلَ العلم

---

(١) أي بنصوص الشرع من الكتاب والسنة والفهم عنهما.

والفقه؛ ربما أكل الربا وهو لا يعلم، أو وقع في الزنى لنكاح إحدى المحارم وهو لا يعلم، ولربما أكل أموال الناس بالباطل في معاملات أو وصايا ومواريث وحقوق يتامى التي هي نار في الآخرة وهو لا يعلم.

بناء الفقه:

يقوم الفقه على أصول متفق عليها بين الأئمة، وهناك أصول يُختلف في الأخذ بها بين الأئمة. والأصول المتفق عليها هي: **القرآن الكريم**، وهو: كتاب الله تعالى، المنزل على رسول الله ﷺ بواسطة جبريل عليه الصلاة والسلام، والمجموع بين دفتي المصحف، والمنقول إلينا تواتراً، والمعجز بأسلوبه وأحكامه. **السنة**، وهي: ما صح عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير وموافقة، أو صفة خِلْقية أو خُلُقية. **الإجماع**، وهو: اتفاق الأئمة المجتهدين من أمة محمد ﷺ بعد وفاته ﷺ على أمر من أمور الدين. **القياس**، وهو: إلحاق المجتهد مسألة حادثة بأصل ـ أمرٍ ورد فيه نص شرعي ـ في الحكم لعلة جامعة بينهما. وليس هنا مجال ذكر قواعد أصول الفقه ومسائله تعريفاً وتحقيقاً، وشروط الأخذ بالأدلة وطريقة ذلك، والعمل بها ومقابلتها بمثلها أو أقوى أو أضعف منها الخ.. . فذلك موضوع علم أصول الفقه، وفي كتاب (أصول الفقه) للشيخ محمد الخضري غنية وكفاية.

الفقهاء:

كان رسول الله ﷺ مرجع الصحابة الكرام رضي الله عنهم في جميع ما يعرض لهم من القضايا، عقدية كانت أو عملية، يستوي في ذلك فقيههم وعاميُّهم، الملازم لحضور مجالسه ﷺ وقليل الحضور لها، السابق في إسلامه والمتأخر فيه. ومع أنه كان هناك عدد من فقهاء الصحابة يُفتون في عهده ﷺ في غيبته وحضوره، إلاّ أنهم جميعاً يرجعون إليه ﷺ بقضاياهم وفتاويهم ليستقينوا حكم الله تعالى فيما قضوا وأفتوا، وقد بلغ الإمام شمس الدين بن شلبي بالمفتين من الصحابة اثني عشر صحابياً، فقال في عدهم:

وفي زمن المختار أفتى بأمره
أبو بكر، الفاروقُ، عثمانُ، حيدرُ

حذيفةُ، عمار، وزيد بن ثابت
معاذ، أبو الدرداء هو عويمر

أبو موسى إلى أشعرَ انتمى
وختمُ نظامي ابن عوف معطَّر

وبلغ بهم أربعة عشر صحابياً الشيخ محمد بن الحسن الحجوي حيث قال[1] مضيفاً إلى الأبيات السابقة.

ومن جملة المفتين أيضاً عبادة
كذاك ابن مسعود إمام منوَّر

---

(١) الفكر السامي في تاريخ التشريع الإسلامي (١ : ١٢٦ ـ ١٢٧) وفقه الصحابة والتابعين للدكتور محمد يوسف موسى.

فكل هؤلاء السادة استنبطوا الأحكام من أصولها وأفتوا في العهد النبوي، وحفظت فتاويهم وهي منقولة في كتب الحديث والسِّيَر. قال الشيخ محمد بن الحسن الحجوي:

بل كل من ولي أمراً للنبي ﷺ بعيداً منه صار مفتياً، مثل معاذ بن جبل والي اليمن، ومثل أبي عبيدة بن الجراح الذي كان أمير سرية الخَبَط وأفتاهم بأكل الحوت، ومثل أبي سعيد الخدري الذي أفتى لنفسه وأصحابه بأخذ الجعل على الرقية بالقرآن، ومثل أبي قتادة الذي اصطاد وهو حلال وأفتى من كان محرماً بالأكل من صيده، وينبغي أن يعد منهم سعد بن معاذ الذي نفذ حكمه النبيُّ ﷺ في بني قريظة، وأمثاله ممن توفي في الحياة النبوية، ونقلت عنه بعض فتاوى صادرة في العهد النبوي، كعثمان بن مظعون وجعفر بن أبي طالب. اهـ.

وأما بعد وفاته ﷺ فقد زاد عدد المفتين من الصحابة رضوان الله عليهم، حتى بلغ مائة وعشرين صحابياً وصحابية؛ على ما ذكره ابن حزم وإن كان ابن حزم قد بالغ في العدد، فجعل من المفتين ماعزاً والغامدية رضي الله تعالى عنهما.

وكان باقي أصحاب رسول الله ﷺ يرجعون إلى أولئك المفتين المجتهدين فيما ينزل بهم من القضايا والنوازل،

وكان أولئك يفتون بما عندهم من آية أو حديث أو اجتهاد ورأي.

ثم تفقه بأولئك الصحابة الكرام رضوان الله تعالى عليهم تابعيون أجلاء، مثل الفقهاء السبعة، وهم:

١ ـ **سعيد بن المسيِّب** المخزومي القرشي المدني، رأس علماء التابعين وحامل رواية عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ وعلمه، ومذهبه أصل مذهب مالك بن أنس، كما روى عن علي، وعثمان وسعد بن أبي وقاص، وأبي هريرة ـ والد زوجته ـ رضي الله عنهم، كان رحمه الله تعالى يفتي والصحابة متوافرون. توفي سنة ثمان وتسعين.

٢ ـ **عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود** حفيد عتبة بن مسعود ـ أخي عبد الله الصحابي المشهور ـ رضي الله عنهما، قال فيه العِجلي: كان جامعاً للعلم. توفي سنة ثمان وتسعين.

٣ ـ **عروة بن الزبير بن العوام**، الذي تفقه على خالته عائشة أم المؤمنين المجتهدة رضي الله عنها. توفي سنة أربع وتسعين.

٤ ـ **القاسم بن محمد بن أبي بكر**، الذي تفقه على عمته الصدِّيقة المبرأة عائشة رضي الله عنها، وقال فيه عمر بن عبد العزيز: لو كان لي من الأمر شيء لاستخلفته. توفي سنة ست ومائة.

٥ ـ أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، قال أبو الزناد: أحد الفقهاء السبعة، وقال ابن خراش: هو أحد أئمة المسلمين. توفي سنة أربع وتسعين.

٦ ـ سليمان بن يسار، قال فيه الحسن بن محمد: هو عندنا أفهم من سعيد بن المسيِّب، ولم يقل أفقه ولا أعلم. روى عن ابن عباس وأبي هريرة. توفي سنة مائة وعشرين.

٧ ـ خارجة بن زيد، أدرك زمان عثمان رضي الله عنه، أخذ عن والده زيد بن ثابت، كاتب الوحي، وجامع القرآن، وأعلم الناس بالفرائض رضي الله عنه. تُوفي خارجة سنة مائة.

ومثل:

سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، أخذ عن أبيه عبد الله وغيره. توفي رحمه الله سنة ست ومائة.

وإبراهيم النخعي الكوفي، كان يدخل مع خاله الأسود بن يزيد على عائشة رضي الله عنها. توفي سنة ست وتسعين.

وعكرمة المغربي البربري مولى ابن عباس، أخذ العلم والتفسير خاصة عن ابن عباس رضي الله عنهما، حتى قال له ابن عباس: انطلق فأفتِ الناس. تُوفي رحمه الله تعالى سنة خمس ومائة.

وعطاء بن أبي رباح الجَندي اليماني، أخذ عن ابن عباس وغيره، وقال ابن عباس: يا أهل مكة، تجتمعون عليَّ وفيكم عطاء؟!. توفي رحمه الله تعالى سنة أربع عشرة ومائة.

والحسن بن أبي الحسن بن يسار البصري مولى زيد بن ثابت رضي الله عنه، أدرك سبعين بدرياً أكثر لباسهم الصوف، وروى عن مائة وعشرين من الصحابة، قال فيه ابن القيم: جمع بعض العلماء فتاويه في سبعة أسفار ضخمة، وكانوا يرون أن ما ظهر عليه من غزارة العلم كان ببركة رضاعه من ثدي أم سلمة أم المؤمنين. توفي سنة عشر ومائة[1].

منتهى علم الصحابة:

وعلى كثرة المفتين من الصحابة كما سبق ذكر ذلك، فقد اجتمع علم الصحابة رضوان الله عليهم في ستة منهم، ثم انتهى إلى اثنين فقط. قال مسروق بن الأجدع التابعي الكبير رحمه الله تعالى: وجدت علم أصحاب محمد ﷺ ينتهي إلى ستة: إلى علي، وعبد الله، وعمر، وزيد بن ثابت، وأبي الدرداء، وأبيٍّ، ثم وجدت علم هؤلاء الستة ينتهي إلى: علي وعبد الله.

عبد الله بن مسعود

هو سادس من أسلم، فهو سدس المسلمين، ضمه إليه

(١) راجع الفكر السامي تجد ثمة هذه التراجم بأوسع مما أوردت هنا.

النبي ﷺ؛ فكان يلبس النبي نعليه ويمشي معه وأمامه، ويستره إذا اغتسل، ويوقظه إذا نام، وقال عليه الصلاة والسلام: «آذنك على أن ترفع الحجاب، وأن تسمع سِوادي - أسراري - حتى أنهاك». هاجر الهجرتين، وشهد المشاهد كلها، وقال فيه ﷺ: «رضيت لأمتي ما رضي لها ابن أم عبد، وسخطت لها ما سخط لها ابن أم عبد» رواه الحاكم وصححه والبزار، وقال السيوطي صحيح. وقال: (اقتدوا باللَّذَيْنِ من بعدي: أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمار، وتمسكوا بعهد ابن أم عبد) رواه الترمذي.

وقال فيه حذيفة صاحب سر رسول الله ﷺ: (لقد علم المحفوظون من أصحاب محمد ﷺ: أن عبد الله بن مسعود كان من أقربهم وسيلة إلى الله يوم القيامة وحلفت بالله: ما أعلم أحداً أشبه دَلًّا[1] وهدياً برسول الله ﷺ؛ من حين يخرج من بيته إلى أن يرجع من ابن مسعود) تذكرة الحفاظ في ترجمة / ١ - ١٤/.

وسئل عنه علي رضي الله تعالى عنه، فقال: (قد قرأ القرآن، وعلم السنة، وكفى بذلك!!). وكتب عمر بن الخطاب إلى أهل الكوفة حين أرسله إليهم: (إني قد بعثت إليكم بعمار بن ياسر أميراً وعبد الله بن مسعود معلماً ووزيراً،

(١) الدل: الحالة التي يكون عليها الإنسان من السكينة والوقار، وحسن السيرة والطريقة واستقامة المنظر والهيئة.

وهما من النجباء من أصحاب رسول الله ﷺ من أهل بدر، فاقتدوا بهما، واسمعوا من قولهما، وقد آثرتكم بعبد الله على نفسي) تذكرة الحفاظ في ترجمة (١/ ١٤).

لقد انتقل رضي الله عنه إذن إلى الكوفة يعلِّم الناس ويفقههم في دين الله تعالى؛ من سنة بناء عمر الكوفة عام ١٧ من الهجرة[١] إلى أواخر عهد عثمان رضي الله عنه، حتى تفقه عليه وعلى أصحابه نحو أربعة آلاف رجل، وكان معه هناك أمثال سعد بن أبي وقاص، وحذيفة بن اليمان، وعمار بن ياسر، وأبي موسى رضي الله عنهم، بل إن علياً رضي الله عنه لما انتقل إلى الكوفة أيام خلافته سُرَّ من كثرة فقهائها[٢].

من تفقه بابن مسعود رضي الله عنه:

لقد انتشر العلم والدين من أربعة أعلام من الصحابة ـ أكثر من غيرهم ـ: ابن مسعود في أصحابه وهم أهل العراق، زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وأصحابهما بالمدينة

---

(١) وانتقل إليها ألف وخمسمائة صحابي، منهم سبعون بدرياً.

(٢) انظر مقدمة نصب الراية لأحاديث الهداية للفقيه المحدث محمد زاهد الكوثري، وقد طبعها مستقلة مع زيادات الفقيه المحدث الأديب الشيخ عبد الفتاح أبو غدة بعنوان: فقه أهل العراق وحديثهم.

المنورة، وابن عباس وأصحابه وهم أهل مكة المكرمة.

ولقد تفقه بابن مسعود رضي الله تعالى عنه أربعة آلاف رجل، ونذكر هنا بعض من اشتهر منهم:

١ - **عَبيدة بن قيس السَّلْماني**، كان شُريح إذا اشتبه عليه الأمر في قضية يرسل إلى السلماني يستشيره؛ كما في المحدِّث الفاصل للرامهرمزي، وشريح ذلك المعروف بكمال اليقظة في الفقه وأحكام القضاء. تُوفي رحمه الله تعالى سنة اثنتين وسبعين.

٢ - **زِرّ بن حُبيش**، مخضرم، كان يؤم الناس في التراويح وهو ابن مائة وعشرين سنة، وهو راوية قراءة ابن مسعود، ومنه أخذ عاصم، وقد رواها عنه أبو بكر بن عياش، وفيها الفاتحة والمعوذتان[1]. توفي رحمه الله تعالى سنة اثنتين وثمانين.

---

(١) هذا من أدلة المسلمين على أن قراءة ابن مسعود فيها المعوذتان والفاتحة، على خلاف من زعم أن هذه السور ليست في مصحفه، وأنه غضب من عثمان حين أمر بحرق مصحفه إلى آخر ما زعموه. انظر في هذا الأمر وبيان رضى عبد الله وعلي والصحابة على عمل عثمان في تدوين المصحف الإمام، وجمع الناس عليه، وحرق ما سواه من المصاحف الناقصة كتابَ (تحذير العبقري من محاضرات الخضري) للفقيه المؤرخ الشيخ محمد العربي التباني رحمه الله تعالى.

٣ ـ **أبو عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السُّلَمي**، عرض القرآن على علي رضي الله عنه، وهو عمدته في القراءة، وقد فرّغ نفسه لتعليم القرآن لأهل الكوفة بمسجدها أربعين سنة، كما خرّجه أبو نعيم بسنده، ومنه تلقى السبطان الشهيدان القراءة بأمر أبيهما، وعاصم تلقى قراءة علي عنه، وهي القراءة التي يرويها حفص عن عاصم، وقراءة عاصم بالطريقين في أقصى درجات التواتر في جميع الطبقات. توفي رحمه الله سنة أربع وسبعين.

٤ ـ **علقمة بن قيس النخعي**، قال عنه ابن مسعود: لا أعلم شيئاً إلّا وعلقمة يعلمه. وفي المحدِّث الفاصل للرامهرمزي، قال: حدثنا الحسن بن سهل العدوي من أهل رامهرمز، حدثنا علي بن الأزهر الرازي، حدثنا جرير، عن قابوس، قال: قلت لأبي: كيف تأتي علقمة وتدع أصحاب النبي ﷺ؟! فقال: يا بني لأن أصحاب رسول الله ﷺ يستفتونه، كان علقمة خال إمام أهل العراق بعد وهو إبراهيم بن يزيد النخعي. توفي رحمه الله تعالى سنة ثنتين وستين.

٥ ـ **شريح بن الحارث الكندي**، معمَّر مخضرم، ولي قضاء الكوفة في عهد عمر، واستمر على القضاء اثنتين وستين سنة إلى أيام الحجاج حيث توفي رحمه الله تعالى، قال له علي يوماً: قم يا شريح فأنت أقضى العرب. توفي رحمه الله سنة ثمانين.

قال الإمام الكوثري ـ بعد سرد هـذه الأسماء وأسمـاء آخرين ـ: وأكثر هؤلاء لقوا عمر وعـائشة أيضـاً، وأخذوا عنهما. وهؤلاء كانوا يفتون بالكوفة بمحضر الصحابة، فلو تلي حديث هؤلاء وفقههم على مجنون لأفاق، فلا يستطيع من يدري ما يقول أن يوجه أيَّ مؤاخذة نحو حديث هؤلاء وفقههم.

وتليهم طبقة لم يدركوا علياً ولا ابن مسعود، ولكنهم تفقهوا على أصحابهما، وجمعوا علم الأمصار إلى علومهم. وأشهرهم:

إبراهيم بن يزيد النَخَعي، الذي جمع شتات علوم هاتين الطبقتين بعد أن تفقه على علقمة، قال أبو نُعَيم: أدرك إبراهيم أبا سعيد الخدري وعائشة ومَنْ بعدهما من الصحابة رضي الله عنهم. وكان **عامر بن شراحيل الشعبي** ـ الذي قال فيه ابن عمر لما رآه يحدث بالمغازي: (لهو أحفظ لها مني وإن كنت شهدتها مع رسـول الله ﷺ) ـ يفضل أبا عمران ـ إبراهيم النخعي ـ هذا على علماء الأمصار كلها، حيث يقول لرجل حضر جنازته عندما توفي سنة خمس وتسعين: دفنتم أفقه أهل الأرض فقال الرجل: ومن الحسن؟ قال: أفقه من الحسن ومن أهل البصرة، ومن أهل الكوفـة، ومن أهل الشام، وأهل الحجاز. كما أخرجه أبو نعيم بسنده إليه. وأهل النقد يعدون مراسيل النخعي صحاحاً، بل يفضلون مراسيله

على مسانيد نفسه، كما نص على ذلك ابن عبد البر في التمهيد. وقال فيه الأعمش ما عرضت على إبراهيم حديثاً؛ إلّا وجدت عنده منه شيئاً، وقال: كان إبراهيم صيرفي الحديث، فكنت إذا سمعت الحديث من بعض أصحابنا عرضته عليه. وقال إسماعيل بن أبي خالد: كان الشّعْبي وأبو الضحى، وإبراهيم، وأصحابنا يجتمعون في المسجد، فيذكرون الحديث، فإذا جاءتهم فتيا ليس عندهم منها شيء رموا بأبصارهم إلى النخعي. وقال الشعبي عن إبراهيم: إنه نشأ في بيت فقه، فأخذ فقههم - فإن خاله علقمة والأسود بن يزيد بن أبي علقمة - ثم جالسنا فأخذ صفوة حديثنا؛ إلى فقه أهل بيته، فإذا نعيته اليوم أنعى العلم، ما خلّف بعده مثله!!.

وقال الخطيب البغدادي في (الفقيه والمتفقّه) بسنده إلى الحسن بن عبد الله النخعي قال: قلت لإبراهيم: أكل ما سمعتك تفتي به سمعته؟ فقال: لا، قلت: تفتي بما لم تسمع؟! قال: سمعت الذي سمعت. وجاءني ما لم أسمع فقسته بالذي سمعته، وقال ابن العماد في ترجمته: فقيه العراق بالاتفاق[1]. توفي رحمه الله تعالى سنة ست وتسعين.

بمثل هذا الإمام الجليل تفقّه حمّاد بن أبي سليمان، الذي

---

(١) شذرات الذهب ١/١١.

رشّحه إبراهيم نفسه، فقد سئل: من نسأل بعدك؟ فقال: حماداً[1].

حماد بن أبي سليمان

هو حماد بن مسلم بن يزيد[2]، تفقه بإبـراهيم النخعي ولازمه، وقد استفاد منه فائدة عظيمة، لذا رشَّحه إبراهيم للفتيا بعده. أخرج أبو الشيخ ابن حيان في طبقات محدِّثي أصبهان أنه: وجَّه إبراهيم حماداً يوماً ليشتري له لحماً بدرهم في زنبيل[3]، فلقيه أبوه راكباً دابة وبيد حماد زنبيل، فزجره ورمى به من يده ـ لأنه يراه يخدم الناس وما في خدمة العلماء الأخيار بأس بل هو شرف ـ فلما مات إبراهيم جاء أصحاب الحديث والخراسانية يدقون على باب أبي سليمان مسلم بن يزيد، فخرج إليهم في الليل بالشمع، فقالوا: لسنا نريدك، نريد حماداً، فدخل إليه فقال: قم إلى هؤلاء، فقد علمت أن الزنبيل أدى بك إلى هؤلاء!!.

كان رحمه الله تعالى عفيف النفس، يحفظ وجهه ببذل ماله، لمـا قدم أبو الزِّناد الكوفة والياً على الصدقات؛ كلم رجل حماد بـن أبي سليمان أن يكلم أبا الزناد في رجل

---

(١) مقدمة نصب الراية للكوثري رحمه الله تعالى.
(٢) ويكنى مسلم بن يزيد أبا سليمان.
(٣) الزنبيل: القفة أو الوعاء.

يستعين به في بعض أعماله، فقال له حماد: كم يؤمل صاحبك من أبي الزناد؟ قال: ألف درهم. قال: فقد أمرت لـك بخمسة آلاف درهم، ولا أبذل وجهي له، فقال له الرجل: جزاك الله خيراً.

وكان جواداً كريماً يكافىء ويحسن. قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: لا أزال أحب حماد بن أبي سليمان لشيء بلغني: إنه كان راكباً فانقطع زره، فمر على خياط فأراد أن ينزل إليه ليسوِّي زره، فقال: والله لا نزلت، فقام الخياط إليه وسوّى زره، فأدخل حماد يده في جيبه وأخرج صرة فيها دنانير فناولها الخياط، ثم اعتذر إليه من قلَّتها، وحلف أنه لا يملك غيرها[1].

ولي أمر التدريس حين طلب ذلك منه أصحابه بعد وفاة شيخهم إبراهيم. أخرج ابن عدي في الكامل، بسنده إلى عبد الملك بن إياس الشيباني، أنه قال: قلت لإبراهيم: من نسأل بعدك؟ قال: حماداً.

وروى العُقيلي بسنده إلى إسماعيل بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن سليمان الأصبهاني، قال: لما مات إبراهيم اجتمع خمسة من أهل الكوفة، فيهم عمرو بن قيس، فجمعوا أربعين ألف درهم، وجاؤوا إلى الحكم بن عتيبة، فقالوا: إنا

---

(١) حياة الإمام أبي حنيفة للسيد عفيفي ص ٢٧.

قد جمعنا أربعين ألف درهم نأتيك بها وتكون رئيسنا؟ فأبى عليهم الحكم، فأتوا حماد بن أبي سليمان فقالوا، فأجابهم.

جاء في المغني: حماد بن أبي سليمان هو أبو إسماعيل، كوفي، يعد تابعياً، سمع أنساً والنخعي، وكان أعلمهم برأي النخعي، روى عنه المنصور والحكم وشعبة والثوري. مات سنة عشرين ومائة. قال ابن مَعين: حماد ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال العِجلي: كوفي ثقة، كان أفقه أصحاب إبراهيم.

وفي (الكاشف) للذهبي: مولى إبراهيم بن أبي موسى الأشعري، الكوفي، أبو إسماعيل، عن أنس وابن المسيِّب وإبراهيم، وعنه إسماعيل ومسعر وأبو حنيفة وشعبة، وكان ثقة إماماً مجتهداً، كريماً جواداً، واستشهد به البخاري تعليقاً في صحيحه، فقال: قال حماد، عن إبراهيم: إن كان عليهم إزار فسلِّم وإلاّ فلا تسلِّم[١].

روى عنه أبو حنيفة رحمه الله تعالى ألفي حديث من أحاديث الأحكام، وأكثر من ثلث أحاديث الإمام في مسنده، الذي جمعه الحَصْكَفي، هي براوية الإمام عنه، عن

---

(١) ترتيب مسند الإمام الأعظم للشيخ محمد عابد السندي، وحاشية تنسيق النظام في مسند الإمام الأعلم ٤٩/ ٥٠.

إبراهيم بن أبي موسى الأشعري، عن الأسود، عن عائشة رضي الله عنهم[1].

على هذا الإمام العظيم تفقَّه إمامنا العظيم أبو حنيفة وانفرد به ثمانية عشر عاماً؛ بعد أن أخذ عن سبعة من الصحابة وثلاثة وتسعين من التابعين وكثير من أتباعهم، حتى بلغوا أربعة آلاف رجـل؛ كما سيأتي ذكر ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

وهذا أوان الشروع في عرض سيرة إمامنا أبي حنيفـة النعمان إمام الأئمة الفقهاء، ، رحمه الله تعالى ورضي عنه، نستعين بالله تعالى على تمام عرضها، في حكمة وصدق، وتحري نواحي النفع والإفادة، ونسأله سبحانه: أن يجعل فيها نفعاً لقارئها في العلم، ومعرفة الرجال الأبرار، وتخير القدوة في صالح الأعمال والأحوال، وأن يجعل لي ثواباً جزيلاً: نـوراً يسعى بين يدي ﴿يوم لا ينفع مال ولا بنون إلاّ من أتى الله بقلب سليم﴾. ﴿ومن لم يجعل الله له نوراً فما له نور﴾. والله الموفق الهادي.

---

(١) المرجع السابق ص ٥٠.

الفصل الأول

طلبه العلم .. شيوخه .. تلامذته

- اسمه ونسبه.
- نشأته العلمية وتقلبه في العلوم.
- ملازمته لشيخه حماد وطلبه الفقه عليه وأدبه معه.
- شيوخ الإمام.
- تصديه للتدريس.
- طريقته في تقرير مسائل الاجتهاد وتدوينها.
- تلامذته الأعلام.
- إكرامه لطلابه وحضه على طلب العلم.
- من رآى أبو حنيفة من الصحابة رضي الله عنهم.



طلب العلم .. شيوخه .. تلامذته

اسمه ونسبه:

هو النعمان بن ثابت بن المرزُبان، من أبناء فارس الأحرار، ينتسب إلى أسرة شريفة في قومه، أصله من كابل ـ عاصمة أفغانستان اليوم ـ أسلم جده المرزبان أيام عمر رضي الله عنه، وتحول إلى الكوفة، ، واتخذها سكناً.

وُلد أبو حنيفة رحمه الله تعالى بالكوفة سنة ثمانين على القول الراجح، في أيام الخليفة عبد الملك بن مروان رحمه الله تعالى. روى الخطيب بسنده إلى إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة أنه قال: أخبرنا إسماعيل بن حماد، بن النعمان، بن ثابت، بن المرزبان، من أبناء فارس الأحرار: والله ما وقع علينا رقّ قط، ولد جدي سنة ثمانين، وذهب

ثابت إلى علي بن أبي طالب، وهو صغير فدعا له بالبركة فيه وفي ذريته، ونحن نرجو من الله تعالى أن يكون قد استجاب ذلك لعلي بن أبي طالب[1]. قال أبو عبد الله بن أحمد بن كِدام: وقد استجاب الله دعاءه، حيث جعل خلفاء الأرض، وملوك الآفاق، وأكثر أهل الإسلام تبعاً له في الدين، وعالة عليه في الفقه[2].

أقول: وردت تسمية جد أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالنعمان في رواية، والمرزبان في رواية ثانية، وزوطى بن ماه في رواية ثالثة، وقد جمع مؤلف مقدمة التعليم بين هذه الروايات جمعاً لطيفاً، فقال: معنى المرزبان: الرئيس، فيحتمل أن يكون النعمان وماه اسمان أو أحدهما اسماً والآخر لقباً، ويكون معنى زوطى بالعربية النعمان ومعنى ماه المرزبان. والله أعلم.

نشأته العلمية وتقلبه في العلوم:

١ ـ نشأ رحمه الله تعالى بالكوفة، في أسرة مسلمة صالحة غنية كريمة، ويبدو أنه كان وحيد أبويه، وكان أبوه خزازاً، يبيع الأثواب في دكان له بالكوفة، ولقد خلف أبو

---

(١) تاريخ بغداد ١٣/٣٢٦.

(٢) كتاب مقدمة التعليم للمحدث الفقيه مسعود بن شيبة السندي، من مخطوطات مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة ق ١٦.

حنيفة أباه بعد ذلك فيه. حفظ القرآن الكريم في صغره، شأن أمثاله من ذوي النباهة والصلاح، ويبدو أنه لم يعلق بسماع دروس العلماء وحضور حلقاتهم، بل كان يكون مع والده في دكانه إلى أن وافق لقاء بينه وبين الشعبي، كان فاتحة خير عظيم في حياة الإمام رحمهما الله تعالى.

روى أبو محمد الحارثي بسنده إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، قال: مررت يوماً على الشعبي وهو جالس، فدعاني وقال: إلام تختلف؟ فقلت: أختلف إلى فلان؛ قال: لم أعن إلى السوق، عنيتُ الاختلاف إلى العلماء، فقلت له: أنا قليل الاختلاف إليهم، فقال: لا تفعل، وعليك بالنظر في العلم، ومجالسة العلماء؛ فإني أرى فيك يقظة وحركة. قال: فوقع في قلبي من قوله، فتركت الاختلاف - أي إلى السوق - وأخذت في العلم، فنفعني الله تعالى بقوله[1].

٢ - وحين بلغ السادسة عشر من عمره خرج به أبوه لأداء فريضة الحج وزيارة النبي ﷺ ومسجده. ذكر الإمام الكردري في كتابه (مناقب الإمام أبي حنيفة) من كتاب (الانتصار)

(١) عقود الجُمان في مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان، للمحدث المؤرخ محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الدمشقي، مخطوط، وهو صاحب السيرة الشامية، في أربع مجلدات كبار، وقد جمعه من أكثر من ثلاثمائة كتاب، وأتى فيه بالعجب العجاب، وزادت أبوابه على سبعمائة باب، وتوجد منه نسخة كاملة بمكتبة الحرم المكي. فيا حبذا طبع هذا الكتاب.

بسنده إلى الجُعابي قال: حدثني أبو يعلى عبد الله بن جعفر الرازي من كتاب فيه حديث أبي حنيفة، حدثني أبي عن محمد بن سماعة الحافظ الثقة، عن أبي يوسف، قال: سمعت أبا حنيفة يقول: حججت مع أبي سنة ست وتسعين ولي ست عشرة سنة، فإذا أنا بشيخ قد اجتمع عليه الناس، فقلت لأبي: من هذا الشيخ؟ قال: هذا رجل قد صحب النبي ﷺ، يقال له عبد الله بن الحارث بن جَزء الزبيدي، فقلت لأبي: أي شيء عنده؟ قال: أحاديث سمعها من النبي ﷺ، قلت: قدمني إليه، فتقدّم بين يدي، فجعل يفرج عني الناس حتى دنوتُ منه، فسمعت منه: قال رسول الله ﷺ: «من تفقه في دين الله كفاه همه، ورزقه من حيث لا يحتسب».

قال الحافظ الجُعابي: ومات عبد الله بن الحارث بن جَزء الزبيدي سنة سبع وتسعين، وسمعت هذا الحديث من طريق الصيمري على هذا السياق.

٣ ـ وكان أول ما اتجه إليه من العلوم علم أصول الدين ومناقشة أهل الإلحاد والضلال، ولقد دخل البصرة أكثر من سبع وعشرين مرّة، يناقش ثمة، ويجادل ويرد الشبهات عن الشريعة، ويدفع عنها ما يريد إلصاقه بها أهلُ الضلال، فناقش جهم بن صفوان حتى أسكته، وجادل الملاحدة حتى أقرهم على الشريعة، كما ناظر المعتزلة والخوارج فألزمهم

الحجة، وجادل غلاة الشيعة فأقنعهم.

وهو مع قضائه زمناً يجادل ويناظر في أصول الدين كما ذكرنا، كان ينهى أصحابه ـ بعد ـ والمقربين إليه عن الجدل، رأى رحمه اللّه تعالى ولده حماداً ـ الذي أصبح بعدُ قاضياً فاضلاً وعابداً ورعاً ـ يناظر في الكلام، فنهاه، فقال حماد: رأيناك تناظر فيه وتنهانا عنه؟! فقال رحمه الله تعالى: كنا نناظر وكأنَّ على رؤوسنا الطير، مخافة أن يزل صاحبنا، وأنتم تناظرون وتريدون زلة صاحبكم، ومن أراد أن يزل صاحبه فقد أراد أن يكفر صاحبه، ومن أراد أن يكفر صاحبه فقد كفر قبل أن يكفر صاحبه[1].

مضى رحمه الله تعالى في هذه السبيل من علم الكلام وأصول الدين، ومجادلة الزائغين وأهل الضلال، حتى أصبح عَلماً يشار إليه بالبنان، وهو ما يزال في العشرين من عمره، وقد اتخذ حلقة خاصة له في مسجد الكوفة، يجلس إليه فيها طُلاب هذا النوع من العلوم.

٤ ـ ولقد أراد الله به ـ رحمه الله تعالى ـ وبالمسلمين الخير الكثير والنفع العميم، فاستجيبت فيه دعوة علي رضي الله تعالى عنه لجده ولذريته، ورجاء الشعبي له خاصة فاتجه إلى الفقه.

---

(١) مناقب الإمام أبي حنيفة لابن البزازي ١/١٢١.

والفقه زبدة القرآن الكريم والسنة المطهرة، ففي الفقه تفسير لآيات الأحكام من القرآن الكريم ودلالتها، وفيه معرفة معانيها ومقاصدها، وفي الفقه كذلك شرح السنة المطهرة ودلالتها، وفيه معرفة معانيها ومقاصدها؛ ذلك لأن الفقه هو الفهم في الدين، وهل الفهم فيه إلاّ معرفة أصوله ومقاصده، وإحالاته ودلالاته وإشاراته. عن معاوية رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من يرد به خيراً يفقهه في الدين». رواه البخاري.

ولقد تكون الآية الكريمة عند القارىء، والحديث الشريف عند الحافظ، ولا يعرف كلٌ تمام مقصد ومعنى ما عنده، حتى يأتي الفقيه فبين معاني الآية ويشرح معاني الحديث.

كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى في زيارة شيخه الأعمش يوماً، فجاء إلى الأعمش رجل يسأله عن مسألة في العلم، فقال لأبي حنيفة رحمهما الله: أجبه، فأجاب، فقال له: ومن أين لك هذا؟ قال: من حديث حدثتنيه هو كذا وكذا، فقال الأعمش: حسبك، ما حدثتك به في سنة تحدث به في ساعة!! أنتم الأطباء ونحن الصيادلة.

وكان سبب توجهه إلى الفقه ما روى زُفَر عنه رحمهما الله تعالى، قال: سمعت أبا حنيفة يقول: كنت أنظر في الكلام حتى بلغت فيه مبلغاً يشار إليَّ فيه بالأصابع، وكنا نجلس بالقرب من حلقة حماد بن أبي سليمان، فجاءتني امرأة يوماً

فقالت: رجل له امرأة أراد أن يطلقها للسنة، كم يطلقها؟ فأمرتها أن تسأل حماداً ثم ترجع فتخبرني، فسألت حماداً فقال: يطلقها وهي طاهرة من الحيض والجماع تطليقة، ثم يتركها حتى تحيض حيضتين ـ بعد الحيضة الأولى فهي ثلاث حِيَض ـ فإذا اغتسلت فقد حلت للأزواج، فرجعت فأخبرتني فقلت: لا حاجة لي في الكلام، وأخذت نعلي فجلست إلى حماد أسمع مسائله، فأحفظ قوله، ثم يعيدها من الغد فأحفظ ويخطىء أصحابه، فقال: لا يجلس في صدر الحلقة بحذائي غير أبي حنيفة[1].

وروى الموفق المكي بسنده إلى يحيى بن شيبان، قال: قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: كنت رجلاً أعطيت جدلاً في الكلام، فمضى دهر فيه أتردد، وبه أخاصم، وعنه أناضل، وكان أصحاب الخصومات والجدل أكثرها بالبصرة، فدخلت البصرة نيِّفاً وعشرين مرة، منها ما أقيم السنة وأقل وأكثر، وكنت قد نازعت طبقات الخوارج من الإباضية والصفرية، وطبقات الحشو. . . وساق الحديث إلى أن قال: وكنت أعد الكلام أفضل العلوم، وكنت أقول: هذا الكلام من أصل الدين، فراجعت نفسي بعد ما مضى لي فيه عمر وتدبرت، فقلت: إن المتقدمين من أصحاب النبي ﷺ والتابعين

---

(١) الخيرات الحسان لابن حجر الهيتمي الشافعي ص ٢٥ و(مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه وأكرم) للموفق المكي.

وأتباعهم لم يكن يفوتهم شيء مما ندركه نحن، وكانوا عليه أقدر وبه أعرف وأعلم بحقائق الأمور؛ ثم لم ينتصبوا فيه منازعين ولا مجادلين ولم يخوضوا فيه، بل أمسكوا عن ذلك ونهوا عنه أشد النهي، ورأيت خوضهم في الشرائع وأبواب الفقه وكلامهم فيه، عليه تجالسوا، وإليه وبه خصوا، كانوا يعلمون الناس ويدعونهم إلى العلم، ويرغبونهم فيه، وكانوا يطلِّقون الكلام والمنازعة فيه، ويتناظرون عليه، ويفتون فيما يستفتون، على ذلك مضى الصدر الأول من السابقين وتبعهم التابعون عليه، فلما ظهر لنا من أمرهم هذا الذي وصفنا تركنا المنازعة والمجادلة والخوض في الكلام، واكتفينا بمعرفته، ورجعنا إلى ما كان عليه السلف، وأخذنا فيما كانوا فيه، وشرعنا فيما شرعوا فيه وجالسنا أهل المعرفة بذلك. ومع ذلك فإني رأيت من ينتحل الكلام ويجادل فيه، قوم ليس سيماهم سيما المتقدمين ولا منهاجهم منهاج الصالحين، رأيتهم قاسية قلوبهم، غليظة أفئدتهم، لا يبالون مخالفة الكتاب والسنة والسلف الصالح، ولم يكن لهم ورع ولا تقى، فعلمت أن لو كان في ذلك خير لتعاطاه السلف الصالح، ولم يتعاطه الأنذال، فهجرته ولله الحمد[1].

ويبدو أن سؤال المرأة كان السبب القريب لتحوله رحمه الله تعالى إلى الفقه، والحمد لله.

---

(١) مناقب الموفق المكي ١/ ٦٠.

ملازمته لشيخه حماد وطلبه الفقه عليه وأدبه معه:

انتقل أبو حنيفة رحمه الله تعالى بكليته إلى شيخه حماد، وعلمه في الفقه حتى بزَّ أقرانه وتجاوز أمثاله وسابقيه في حلقة شيخه لحفظه وأدبه، حتى أدناه منه شيخه فجعله في صدر حلقته. وكان أدبه مع شيخه موضع العجب، فلقد كان يقصده في بيته، ينتظره عند الباب حتى يخرج لصلاته وحاجته، فيسأله ويصحبه، وكان إذا احتاج شيخه إلى شيء قام هو على خدمته، وكان إذا جلس في بيته لا يمدّ رجليه جهة بيت شيخه حماد، وكان إذا صلّى دعا لشيخه حماد مع والديه.

واستمر على هذه الحال من الصحبة والملازمة ثماني عشرة سنة، حتى مات حماد رحمه الله تعالى، واتفق أصحاب حلقة الدرس على أن يخلفه أبو حنيفة في الدرس، فكان خير خَلَف لخير سلف.

أخرج أبو الشيخ ابن حيان في طبقات محدِّثي أصبهان، عن عاتكة أخت حماد بسنده إليها، قالت: كان النعمان ببابنا يندف قطننا، ويشتري لبننا وبقلنا، وما أشبه ذلك، فكان إذا جاءه الرجل يسأله عن المسألة قال له: ما مسألتك؟ قال: كذا وكذا، قال: الجواب فيها كذا. ثم يقول: على رِسْلك، فيدخل إلى حماد، فيقول له: جاء رجل فسأل عن كذا وكذا فأجبته بكذا، فما تقول أنت؟ قال: حدثونا بكذا، وقال

أصحابنا كذا، وقال إبراهيم كذا، فيقول: فأروي عنك؟ فيقول: نعم، قال حماد كذا، وهكذا كان شأنه معه ملازمة وخدمة متوارثين[1].

روى الموفق المكي بسنده إلى محمد بن الحسن بن أبي بشير، قال: سمعت أبا حنيفة رحمه الله تعالى يقول: ما صليت صلاة منذ مات حماد إلّا استغفرت له مع والديّ وإني لأستغفر لمن تعلمت منه علماً أو علّمته علماً. وروى عنه أنه قال: ما مددت رجلي نحو دار حماد إجلالاً له، وكان بين داري وداره سبع سكك، ثم قال الموفق:

نعمانُ كان أبرَّ الناس كلهم ... بوالديه وبالأستاذ حماد

قد كان يدعو له ما عاش مجتهداً ... شائي بذا كل محمود وحماد

وكان يفتح بالحماد دعوته ... ولا يحابي لآباء وأولاد

أبو الإفادة أولى بالبداية من ... أبي الولادة عند الواحد الهادي

(١) حاشية الإمام الكوثري على الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة لابن قتيبة.

مـا مـدّ رجليـه يـومـاً نحـو منـزلـه
ودونـه سـكـك سـبـع كـأطـراد[1]

شيوخ الإمام رحمه الله تعالى:

أشرنا سابقاً إلى أن شيوخ الإمام رحمه الله تعالى بلغوا أربعة آلاف شيخ، فيهم سبعة من الصحابة، وثلاثة وتسعون من التابعين، والباقي من أتباعهم. ولا غرابة في هذا ولا عجب، فقد عاش رحمه الله تعالى سبعين سنة، وحج خمساً وخمسين مرة، وموسم الحج يجمع علماء العالم الإسلامي في الحرمين الشريفين، وأقام بمكة رحمه الله تعالى، حين ضربه ابن هبيرة على تولي القضاء بالكوفة ثم هرب منه ست سنين. وكانت الكوفة مركز علم وحديث، تعج بكبار العلماء[2]، فإذا كان الإمام حريصاً ـ وقد كان كذلك ـ على اللقيّ والاستفادة من العلم وأهله؛ تيسر له في خمس وخمسين سنة أن يلتقي بأربعة آلاف شيخ، وأن يأخذ عنهم، ما بين مكثر منه ومقل ولو حديثاً أو مسألة، قال الإمام أبو حفص الكبير بعد أن ذكر عدد شيوخ الإمام رحمه الله: وقد صنَّف في ذلك جماعة من

(١) مناقب الموفق ٢/٦ ـ ٧.

(٢) قال الإمام البخاري: ولا أحصي ما دخلت الكوفة في طلب الحديث.

العلماء، ورتبوهم على ترتيب حروف المعجم، وجُعلوا في مجلد.

وقال مؤلف قلائد عقود العقيان: فلا ينكر هذا العدد إلّا مكابر أو جاهل أو حاسد؛ ألا يرى إلى ما روي عن الفَربري أنه قال: سمع الصحيح من البخاري سبعون ألف رجل، فما بقي أحد يرويه غيري.

قال الشيخ محمد السنبهلي: فصل في تراجم شيوخ الإمام بلا واسطة: اعلم أن عامة شيوخه في هذا المسند ـ مسند الحصكفي ـ من أجلِّ رجال الصحيحين: كمنصور بن المعتمر، ومجاهد بن جبر، والحكم بن عتيبة، ونافع... ثم قال: وليس في عامة شيوخه ورجال مسنده من اتفق على كذبه أو وضعه أو ضعفه؛ نعم ضعَّف بعض النقاد بعضهم كابن لهيعة، ومحمد بن السائب الكلبي، ومسلم بن كيسان ـ وذكر أسماء ـ لكن لا مضايقة فيه، لأن أحاديثهم لا تنزل من أن تعدّ متابعات وشواهد على الصحاح، ثم عدَّد الأسماء التي أوردنا تراجم بعضهم باختصار.

فمنهم[1]:

١ ـ **إبراهيم بن محمد المنتشر الكوفي**، ثقة من الخامسة ـ كذا في التقريب لابن حجر ـ روى عنه الإمام، وأبو

---

(١) انظر في ترجمة هؤلاء إلى ثلاثة وثمانين رجلاً من شيوخ الإمام =

عَوانة، والثوري، ومِسْعَر، وابن عيينة وغيرهم.

٢ ـ إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي، ثقة، إلّا أنه كان يرسل كثيراً ـ كذا في التقريب لابن حجر ـ وكان عجباً في الورع والخير، متوقياً للشهرة. ذكره ابن حبان في ثقات التابعين.

٣ ـ إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان الكوفي، صدوق من الثامنة ـ كذا في التقريب لابن حجر ـ قال النووي في مقدمته على شرح مسلم: وهو تابعي مشهور، رآى أنس بن مالك وسلمة بن الأكوع، وسمع عبد الله بن أبي أوفى وعمرو بن حريث وقيس بن عابد وأبا جحيفة.

٤ ـ أيوب السِّختياني البصري، ثقة، حجة من كبار الفقهاء العباد من الخامسة. قال فيه شعبة: ما رأيت مثله! كان سيد الفقهاء. خرّج له الأئمة الستة.

٥ ـ الحارث بن عبد الرحمن الهمذاني الكوفي أبو هند، مقبول، من السابعة ـ كذا في التقريب ـ خرّج له البخاري في الأدب المفرد، والنسائي في مسند علي.

٦ ـ رَبيعة بن عبد الرحمن المدني المعروف بربيعة الرأي، ثقة فقيه مشهور، قال فيه أحمد: ثقة.

= بأوسع مما أوردناه هنا: كتاب «تنسيق النظام في مسند الإمام» للشيخ محمد بن حسن السنبهلي ص ٤٣ وما بعد.

٧ ـ سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبتاً عابداً فاضلاً، كان يشبَّه بأبيه في الهدي والسَّمْت. من كبار الطبقة الثالثة، خرّج له الستة.

٨ ـ سعيد بن مسروق والد سفيان الثوري، ثقة من السادسة، ذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين.

٩ ـ سليمان بن يسار الهلالي المدني، ثقة فاضل، أحد الفقهاء السبعة، يروي عن أنس وغيره. خرَّج له الستة.

١٠ ـ عاصم بن كليب بن شهاب الكوفي، صدوق، خرّج له مسلم والأربعة.

١١ ـ عبد الرحمن بن هُرْمز الأعرج المدني، ثقة ثَبْت عالم. خرَّج له الستة.

١٢ ـ عطاء بن يسار الهلالي المدني مولى ميمونة، رقم عليه في التقريب علامة الستة، ثقة مكثر.

١٣ ـ عمرو بن دينار المكي، ثقة ثَبْت. خرَّج له الستة، وذكره ابن حبان في الثقات.

١٤ ـ القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ثقة عابد، خرَّج له البخاري، والأربعة.

١٥ ـ عبد الكريم بن أبي المخارق البصري نزيل مكة، خرَّج له البخاري تعليقاً، وابن ماجه في التفسير.

تصديه للتدريس:

صحب أبو حنيفة شيخه حماداً رحمهما الله تعالى عشر سنين متتابعة، وبعد عشر سنين حدثته نفسه بالانفراد بحلقة، ثم ندم قبل أن يفعل، وآلى على نفسه أن لا يفارق شيخه بعد ذلك قط، وقد كان ذلك. روى الحارثي بسنده إلى الإمام قصةَ تحوله رحمه الله تعالى إلى حلقة حماد وتركه علم الكلام... وفيها: فصحبته عشر سنين، فنازعتني نفسي لطلب الرئاسة، فأحببت أن أعتزله وأجلس في حلقة لنفسي، فخرجت ليلة بالعشي وغرضي أن أفعل، فلما دخلت المسجد فرأيته لم تطب نفسي أن أعتزله، فجئت فجلست معه، فجاءه تلك الليلة نعي قرابة له قد مات بالبصرة، وترك مالاً وليس له وارث، فأمرني أن أجلس مكانه؛ فما هي إلاّ أن خرج حتى وردت عليَّ مسائل لم أسمعها منه، فكنت أجيب وأكتب جوابي، فغاب شهرين، ثم قدم فعرضت عليه تلك المسائل - وكانت نحواً من ستين مسألة - فوافقني في أربعين وخالفني في عشرين، فآليت على نفسي أن لا أفارقه حتى يموت، فلم أفارقه حتى مات[1].

وروى الصيمري بإسناده إلى حماد بن سلمة قال: كان مفتي الكوفة والمنظور إليه بعد موت النخعي حمادُ بن أبي

---

(١) انظر عقود الجمان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان مخطوط بمكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة.

سليمان، فكان الناس به أغنياء، فلما مات احتاجوا إلى من يجلس لهم، وخاف أصحابه أن يموت ذكره، ويندرس علمه بموته، وكان لحماد ابن حسن المعرفة، فأجمعوا عليه، فجاء أصحاب أبيه: أبو بكر النهشلي، وأبو بردة العبيسي، ومحمد بن جابر الحنفي وغيرهم، فاختلفوا إليه وكان الغالب عليه النحو وكلام العرب، فلم يصبر لهم على القعود، فاجتمع رأيهم على أبي بكر النهشلي وسألوه فأبى، وسألوا أبا بردة فأبى، فقالوا لأبي حنيفة، فقال: لا أحب أن يموت العلم، فساعدهم وجلس لهم، فاختلفوا إليه، ثم اختلف بعدهم أبو يوسف وأسد بن عمرو والقاسم بن معن وزفر بن الهذيل والوليد ورجال من الكوفة، وكان أبو حنيفة يفقههم في الدين، وكان شديد البرّ بهم والتعاهد، وكان ابن أبي ليلى وابن شبرمة وشريك يخالطونه ويطلبون تشنيعه، فلم يزل كذلك حتى استحكم أمره واحتاج إليه الناس، واجتمع إليه الأمراء، وذكره الخلفاء. وأسند الصيمري عن ابن المبارك مثله وفيه: فقال أبو حصين وحبيب بن ثابت: إن هذا الخزاز حسن المعرفة وإن كان حديثاً، فأجلسوه ـ يعنون أبا حنيفة فإنه كان يبيع الخز ـ ففعلوا، وكان رجلاً موسراً سخياً ذكياً، فجلس وصبّر نفسه عليهم وأحسن مواساتهم وحباهم، وأكرمه العلماء والأمراء وارتفع شأنه واختلف إليه الطبقة العليا، ثم جاء بعدهم أبو يوسف وأسد بن عمرو والقاسم بن معن وأبو بكر الهذلي وأبو الوليد بن إياد، وكان الذين يناظرونه

ويتكلمون فيه ابن أبي ليلى وابن شبرمة والثوري وغيرهم، وجعل أمره يزداد علواً، وكثر أصحابه، حتى كانت حلقته أعظم حلقة في مسجد الكوفة، وأوسع عليهم في الجواب، وأوسع على كل ضعيف منهم، وأهدى إلى كل موسر، فانصرفت وجوه الناس إليه حتى أكرمه الأمراء والحكام والأشراف، وقام بالنوايب وحمده الكافة، وتحمل أشياء أعجزت العرب، وقوي على ذلك بالعلم الواسع، وأسعدته المقادير، وكثر حسّاده، واتفق له من العلم شيء كثير، وأظهره الله على أقرانه وفاق أهل زمانه، وكان فضل الله عليه عظيماً. رحمه الله ونفع به[1].

وأخرج الخطيب في تاريخه بسنده قال: دخل أبو حنيفة يوماً على المنصور وعنده عيسى بن موسى، فقال للمنصور: هذا عالم الدنيا اليوم، فقال: يا نعمان عمن أخذت العلم؟ قال: عن أصحاب عمر عن عمر، وعن أصحاب علي عن علي، وعن أصحاب عبد الله بن مسعود عن عبد الله، وما كان في وقت عبد الله بن عباس على وجه الأرض أعلم منه، قال المنصور: قد استوثقت لنفسك[2].

---

(١) قلائد عقود العقيان في مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان للشيخ شرف الدين أبي القاسم بن عبد العليم اليمني الحنفي. مخطوط بالمكتبة المحمودية بالحرم النبوي الشريف تحت رقم ٦٠.

(٢) تاريخ بغداد ١٤/ ٣٣٤.

قال الإمام رحمه الله تعالى: إنما أدركت ما أدركت بالحمد والشكر، فكلما علمت أو وقفت على علم وفقه وحكمة قلت: الحمد لله، فأزداد علماً بفضل الله تعالى[1].

طريقته في تقرير مسائل الاجتهاد وتدوينها:

ابتكر الإمام رحمه الله تعالى نموذجاً منهجياً في تقرير مسائل الاجتهاد، وذلك عن طريق عرض المسألة على تلاميذه العلماء في حلقة الدرس، ليدلي كل بدلوه ويذكر ما يرى لرأيه من حجة، ثم يعقِّب هو على آرائهم بما يدفعها بالنقل أو الرأي، ويصوب صواب أهل الصواب ويؤيده بما عنده من أدلة، ولربما تقضّت أيام حتى يتم تقرير تلك المسألة، وإنها ـ لعمر الله ـ دراسة منهجية حرّة شريفة، يظهر فيها احترام الآراء، ويشتغل فيها عقل الحاضرين من التلامذة، كما يظهر علم الأستاذ وفضله، فإذا تقررت مسألة من مسائل الفقه على تلك الطريقة كان من العسير نقدها فضلاً عن نقضها، والله الهادي الموفق إلى الخير.

ذكر أبو محمد الحارثي عن أبي سليمان الجوزَجاني قال: كان أبو حنيفة سهَّل الله له هذا الشأن ـ يعني الفقه ـ وبيّن له، وكان يتكلم أصحابه في مسألة من المسائل، ويكثر كلامهم، وترتفع أصواتهم ويأخذون في كل فن، وأبو حنيفة ساكت،

---

(١) كتاب التعليم لمسعود بن شيبة.

فإذا أخذ أبو حنيفة في شرح ما هم فيه سكتوا، كأن ليس أحد في المجلس، وفيهم من أهل الفقه والمعرفة، وكان أبو حنيفة يتكلم يوماً وهم سكوت، فلما فرغ من كلامه قال واحد منهم: سبحان الله! من أنصت الجميع؟! قال سليمان: كان أبو حنيفة عجباً من العجب، وإنما رغب عن كلامه من لم يقوَ عليه[1].

وقال الموفق المكي: وضع أبو حنيفة رحمه الله تعالى مذهبه شورى بينهم، لم يستبد فيه بنفسه دونهم اجتهاداً منه في الدين ومبالغة في النصيحة لله ولرسوله والمؤمنين، فكان يلقي مسألة مسألة، يقلِّبها ويسمع ما عندهم، ويقول ما عنده، ويناظرهم شهراً أو أكثر من ذلك؛ حتى يستقر أحد الأقوال فيها ثم يثبتها القاضي أبو يوسف في الأصول، حتى أثبت الأصول كلها. وإذا أشكلت عليه مسألة قال لأصحابه: ما هذا إلّا لذنب أحدثته وكان يستغفر، وربما قام وصلى، فتنكشف له المسألة ويقول: رجوتُ أنه تِيب عليّ، فبلغ ذلك الفضيل بن عياض فبكى بكاءاً شديداً، ثم قال: ذلك لقلة ذنبه، أما غيره فلا ينتبه لهذا[2]. وقال علي القاري رحمه الله تعالى: ولعل الشافعي من هنا قال:

---

(١) كتاب التعليم، وأضيف أنه طبع أخيراً في باكستان بتحقيق المحدث الفقيه عبد الرشيد النعماني دام موفقاً.

(٢) انظر مناقب الموفق المكي ٢/١٣٣.

شكوت إلى وكيع سوء حفظي
فأرشدني إلى ترك المعاصي
فإن الحفظ فضل من إله
وفضل الله لا يعطى لعاصي[1]

وأخرج ابن أبي العوام بسنده إلى أبي يوسف قال: كان أبو حنيفة إذا وردت عليه المسألة قال: ما عندكم فيها من الآثار؟ فإذا روينا الآثار وذكرنا، وذكر هو ما عنده؛ نظر، فإن كانت الآثار في أحد القولين أكثر أخذ بالأكثر، فإذا تقاربت وتكافأت نظر فاختار[2].

تلامذته الأعلام:

أكرم الله تعالى الإمام رحمه الله تعالى بتلامذة عظام كانوا في العلوم جبالاً، يقرر معهم المسائل، ويقعِّد القواعد، ويتجنب بهم الخطأ لو يوشك أن يقع فيه، ذكر الخطيب في تاريخه بسنده إلى أبي كرامة قال: كنا عند وكيع بن الجراح ـ شيخ الإمام الشافعي وأحد شيوخ البخاري بالواسطة رحمهم الله تعالى ـ فقال رجل: أخطأ أبو حنيفة، فقال وكيع: وكيف يقدر أبو حنيفة أن يخطىء ومعه مثل أبي يوسف ومحمد بن

---

(١) مناقب الإمام الأعظم لمنلا علي القاري. مخطوط بمكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة.
(٢) مناقب الموفق المكي.

الحسن وزفر في قياسهم واجتهادهم، ومثل يحيى بن زكريا ابن أبي زائدة وحفص بن غياث وحبان وقندل ابني علي في حفظهم للحديث ومعرفتهم، ومثل القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود في معرفته بالنحو واللغة، وداود الطائي والفضيل بن عياض في زهدهما وورعهما، وعبد الله ابن المبارك في معرفته بالتفسير والأحاديث والتواريخ، فمن كان أصحابه وجلساؤه هؤلاء كيف يخطىء وهو بينهم؟! وكل منهم يثني عليه، لأنه إن أخطأ ردوه إلى الصواب... ثم قال: فمن زعم أن الحق مع من خالف أبا حنيفة رحمه الله حيث وضع المذاهبَ وحده، أقول له ما قال الفرزدق لجرير:

أولئك آبائي فجئني بمثلهم
إذا جمعتنا يا جرير المجامع[1]

وذكر الشيخ عبد القادر القرشي في كتابه (الجواهر المضية) في ترجمة يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، قال الطحاوي: كتب ابن أبي ثور يحدثني عن سليمان بن عمران، حدثني أسد بن الفرات قال: كان أصحاب أبي حنيفة الذين دَوّنوا الكتب أربعين رجلاً، وكان في العشرة المتقدمين: أبو يوسف، وزفرَ، وداود الطائي، وأسد بن عمرو، ويوسف بن

---

(١) انظر قلائد عقود العقيان ص ١٥، وجامع المسانيد «مسانيد الإمام» للخوارزمي ٢/٤١٥.

خالد السمتي، ويحيى بن زكريا بـن أبي زائدة، وكان هو الذي يكتبها لهم ثلاث سنين.

وذكر الشيخ أحمد المكي الخوارزمي أن الذين روَوا عن الإمام من كبار العلماء سبعمائة وثلاثون رجلاً، كلهم من مشايخ المسلمين، روَوا عنه وحدَّثوا عنه في الآفاق.

وقال الموفق المكي: كان لأبي حنيفة رحمه الله تعالى تلامذة كثيرون، منهم من كان يرحل إليه ويستمع أمداً ثم يعود إلى بلده بعد أن يأخذ طريقه ومنهاجه، ومنهم من لازمه، وقد قال ـ أي الإمام رحمه الله تعالى ـ: هؤلاء ستة وثلاثون رجلاً، منهم ثمانية وعشرون يصلحون للقضاء، وستة يصلحون للفتوى، واثنان ـ أبو يوسف وزفر ـ يصلحان لتأديب القضاة وأرباب الفتوى[1].

إكرامه رحمه الله تعالى لطلابه وحضـه على طلب العلم:

روى الصيمري بسنده إلى الحافظ شريك القاضي قال: كان أبو حنيفة طويل الصمت، كثير التفكر، دقيق النظر في الفقه، لطيف الاستخراج في العلم والبحث، لا يطلب على تعليمه، وإن كان الطالب فقيراً أغناه وأجرى عليه وعلى عياله حتى يتعلم، فإذا تعلم قال له: قد وصلت إلى الغنى الأكبر

(١) المناقب ٢ ـ ١٣١.

معرفة الحلال والحرام، وكان كثير العقل قليل المجادلة لهم[1].

وذكر الكردري في مناقبه بسنده إلى أبي يوسف رحمه الله تعالى، قال: كنت أطلب الحديث وأنا مقل المال، فجاء إليّ أبي وأنا عند الإمام، فقال لي: يا بني لا تمدنَّ رجلك معه، فإن خبزه مشوي وأنت محتاج، فقعدت عن كثير من الطلب، واخترت طاعة والدي، فسأل عني الإمام وتفقدني وقال ـ حين رآني ـ: ما خلَّفك عنا؟ قلت: طلب المعاش، فلما رجع الناس وأردت الانصراف دفع إليّ صرة فيها مائة درهم، فقال: أنفق هذا، فإذا تمّ أعلمني والزم الحلْقة، فلما مضت مدة دفع إليّ مائة أخرى، وكلما تنفد كان يعطيني بلا إعلام كأنه كان يُخبر بنفادها، حتى بلغت حاجتي من العلم، أحسن الله مكافأته وغفر له[2].

وذكر أيضاً: أن الحسن بن زياد كان فقيراً، وكان يلازمه ـ أي الإمام ـ وكان أبوه يقول له: لنا بنات وليس لنا ابن غيرك، فاشتغل بهن، فلما بلغ الخبر الإمامَ أجرى عليه رزقاً، وقال: الزم الفقه، فإني ما رأيت فقيهاً معسراً قط[3].

وروى الموفق بسنده إلى مكي بن إبراهيم ـ أحد شيوخ

---

(١) مناقب الموفق المكي.

(٢) مناقب الكردري ٢ ـ ١٢٢.

(٣) مناقب الكردري.

البخاري ـ قال: كنت أتجر، فقدمت على أبي حنيفة قدمة، فقال لي: يا مكي أراك تتّجر، التجارة إذا كانت بغير علم دخل فيها فساد كثير؛ فلم لا تتعلم العلم ولم لا تكتب؟ فلم يزل بي حتى أخذت في العلم وكتابته وتعلمه، فرزقني الله منه شيئاً كثيراً، فلا أزال أدعو لأبي حنيفة في دبر كل صلاة وعندما ذكرته، لأن الله ببركته فتح لي بابَ العلم[1].

من رأى أبو حنيفة من الصحابة رضوان الله عليهم جميعاً.

قال الفقيه المحدث الشيخ عبد الحي اللكنوي في كتابه النافع (إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة)[2]: تنبيه اختلف العلماء في كون الإمام تابعياً بعدما اتفقوا على أنه أدرك زمان الصحابة، فمنهم من نفاه، وجمع من الثقات أثبتوه، فقال شيخ الإسلام أبو عبد الله الذهبي في (الكاشف) عنه: النعمان بن ثابت بن زَوْطى، رأى أنساً رضي الله عنه وسمع عطاء والأعرج وعكرمة، وعنه أبو يوسف ومحمد، أفردت سيرته في جزء[3]. وفي مرآة الجنان لليافعي في حوادث خمسين ومائة: فيها توفي فقيه العراق الإمام أبو

---

(١) مناقب الموفق المكي ٢ ـ ١٦١.

(٢) طبعه للمرة الثانية محققاً مصححاً أستاذنا الكريم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

(٣) وقد طبع محققاً من قبل الشيخين الجليلين الشيخ أبي الوفاء الأفغاني، ثم الشيخ محمد زاهد الكوثري.

حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، مولده سنة ثمانين، رأى أنساً رضي الله عنه، وروى عن عطاء بـن أبي رباح وطبقته.

وفيه أيضاً بُعيد هذا: كان أدرك أربعة من الصحابة هم: أنس بن مالك بالبصرة، وعبـد الله بن أبي أوفى بالكـوفة، وسهل بـن سعد الساعدي بالمدينة، وأبو الطفيل عامر بن واثلة بمكة المكرمة. قال بعض أصحاب التواريخ: لم يلق أحداً منهم ولم يأخذ منهم، وأصحابه يقولون: لقي جماعة من الصحابة وروى عنهم. وذكر الخطيب في تاريخ بغداد أنه رآى أنس بن مالك[1].

ثم قال ـ بعد أن نقل عن ابن حجر والعراقي والجزري وابن الجوزي وغيرهم ما يثبت رؤيته لبعض الصحابة رضوان الله عليهم ـ: فهذه العلماء الثقات: الدارقطني وابن سعد والخطيب والذهبي وابن حجر والولي العـراقي والسيوطي وعلي القـاري وأكرم السنـدي وأبو معشـر وجزء السهمي واليـافعي والجـزري والتوربشتي وابن الجـوزي والسـراج (صاحب كشف الكشاف) قد نصوا على كون الإمام أبي حنيفة تابعياً، وإنما من أنكر منهم أنكر روايته عن الصحابة، وقـد صرح بـه جمـع آخـرون من المحـدثين والمؤرخين المعتبرين أيضاً، تركت عباراتهم خوف الإطالـة الموجبـة للملالة. وما نقلته إنما نقلته بعدما طالعت الكتب المذكورة،

---

(١) انظر تاريخ بغداد ١٣/٣٠٩ و ٣١٠.

لا بمجرد اعتماد نقل غيري، ومن راجع الكتب المذكورة يجد صدق نقلي، وأما كلمات فقهائنا في هذا الباب فأكثر من أن تحصى[1] اهـ.

من روى عنهم أبو حنيفة من الصحابة رضوان الله عليهم جميعاً.

جمع الشيخ أبو بكر بن علي بن محمد الحداد العيني أسماء الصحابة السبعة الذين روى عنهم الإمام ـ رحمه الله تعالى ـ في بيتين من الشعر قال:

إن الإمام أبا حنيفة قد روى
عن سبعة من خير صحب محمد
أنس وواثلة ومعقل جابر
وابنا أنيس جزء وابنة عجرد

وقد عقد الشيخ شرف الدين أبو القاسم اليمني في كتابه (قلائد عقود العقيان) فصلاً في بيان أنه لقي أصحاب رسول الله ﷺ وروى عنهم، فقال:

وقد اتفق على ذلك الموافق والمخالف، والمجانب والموالف، وإن وقع الاختلاف في عددهم، فمنهم من قال: ستة وامرأة، ومنهم من قال: سبعة وامرأة، ومنهم من قال أكثر من ذلك، ومنهم من قال أقلّ من ذلك.

(١) إقامة الحجة ٨٣ ـ ٨٨ مفرقاً.

أما من قال بالأول، فدليله ما رواه الإمام أبـو يوسف يعقوب بـن إبراهيم الأنصاري صاحب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أخبرنا أبو حنيفة رضي الله عنه قال: سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: قال النبي ﷺ: «طلب العلم فريضة على كل مسلم». قال المؤلف: روى هذا الحديث ابن ماجه في سننه عن أنس عن النبي ﷺ، وقد رواه ابن عبد البر في (جامع بيان العلم) عن أنس عن النبي ﷺ، ورواه الطبراني في الكبير والأوسط عن ابن مسعود عن النبي ﷺ. وقد رواه أيضاً عن أبي سعيد الخدري وابن عباس والحسن بن علي، كلهم عن النبي ﷺ أنه قال: «طلب العلم فريضة على كل مسلم».

وبالإسناد إلى أبي يوسف[1] قال: قال أبو حنيفة رحمه الله: سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الدال على الخير كفاعله، وإن الله يحب إغاثة اللهفان».

وبالإسناد إليه قال: قال أبو حنيفة رحمه الله تعـالى: حججت مع أبي سنة ست وتسعين وعمري ستة عشر سنة، فإذا أنا بشيخ قد اجتمع الناس عليه، فقلت لأبي: من هذا الرجل؟ فقال: هذا رجل قد صحب محمداً ﷺ، يقال له: عبد الله بن الحارث بن جـزء الزبيـدي، فقلت: أي شيء

(١) حذفت إسناده إليه اختصاراً.

عنده؟ فقال: أحاديث سمعها من النبي ﷺ، فقلت: قدمني إليه حتى أسمع منه، فتقدم بين يديّ، فجعل يفرج عني الناسَ حتى دنوت منه، فسمعته يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «من تفقه في دين الله كفاه الله همه، ورزقه من حيث لا يحتسب».

وبالإسناد المتقدم إليه عنه رضي الله عنه، قال: عن جابر رضي الله عنه قال: جاء رجل من الأنصار إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، ما رُزقت ولداً قط ولا ولد لي، قال: «فأين أنت من كثرة الاستغفار وكثرة الصدقة، ترزق بها الولد» فكان الرجل يكثر الصدقة، ويكثر الاستغفار، فولد له سبعة ذكور.

وبالإسناد المتقدم عنه رضي الله عنه يقول: سمعت عبدالله بن أبي أوفى رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من بنى مسجداً لله ولو كَمَفْحَص قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة».

وبالإسناد المتقدم عنه رضي الله عنه، قال: سمعت واثلة ابن الأسقع الأشجعي رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تظهر الشماتة لأخيك، فيعافيه الله ويبتليك».

وبالإسناد المتقدم ذكره عنه رضي الله عنه قال: ولدت سنة

ثمانين، وقدم عبد الله بن أُنيس الكوفة سنة أربع وتسعين، ورأيته، وسمعت منه وأنا ابن أربع عشرة سنة، يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «حبك الشيء يعمي ويُصم».

وبالإسناد المتقدم إليه رضي الله عنه قال: سمعت عائشة بنت عجرد تقول: قال رسول الله ﷺ: «أكثر جند الله في الأرض الجراد، لا آكله ولا أحرمه؟!»[١].

قال الشيخ محي الدين القرشي صاحب الطبقات: وقد جمعهم غير واحد أي الصحابة الذين روى عنهم الإمام في جزء مفرد، وروينا هذا الجزء عن شيوخنا، وقد جمعت أنا جزءاً في بيان استحالة ذلك عن بعضهم بياناً شافياً، وهذا طريق الإنصاف، وذكرت في هذا الجزء من سمعه من الصحابة ومن رآه[٢].

قلت: وبمعرفة تاريخ وفيات أولئك الصحابة الكرام ومواطنها يتبين لنا سبب استحالة تلك الرؤية وبالتالي ذلك السماع.

● فجابر رضي الله عنه: قال عنه الفلاس: مات سنة ثمان وسبعين بالمدينة المنورة عن أربع وسبعين سنة.

● عبد الله بن أبي أوفى: توفي بالكوفة سنة ست أو سبع

(١) قلائد عقود العقيان (و: ٨ ـ ١٠).

(٢) الجواهر المضية في تراجم الحنفية.

وثمانين. وهو آخر من مات من الصحابة بها، ولا يبعد أن يكون الإمام رآه وسمع منه خاصة على قول من قال: إن الإمام رحمه الله تعالى ولد سنة سبعين.

● واثلة بن الأسقع: قال ابن معين: تـوفي سنة ثـلاث وثمانين. لا يبعد أن يكون الإمام رآه كذلك على تقديم سنة ولادته.

● عبد الله بن جزء: قال ابن يونس: مات سنة ست وثمانين بمصر، وهو آخر من مات بها من الصحابة.

الفصل الثاني

حليته وأقوال الأعلام فيه

- صورته الخلقية.
- أخلاقه العامة.
- أخلاقه في السلوك مع الله تعالى.
- أخلاقه في السلوك مع الناس.
- فضل الله العظيم على الإمام.
- أقوال الأعلام فيه.
- عرفوه فأحسنوا الكلام فيه.
- صفات الإمام أبي حنيفة.



حليته وأقوال الأعلام فيه

صورته الخِلْقية:

كان رحمه الله تعالى أسمرَ اللون مع ميل إلى بياضه، رَبْعة من الناس إلى الطول أقرب، جميل الصورة، مهيب الطلعة، طويل اللحية، وقوراً، يتأنق في ثوبه وعمامته ونعليه، حسن المنطق، حلو النغمة فصيحاً، كثير التطيب يُعرف به إذا ذهب وإذا جاء، نحيفاً ما أبقى عليه خوفه من الله تعالى وطول مراقبته وكثرة عبادته فضلاً من لحم بَلْه من شحم!!

روى الصيمري بإسناده إلى أبي يوسف رحمه الله تعالى قال: كان أبو حنيفة رَبْعة من الرجال ليس بالقصير ولا بالطويل، وكان أحسن الناس منطقاً وأحلامهم نغمة وأبينهم عما يريد.

وأسند إلى أبي نعيم[1] قال: كان أبو حنيفة جميلاً، حسن الوجه، حسن اللحية، حسن الثوب والنعل والبر والمواساة لكل أحد أطاف به.

وقال عبد الله بن المبارك: ... فكان حسن السمت، حسن الوجه، حسن الثوب، ولقد كنا في المسجد الجامع، فوقعت حية، فسقطت في حِجْر أبي حنيفة وهرب الناس غيره، ما رأيته زاد على أن نفض الحية وجلس مكانه.

وقال حماد ولده: إن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان طويلاً، تعلوه سمرة، وكان لبّاساً، حسن الوجه، حسن الهيئة، كثير التعطر، يُعرف بريح الطيب إذا أقبل وإذا خرج من منزله قبل أن يُرى[2].

كان رحمه الله تعالى لبَّاساً يلبس الثياب الغالية الحسنة، يظهر نعمة الله عليه بذلك، ويكرم العلم الذي ينتسب إليه، ويترفع بذلك عن إظهار الحاجة والعوز إلى أحد. روى الأحوص عن أبيه رضي الله تعالى عنه، قال: أتيت رسول الله ﷺ وعليّ ثوب دون، فقال لي: «أما لك مال؟» قلت. نعم، قال: «من أيِّ المال؟» قلت: من كل المال، قد أعطاني الله، من الإبل والبقر والغنم والخيل والرقيق، قال: «فإذا آتاك

(١) هو الفضل بن دُكين أحد شيوخ البخاري.
(٢) انظر قلائد عقود العقيان (ق ٢٧ ـ ٢٩).

الله مالاً فليرَ أثر نعمة الله عليك وكرامته»[1].

وقال النضر بن محمد: كان أبو حنيفة جميل الوجه، سريّ الثوب، عطراً، أتيته في حاجة، فصليت معه الصبح وعليّ كساء، فأمر بإسراج بغلته، وقال: أعطني كساءك وخذ كسائي ففعلت. فلما رجع قال لي: يا نضر أخجلتني بكسائك، قلت: وما أنكرت منه؟ قال: هو غليظ، قال النضر: وكنت اشتريته بخمسة دنانير وأنا به معجب، ثم رأيته بعد ذلك وعليه كساء، فقومته بثلاثين ديناراً.

وعن أبي مطيع قال: رأيت على أبي حنيفة يوم جمعة برداً وقميصاً، فقومتهما بأربعمائة درهم.

وكان يلبس الصوف أحياناً رحمه الله تعالى. قال أبو هند الوراق: رأيت أبا حنيفة وعليه ثياب من صوف[2].

أخلاقه العامة:

شأن الأخلاق عادة أنها من ثمرات الإيمان، فهي تنبىء عما يعمر قلبَ صاحبها من إيمان وتقوى وبر، وكلما قوي الإيمان، واستولى على القلب، واستمكن منه، و ملأه بنوره؛ ارتفعت أخلاق صاحبها واتسعت، وعمت ما تعمّ من جوانب الحياة، فكل إناء بالذي فيه ينضح.

(١) رواه النسائي.
(٢) انظر أبو حنيفة للسيد عفيفي ٧٥ ـ ٧٦.

وأبو حنيفة رحمه الله تعالى من علماء القرون الثلاثة المشهود لها بالخير على لسان رسول الله ﷺ؛ إذ هو من التابعين، رآى ستة أو سبعة من الصحابة رضوان الله عليهم، وتلقى العلم عن ثلاثة وتسعين تابعياً، واستفاد علماً من أربعة آلاف شيخ، وكان مرضياً، فلا عجب أن نجد أخلاقه أخلاق خيار السلف الصالح مع الله تعالى، ومع نفسه، ومع الناس.

ذكر الذهبي بسنده إلى مجالد قال: كنت عند الرشيد إذ دخل عليه أبو يوسف، فقال له هارون: صف لي أخلاق أبي حنيفة، قال: كان والله شديد الذب عن حرمات الله، مجانباً لأهل الدنيا، طويل الصمت، دائم الفكر، لم يكن مهذاراً ولا ثرثاراً، إن سئل عن مسألة كان عنده بها علم أجاب فيها، وما علمته يا أمير المؤمنين إلّا صائناً لنفسه ودينه [مشتغلاً بنفسه عن الناس] لا يذكر أحداً إلّا بخير، فقال الرشيد: هذه أخلاق الصالحين[1].

وأرى أن استخرج صوراً معدودة مما ذكر في أخلاقه العظيمة، ومن خلال تلك الصور نتمثل أخلاقه أو نبرز صورته الأخلاقية.

---

(١) جزء الإمام الذهبي في فضائل أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، وقد طبع بتحقيق المحدث الفقيه الشيخ أبي الوفاء الأفغاني، وطبع بمصر بتحقيق المحدث الفقيه العلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى.

وسأقسم هذه الصورة الممثلة إلى:

١ ـ أخلاق في السلوك مع الله تعالى: من عبادة الله تعالى، وخوفه من الله تعالى، وورعه. ٢ ـ أخلاق في السلوك مع الناس: من جوده، وسخائه، ونصحه للناس وبره بهم، وصبره وحلمه عليهم.

أخلاق في السّلوك مع الله تعالى

١ ـ عبادته:

روى الموفق المكي بسنده إلى حفص بن عبد الرحمن قال: كان أبو حنيفة يحفظ القرآن، فيختمه في الشهر ثلاثين مرة، وروى بسنده إليه أيضاً أنه قال: كنت شريك **أبي حنيفة ثلاثين سنة، فكان يختم القرآن في ثلاثة أيام ولياليها، وكان يتصدق كل يوم بصدقة.**

وقد جمع الموفق بين القولين فقال: إن ختم القرآن في اليوم الواحد كان أولاً، ثم حين اشتغل بالأصول واستنباط المسائل واجتمع عنده الأصحاب أخذ يختمه في ثلاث.

وروى الموفق كذلك بسنده إلى بكير بن معروف قال: كنت بطانة أبي حنيفة في السفر والحضر، وأشهده في الليالي في منزله، وكان قلّ ما يستتر عليّ أمر من أموره، فما رأيت أحداً أكثر اجتهاداً منه!! صائماً بالنهار، قائماً بالليل، تالياً لبيان الله، خاشعاً، دائباً في طاعة الله، محتسباً في التعليم

وفي تنوير ما يشكل على الناس من المعاني، لا أقدر أن أصفه كنه صفته ـ أي حقيقة ذلك ـ فرحمه الله رحمة واسعة. وبه إلى ابنه حماد رحمهما الله تعالى قال: إنهم أحصَوا على أبي حنيفة سنين كثيرة، يصلي صلاة الغداة بوضوء الليل. وبه إلى محمد بن الحسن قال: صلَّى أبو حنيفة ثلاثين سنة صلاة الفجر بوضوء العتمة. وروى الموفق بسنده إلى إمام أهل بلخ سالم بن سالم بمكة المكرمة بعد كلام: ولقد حدثني من أثق به من أهل مكة، الذي كان ينزل عليه أبو حنيفة إذا قدم مكة، قال: أقام عندي في قدمة قدمها ستة أشهر ما وضع جنبه ولا نام، ما رأيته إلّا في صلاة أو طواف!!.

وبه مرّ مسعر بن كدام الزاهد بأبي حنيفة وأصحابه، فوجدهم قد ارتفعت أصواتهم، فأقام ملياً، ثم قال: هؤلاء أفضل من الشهداء والعبّاد والمتهجدين، هؤلاء يجاهدون في إحياء سنة محمد ﷺ، ويجتهدون في إخراج الجهّال من جهلهم، هؤلاء أفضل الناس!! ثم قرب الحلقة فقال لأصحابه: يا هؤلاء، ارفقوا بالشيخ، فإنه ـ مع ما هو فيه ـ قد أحيى عشر ليالٍ متواليات، شهدته الليلة التي مضت منها. وروى كذلك بسنده إلى يحيى بن آدم قال: حج أبو حنيفة رحمه الله تعالى خمساً وخمسين حجة[١].

(١) مناقب الموفق المكي جزء ٢ مفرقاً.

هذا هو الإمام أبو حنيفة العابد القانت لله تعالى، يقرأ القرآن الكريم ويجعله ديدنه وأنيسه، فربما قرأه في ركعة، وربما قرأه في ليلة، وربما في ثلاث، يقوم به الليل لله تعالى خائفاً وجلاً، يتخفى بذلك كيلا يراه الناس، ويصوم الأيام الكثيرة، والصوم لا مثل له كما قال ﷺ، ويحج كل عام منذ حج مع والده حجة الإسلام، ويتصدق كل يوم بصدقة.

فلا عجب أن تنطلق ألسنة العلماء بمدحه والثناء عليه.
قال الفضل بن سويد ـ الذي قدم الكوفة وسئل بعدُ عن أبي حنيفة ـ: صحبناه كثيراً فما عرفناه إلّا صوّاماً قوّاماً.

وقال أبو مقاتل: صحبت أبا حنيفة الصحبة الطويلة في حضره وأسفاره، فما رأيت أحداً أكثر صلاة منه، ولا أعبد ولا أورع منه، وأما الفقه فلم أر أحداً يتقدمه.

وقال عطاء بن جبلة: لم أر أحداً من العلماء يختلف أنَّ أبا حنيفة كان أفقه القوم، وأروع القوم، وأكثرهم صلاة وعبادة[1].

هذا الإمام الذي جعل ليله للعبادة، ونهاره للعلم والإفادة متى كان ينام؟!.

قال مسعر بن كدام: رأيته ـ الإمام رحمه الله تعالى ـ يصلي الغداة (أي الفجر) ثم يجلس للعلم إلى أن يصلي

---

(١) المصدر السابق.

الظهر، ثم يجلس إلى العصر، ثم إلى قريب المغرب، ثم إلى العشاء، فقلت في نفسي: متى يتفرغ للعبادة؟ لأتعاهدنّه فلما هدأ الناس خرج إلى المسجد ـ وكان بيته بجوار المسجد الذي يؤم فيه حسبة لله تعالى ـ متطهراً فانتصب للصلاة إلى الفجر، ثم دخل فلبس ثيابه ـ كانت له ثياب خاصة يلبسها لقيام الليل ـ وخرج لصلاة الصبح ففعل كما فعل، ثم تعاهدته على هذه الحالة فما رأيته مفطراً ولا بالليل نائماً. وكان يغفو قبل الظهر إغفاءة خفيفة، وقرأ ليلة حتى وصل قوله تعالى: ﴿ فمنّ الله علينا ووقانا عذاب السَّموم ﴾ فما زال يرددها حتى أذّن للفجر، وردد قوله تعالى: ﴿ بل الساعة موعدهم، والساعة أدهى وأمر ﴾ ليلة كاملة في صلاة. وقالت أم ولده: ما توسد فراشاً بليل منذ عرفته، وإنما كان نومه بين الظهر والعصر في الصيف، وأول الليل بمسجده في الشتاء[1].

٢ ـ خوفه من الله تعالى:

روى الكردري بسنده إلى يحيى بن سعيد القطان[2]، قال: جالسنا أبا حنيفة وسمعنا منه، وكنت والله إذا نظرت إليه عرفت في وجهه أنه يتقي الله عز وجل.

---

(١) مقدمة إشارات المرام من عبارات الإمام، للقاضي كمال الدين أحمد البياضي، من عمل الشيخ عبد الرزاق المشهدي ص ١٥.

(٢) يحيى بن سعيد القطان الحافظ الحجة، أحد أئمة الجرح والتعديل. قال أحمد: ما رأت عيناي مثله. الخلاصة ص ٤٢٣.

وروى بسنده إلى ابن المبارك[1] قال: دخلت الكوفة، فسألت عن أفقه أهلها، فقيل لي: أبو حنيفة، وسألت عن أزهد أهلها، فقيل لي: أبو حنيفة، وسألت عن أورع أهلها، فقيل لي: أبو حنيفة[2].

وروى مسعود بن شيبة بسنده إلى الحسن بن صالح قال: كان أبو حنيفة شديد الورع، مجانباً للحرام، تاركاً لكثير من الحلال مخافة الشبهة، ما رأيت فقيهاً قط أشد صيانة منه لنفسه وعلمه، وكان جهازه إلى قبره[3]. وروى بسنده إلى عبد الله بن المبارك، قال ـ وذكر أبا حنيفة ـ: وما يقدرون أن يقولوا في رجل عرضت عليه الدنيا بحذافيرها فنبذها وراء ظهره، فضرب بالسياط وقيل له: خذ الدنيا فصبر على السراء والضراء، ولم يدخل فيما كان غيره يطلبه ويتمناه، والله لقد كان على خلاف من أدركناه، يطلبون الدنيا والدنيا تهرب منهم، وتأتيه الدنيا فيهرب منها.

وروى بسنده إلى محمد بن الحسن قال: كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى واحد زمانه، ولو انشقت عنه الأرض لانشقت عن جبل من الجبال، في العلم والكرم، والمواساة والورع،

---

(١) عبد الله بن المبارك قال فيه ابن عيينة: عالم المشرق والمغرب وما بينهما، الخلاصة ٢١١.

(٢) مناقب الكردري ١/١٩١.

(٣) كتاب مقدمة التعليم ـ مخطوط.

والإيثار لله تعالى مع الفقه والعلم[١].

وروى الموفق بسنده إلى عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: ذكر أبو حنيفة عند أحمد بن حنبل، فقال: رحمه الله، كان ورعاً، ضرب على القضاء إحدى وعشرين سوطاً فأبى[٢].

وقائع:

روى الموفق بسنده إلى مِسْعر بن كدام قال: كنت أمشي مع أبي حنيفة فوطىء على رجل صبي لم يره، فقال الصبي: لأبي حنيفة: يا شيخ، ألا تخاف القصاص يوم القيامة؟ فغشي على أبي حنيفة، فأقمت عليه حتى أفاق؛ فقلت له: يا أبا حنيفة، ما أشد ما أخذ قلبك قول هذا الصبي؟ فقال: أخاف أنه لُقِّن.

وروى الموفق بسنده إلى ابن المبارك قال: قلت لسفيان الثوري: ما أبعد أبا حنيفة عن الغيبة، ما سمعته يغتاب عدواً له، قال: والله هو أعقل من أن يسلط على حسناته ما يذهب بها[٣].

وروى بسنده إلى عبد الرزاق قال: كنت إذا رأيت أبا

---

(١) المصدر السابق.
(٢) مناقب الموفق المكي ٢/١٤٨.
(٣) مناقب الموفق المكي ١/١٩٠.

حنيفة رأيت آثار البكاء في عينيه وخديه[1].

وروى الموفق بسنده إلى ضرار بن صُرَد قال: سمعت يزيد بن الكميت ـ وكان من خيار الناس ـ يقول: كان أبو حنيفة شديد الخوف من الله تعالى، فقرأ بنا علي بن الحسن المؤذن ليلة من العشاء الآخرة: ﴿ إذا زلزلت. . . ﴾ وأبو حنيفة خلفه، فلما قضينا الصلاة وخرج الناس؛ نظرت إلى أبي حنيفة وهو جالس يفكر ويتنفس، فقلت: أقوم لا يشتغل قلبه، فلما خرجت تركت القنديل ولم يكن فيه إلّا زيت قليل، فجئت وقد طلع الفجر وهو قائم قد أخذ بلحية نفسه ويقول: يا من يجزي بمثقال ذرّة خير خيراً، ويا من يجزي بمثقال ذرّة شر شراً، أجِرِ النعمان عبدك من النار، وما يقرب منها من سوء، وأدخله في سَعَة رحمتك. قال فأذَّنت فإذا القنديل يزهر وهو قائم، فلما دخلت قال لي: أتريد أن تأخذ القنديل؟ قال: قلت: أذنت لصلاة الغداة، قال: اكتم ما رأيت، وركع ركعتي الفجر وجلس حتى أقمت الصلاة وصلى معنا الغداة على وضوء أول الليل[2].

ماذا يقال في رجل جهازه إلى القبر؟ يقوم الليل كله صلاة وبكاء ودعاء، لا يتوسد برأسه فراشه أربعين سنة، ويصوم ثلاثين سنة كما قال ذلك له الحسن بن عُمارة حين صلى على

---

(١) المصدر السابق ١/٢١٤.

(٢) مناقب الموفق ١/٢٣٨.

جنازته. ماذا يقال في إمام يذكّر بالله تعالى فيخاف حتى يغشى عليه؟! ليس عجباً على هذا أن نجد العلماء يذكرونه بالخير ويرونه فيذكرون الله عند رؤيته، لما يبصرون فيه من علائم خشية الله تعالى والخوف منه.

٢ ـ ورعه وزهده رحمه الله تعالى:

روى الموفق بسنده إلى الفيض بن محمد الرقي قال: لقيت أبا حنيفة ببغداد وأنا أريد الكوفة، فقال لي: الـق حماداً ـ ابنه ـ وقل له: قد علمت أن قوتي في الشهر درهمان من سويق وقد حبسته فعجله. قال الموفق ولعل هذا في الأيام التي حبس ببغداد لأجل القضاء، فما كان يأكل من طعام الخليفة لورعه الصادق، ولكنه كان يستدعي بالسويق من الكوفة ليقنع به[١].

وقائع: روى الموفق بسنده إلى حفص بن عبد الرحمن ـ شريك أبي حنيفة ـ وكان أبو حنيفة يجهز عليه، فبعث إليه في رفقة بمتاع وأعلمه أن في ثوب كذا وكذا عيباً، فإذا بعتَه فبيِّن، فباع حفص المتاع ونسي أن يبين، ولم يعلم من باعه ـ أي باع له ـ فلما علم أبو حنيفة تصدق بالمتاع كله. وكان ثمنه ثلاثين ألفاً[٢].

(١) مناقب الموفق المكي ١/١٩٨.
(٢) ذكر هذه الواقعة الشيخ المحقق أبو الوفاء في مقدمة شرح كتاب الآثار للإمام محمد ١/٦٠.

وروى بسنده إلى الحميري عن أبيه قال: لما أشخص المنصور أبا حنيفة من الكوفة إلى بغداد، شخصت معه، فقدم بغداذ، وحضر الدار، فدعا به المنصور، فخرج إليّ وهو ملتمع اللون فسألته عن ذلك فقال: المنزلَ المنزلَ، فمضيت معه، فقال: إن هذا دعاني للقضاء فأعلمته أني لا أصلح، وإنني لأعلم أن البينة على المدعي واليمين على من أنكر، ولكنه لا يصلح للقضاء إلاّ رجل يكون له نفس يحكم بها عليك وعلى ولدك وقوادك، وليس تلك النفس لي، وإنك لتدعوني فما ترجع إليّ نفسي حتى أفارقك، قال: فلم لا تقبل صلتي؟ فقلت ما وصلني أمير المؤمنين من ماله بشيء فرددته، ولو وصلني بذلك لقبلته، إنما وصلني أمير المؤمنين من بيت مال المسلمين؛ ولا حق لي في بيت مالهم، إني لست ممن يقاتل من ورائهم فآخذ ما يأخذ المقاتل، ولست من ولدانهم فآخذ ما يأخذ الولدان، ولست من فقرائهم فآخذ ما يأخذ الفقراء. قال: فأقم تأتيك القضاة فيما لعلهم يحتاجون إليك[1].

قلت: وقد ثبت أن الإمام لم يرض أن يكون مرجع القضاة ورئيسهم، بل آثر العافية من ذلك مع علمه بما سيجر عليه هذا الرفض، وقد كان.

وروى الموفق بسنده إليه رحمه الله أنه قال: ما ملكت أكثر

(١) انظر مقدمة الأفغاني على شرح الآثار /١ ـ ٦٥/.

من أربعة آلاف درهم منذ أكثر من أربعين سنة إلاّ أخرجتها، وإنما أمسكها لقول علي رضي الله عنه أربعة آلاف درهم وما دونها نفقة، ولولا أني أخاف أن ألتجىء إلى هؤلاء ما تركت منها درهماً واحداً.

قال الشيخ منصور بن شيبة: ومن مناقبه رضي الله عنه أنه مات أبوه ثابت وخلّف له مائتي ألف درهم، ما عدا الأملاك، فأنفقها في طلب العلم وطلبته، حتى صيّر قوته في الشهر درهمين[1]. وروى بسنده إلى سهل بن مزاحم قال: كنا ندخل على أبي حنيفة فلا نرى في بيته شيئاً إلاّ البواري[2].

ما أعظم هذا الرجل: يتورع عن طعام أمير المؤمنين وقد حبسه عنده بغير حق، ويتصدق بمال حلال خالطه حرام دون علمه ولو بلغ ثلاثين ألف درهم، ويأبى بعزة أن يأخذ هدية الحاكم حين يرى أنه إنما يعطي من مال الجماعة ـ الأمة ـ ومصارفها معروفة.

ما شاء الله كان! يستن بأهل الخير حتى في جمع المال، ومع أنه كانت له تجارة كبيرة، وله كلاء هنا وهناك؛ إلاّ أنه كان لا يزيد ماله على أربعة آلاف درهم. ويعد ذلك المبلغ نفقة له ولأهله، ولولا أنه يخشى أن يحتاج ـ ولو إلى أمير المؤمنين وهو على تلك الحال يأخذ حقه ـ لما أبقى لنفسه

---

(١) مقدمة التعليم.

(٢) المصدر السابق والبواري: جمع بوري نوع من الحصير.

من المال شيئاً، وإنما ينفقه هكذا وهكذا في سبيل الله.

هذا الخلق العظيم هو الذي أطلق ألسنة معاصريه من الأكابر مدحاً فيه وثناء عليه لائقين به رحمه الله تعالى. روى الموفق بسنده إلى عاصم بن علي قال: سمعت قيس بن الربيع يقول: كان أبو حنيفة رجلاً ورعاً، محسوداً، وكان كثير البر والصلة لكل من لجأ إليه، كثير الأفضال على إخوانه. وروى بسنده إلى يزيد بن هارون قال: كتبت عن ألف شيخ حملت عنهم العلم؛ فما رأيت والله أشدّ ورعاً من أبي حنيفة، ولا أحفظ للسانه. وروى بسنده إلى سفيان بن عيينة[1] قال: لم يكن في زمان أبي حنيفة أفضل منه ولا أورع ولا أفقه منه.

وقال حفص بن عبد الرحمن: جالست أنواع الناس من العلماء والفقهاء والزهاد والنسّاك وأهل الورع؛ فلم أر أحداً فيهم أجمع لهذه الخصال من أبي حنيفة. وقال أيضاً ـ وقد سبق أنه كان شريكه في التجارة ـ: في طول ما صحبت أبا حنيفة وخالطته لم أره يعلن بخلاف ما يسرّ، ولم أر أحداً يتوقى مما لا خطر له مثل ما كان يتوقاه، وكان إذا دخلت عليه شبهة من أي شيء أخرج من قلبه ذلك ولو بجميع ماله[2].

---

(١) سفيان بن عيينة أحد شيوخ الشافعي، وقد قال فيه: لولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز. انظر مناقب الموفق ١ / ٦٠ ـ ٦١، ٢٦/٢.

(٢) مناقب الموفق ٦٢/١.

وقال النضر بن محمد: ما رأيت أشد ورعاً من أبي حنيفة، ما كان يحسن الهزل، ولا يتكلم به، ولا رأيته مستجمعاً ضحكاً، ولكنه يبتسم[1].

أخلاقه في السّلوك مع النّاس

١ ـ جوده وسخاؤه رحمه الله تعالى.

ذكر الإمام الحلبي وأحمد العسكري والصيمري[2] عن مِسْعَر قال: كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا اشترى لعياله شيئاً، أو جاءت له الباكورة من الفواكه؛ اشترى لشيوخ المحدِّثين أجود مما اشترى لعياله ولنفسه، وأنفق عليهم أكثر مما أنفق على عياله، وكان يسامح في المبايعة والمعاملة.

وذكر العسكري بسنده عن شريك بن عبد الله: أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان كثير التفكر، دقيق النظر، لطيف الاستخراج في العلم والعمل و البحث والصبر مع المتعلم، إذا كان فقيراً أغناه وأجرى عليه رزقاً وعلى عياله، وإذا تعلم قال له: وصلت إلى الغنى الأكبر بعلم الحلال والحرام، كثير العقل، قليل المجادلة مع الناس. وذكر الحافظ السلامي بسنده: أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يبضع الأمتعة،

---

(١) المصدر السابق /١ ـ ٦٣/.

(٢) كتب في مناقب الإمام نقل عنها الموفق في مناقبه جزء ١ مفرقاً.

ويجمع الأرباح من سنته، ويشتري بها حوائج المحدِّثين، ثم يدفع باقي الدراهم إليهم، ويقـول للفقراء: احمـدوا الله تعالى، فإنه من ماله تعالى آتاكم إياه، هذه أرباح بضاعتكم يجريه الله تعالى على يديّ لكم.

وروى الموفق بسنده إلى إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة قال: لما حذق أبي ـ حماد ـ قراءة الفاتحة أعطى أبو حنيفة المعلم خمسمائة درهم.

كان الإمام رحمه الله تعالى مؤمناً حقاً وعالماً حقاً، ومن صفات المؤمن الجودُ والسخاء، ومن صفات العالم التقي الجود والسخاء كذلك، فلا غرابة أن نرى كرام العلماء وقد أطلقت ألسنتها بالثناء على كرم الإمـام رحمه الله تعـالى وجوده. روى الموفق بسنده إلى حفص بن حمزة القرشي قال: كان أبو حنيفة ربما مرَّ به رجل فيجلس إليه بغير قصد ولا مجالسة، فإذا قام سأل عنه، فإن كانت به فاقة وصله، وإن مرض عاده، حتى يجترّه إلى مواصلته، وكان أكرم الناس مجالسة[1].

وروى الكردري بسنده إلى عبد الله بن الدوسي قال: كان الإمام رحمه الله تعالى يأمر حماداً أن يشتري له كل يوم بعشرة دراهم خبزاً، ويتصدق به على جيرانه الفقراء وكل من يختلف إلى الباب.

---

(١) مناقب الموفق /١ ـ ٢٥٧/.

وروى الموفق بسنده إلى أبي إسرائيل قال: كان أبو حنيفة جواداً يواسي أصحابه ويبرهم في الأعياد، ويرسل إلى كل واحد منهم على قدر منزلته، ويزوج من احتاج إليه، وينفق من عند نفسه، ويقوم في حوائجهم، وكان ورعاً زاهداً، صواماً، تالياً لكتاب الله تعالى، عالماً بما فيه، غاية في الفقه لم يسمع بمثله في فنه. وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال: ما رأيت أجود من أبي حنيفة، فكنت أقول له: ما رأيت أجود منك، فيقول: كيف لو رأيت حماداً؟! قال: وكان أبو حنيفة يعولني وعيالي عشر سنين، وما رأيت أحداً أجمع للخصال المحمودة منه.

وروى الموفق بسنده إلى الحسن بن سليمان قال: كان جواداً ما رأيت مثله، كان أجرى على أصحابه وظيفة كل شهر، ومع ذلك كان يواسيهم في عامة الأيام[1].

إن أجلى مظاهر الجود والسخاء، إنما هي في الإنفاق ـ والإنفاق الدائم خاصة ـ على من لا يرجو المنفق عنده عوضاً ولا جاهاً، لأنه فقير مستور، وكذلك كان إنفاق الإمام رحمه الله تعالى.

إن مزلة الأقدام لكثير من الكرماء أنهم يأخذون من مال الحاكم هدية أو من مال الدولة صلة، أو يصلون إلى المال

---

(١) مقدمة شرح الآثار للأفغاني نقلاً عن مناقب الموفق ١/٢٨ ـ ٢٩، ١/٢٥٩.

بطرق فيها شبهة، ثم يصلون بذلك المال الناس، ولقد ثبَّت الله تعالى قدم الإمام رحمه الله تعالى في هذا الميدان، فما قبل هدية من أمير قط، ولا أكل طعامه، ولا أخذ من مال الدولة شيئاً، وكان أعفّ الناس في تجارته، بل لقد رفض الدنيا حين أقبلت عليه في صورة رئاسة القضاة والقرب من أمير المؤمنين.. وما أدراك ما يجلب ذلك من هدايا وصلات!.

٢ ـ نصحه للناس وبره بهم:

النصح إرادة الخير للآخرين، وقد كانت حياة الإمام رحمه الله كلها نصحاً وإرادة خير لعامة الناس وخاصتهم. وقد مرّت بنا صور من بره لطلابه الفقراء وكيف كان يتعهدهم بالنفقة سنين، وما كان يكرم به شيوخه والمحدثين منهم، ويطلب منهم أن يشكروا الله تعالى لأنه رزق الله ساقه إليهم على يديه، ومرّ بنا كيف كانت مجالسه كلها مجالس عبادة وعلم ومذاكرة، فما يذكر أحداً بسوء ولا يقصده بأذى، ولو في مقابل مقالة قيلت فيه.

فلا عجب أن نجد خيار العلماء يثنون على الإمام رحمه الله في نصحه وإرادته الخير للناس، ويصفونه بما يندر من صفات الخير والبر، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

روى الموفق بسنده إلى زفر بن الهذيل رحمه الله تعالى

قال: جالست أبا حنيفة أكثر من عشرين سنة؛ فلم أر أحداً أنصح للناس منه، ولا أشفق عليهم منه، وكان يذل نفسه لله تعالى، أما عامة النهار فهو مشتغل في العلم وفي المسائل وتعليمها، وفيما يسأل من النوازل وجواباتها، وإذا قام من المجلس عاد مريضاً، أو شيَّع جنازة، أو واسى فقيراً، أو وصل له رحماً أو سعى في حاجة، فإذا كان الليل خلا للعبادة والصلاة وقراءة القرآن، فكان هذا سبيله حتى توفي رحمه الله تعالى[١].

وروى الموفق بسنده إلى بكير بن معروف قال: ما رأيت أحسن سيرة في أمة محمد ﷺ من أبي حنيفة، وقال: قلت لأبي حنيفة: الناس يتكلمون فيك ولا تتكلم أنت في أحد؟! فقال: هو فضل الله يؤتيه من يشاء[٢].

وروى بسنده إلى عبد الله بن المبارك قال: ذكر أبو حنيفة رحمه الله عند داود الطائي، فقال: ذاك نجم يهتدي به الساري، وعلم تقبله قلوب المؤمنين، فكل عالم ليس من علمه يُعلم - من حيث كونه يعمل به - فهو بلاء على حامله، والله هو أعلم بالحلال والحرام والنجاة من عذاب الجبار؛ مع ورع مستكن وخدمة دائمة[٣].

---

(١) مناقب الموفق /١ - ١٥٢/.
(٢) مناقب الموفق /١ - ١٥٥/.
(٣) المصدر نفسه /٢ - ٦٣/.

وروى بسنده إلى يحيى بن آدم قال: اجتهد أبو حنيفة في الفقه اجتهاداً لم يسبقه إليه أحد، فهداه الله سبيله وسهل له طريقه، وانتفع الخاص والعام بعلمه[1].

وروى بسنده إلى إبراهيم بن رستم يقول: سمعت خارجة يقول: لقيت ألف عالم أو أكثر لم يكن واحد منهم يشبه أبا حنيفة في البصر والعلم والعقل، ونعم كدُخْداي العلم - خادم العلم - كان لأمة محمد ﷺ.

وروى بسنده إلى سعدان بن سعيد قال: كان أبو حنيفة طبيب هذه الأمة؛ لأن الجهل هو الداء الذي لا غاية بعده، والعلم هو الدواء الذي لا غاية بعده، ففسر هذا العلم أبو حنيفة تفسيراً شافياً انتفى به الجهل.

وروى بسنده إلى وكيع قال: أتى أبا حنيفة رجلٌ بكتاب شفاعة ليحدثه، فقال: ما هكذا يُطلب العلم، قد أخذ الله الميثاق على العلماء لتُبيِّننَّه ولا تكتمونه، ولا يكون العالم يكون له خواص وعوام ولكن يعلم الناس ويريد الله بتعليمه.

وروى بسنده إلى عاصم النبيل قال: إني لأرجو أن يرفع كل يوم لأبي حنيفة عمل صِدِّيق، قلت: لمه؟ قال: لانتفاع الناس منه وبأقاويله[2].

---

(١) انظر شرح الآثار للأفغاني /١ - ٥٢/.

(٢) شرح الآثار للأفغاني مفرقاً.

٣ ـ صبره وحلمه:

الصبر حبس النفس على ما تكره، وكم صبّر الإمام رحمه الله تعالى نفسه على ما تكره في سبيل إيصال العلم والهدى إلى الناس.

روى الموفق بسنده إلى وكيع ـ شيخ الشافعي والبخاري رحمهم الله تعالى ـ قال: إنه كان عند زفر، فذكر عنده سفيان وأبو حنيفة، فقال زفر: كان أبو حنيفة إذا تكلم في الحلال والحرام همت سفيان نفسه، ومن كان أنبل من أبي حنيفة؟! وكان من الورع وترك الغيبة على شيء أعجز عنه الخلق، وكان حمولاً صبوراً، رحمه الله تعالى.

وروى الذهبي في جزئه الخاص بالإمام رحمه الله تعالى بسنده إلى عبد الرزاق قال: ما رأيت أحداً أحلم من أبي حنيفة، كنا جلوساً معه في مسجد الخَيْف؛ فسأله رجل عن مسألة فأفتاه، فقال الرجل: قال الحسن البصري: كذا وكذا، فقال أبو حنيفة: أخطأ الحسن، فجاء رجل أحمر الوجه، فقال: يا ابن الفاعلة تقول أخطأ الحسن؟! فهمّ الناس به، قال أبو حنيفة: أقول: أخطأ الحسن وأصاب ابن مسعود.

وقال محمد بن سليم عن وكيع أخبرنا يزيد بن كميت، سمعت أبا حنيفة ـ وشتمه رجل واستطال عليه وقال له: يا كافر يا زنديق ـ فقال أبو حنيفة: غفر الله لك، هو يعلم مني خلاف ما تقول.

وقال عبد الحميد الحِمّاني: كنت عند أبي حنيفة فجاءه رجل، فقال: سمعت سفيان ينال منك ويتكلم فيك، فقال: غفر الله لنا ولسفيان، لو أن سفيان فُقد في زمن إبراهيم النخعي لدخل على المسلمين فقده.

وروى الموفق بسنده إلى محمد بن خارجة الصيرفي عن الإمام رحمه الله تعالى قوله: إن ابن أبي ليلى استحل مني ما لم أكن مستحلاً من سنورة وحمارة[1].

٤ ـ بره بوالديه:

ما رأيت فيما اطلعت عليه من سير الإمام رحمه الله تعالى تعرضاً لذكر والد الإمام رحمه الله تعالى وحياته وصلاته بالناس وسنة وفاته، وكل ما اطلعت عليه من ذلك أنه كان بزازاً وكان صالحاً، وأنه حين بلغ ابنه الإمام السادسة عشر أخذه معه إلى الحج، وزيارة الرسول ﷺ، وأنه حين رأى الإمام رجلاً يحدِّث في مسجد رسول الله ﷺ سأل والده عنه، فأخبره أنه صحابي جليل، وأدناه منه حتى سمعه يحدث بحديث رسول الله ﷺ: «من تفقّه في دين الله كفاه الله ما أهمّه ورزقه من حيث لا يحتسب» ويبدو أنه توفي بعد ذلك بقليل، قبل أن يعظم ذكر ولده في علم الكلام، ثم يتصل بشيخه الإمام حماد رحمه الله تعالى.

---

(١) مناقب الموفق /٢ ـ ١٣/.

لقد كان من بر الإمام بوالديه أنه كان يدعو لهما ويستغفر لهما مع شيخه حماد، وكان يتصدّق كل شهر بعشرين ديناراً عن والديه.

أما بره بأمه التي عاشت بعد أبيه زماناً فهاك نماذج منه: روى الكردري بسنده إلى حجر بن عبد الجبار الحضرمي، قال: قال الإمام: كان في مسجدنا قاصّ يقال له: زُرْعة، فأرادت أمي أن تستفتي، فسألتني فأجبت، فقالت: لا أرضى إلّا بجواب زرعة، فجئت بها إليه وقلت له: أمي تستفتيك في كذا وكذا، فأجاب بما قلته فرضيت.

وذكر الديلمي بسنده إلى محمد بن الحسن قال: إن أم الإمام رأت دماً، فأمرت الإمام أن يسأل عنه عمرو بن ذر فسأله عنه، فقال له: قل لي أنت الجواب وأنا أقول لك وتحكي أنت عني، ففعل فرضيت به أمه. وذكر الكردري بسنده إلى يحيى بن عبد الحميد قال: كان الإمام يخرج كل يوم من السجن فيضرب ليدخل القضاء فيأبى، فلما ضرب رأسه وأثر ذلك في وجهه بكى، فقيل له في ذلك فقال: إذا رأته أمي بكت واغتمت وما عليّ شيء أشد من غم أمي.

وذكر الصيمري بسنده إلى الحسن قال: سمعت الإمام يقول: ما من شيء أشدّ عليّ من غم أمي حين ضربت، فقالت لي: يا نعمان إن علماً أوردك مثل هذا لحري أن تفر

منه، فقلت: قد تعلمت العلم لله لا للدنيا[1].

ويبدو أن أم الإمام توفيت بعده، رحم الله الإمام ووالديه ورضي عنهم.

فضل الله العظيم على الإمام

عقد الفقيه المحدّث محمد بن يوسف الصالحي الدمشقي المصري الشافعي تلميذ الإمام السيوطي رحمهما الله تعالى في كتابه (عقود الجمان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان) فصلاً خاصاً، يذكر فيه فضل الله تعالى على الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وأنا أنقله مختصراً مقتصراً على ما لا بد منه.

قال رحمه الله تعالى: الفصل التاسع في بعض خصائصه التي اختص بها عن غيره من الأئمة رضوان الله عليهم أجمعين، وهي أحد عشر نوعاً.

الأول: أنه ولد في زمن جماعة من الصحابة، لا خلاف في ذلك، فهو من أهل القرن الذي شهد لهم رسول الله ﷺ بالخيرية، ووصفهم بالعدالة. روى الشيخان والترمذي وابن ماجه عن ابن مسعود، ومسلم عن أبي هريرة، والشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي عن عمران بن حصين، والطبراني

(١) انظر مناقب الموفق المكي ٢ - ٦.

وأبو يعلى عن أبي برزة، وغيرهم أن رسول الله ﷺ قال: (خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم).

الثاني: أنه رأى بعض الصحابة[1] وسمع منهم: روى الحافظ أبو الحجاج يوسف بن خليل في سباعياته عن أنس، والخطيب عن علي وعبد بن حميد وابن أبي حاتم بسند صحيح عن أبي سعيد، وأبو يعلى وابن أبي عاصم والطبراني والضياء في صحيحه عن عبد الله بن بُسْر وغيرهم، أن رسول الله ﷺ قال: «طوبى لمن رآني، ولمن رأى من رآني، ولمن رأى من رأى من رآني».

الثالث: أنه اجتهد وأفتى في زمن التابعين، رحمهم الله تعالى: قال الإمام أبو محمد الحارثي: أخبرنا الحسين بن معروف، قال: حدثنا أبو بكر، قال: حدثنا يحيى بن معين، قال: سمعت ابن مسهر يقول: خرج الأعمش إلى الحج فشيعه أهل الكوفة، فلما أتى القادسية رأوه مغموماً، فسألوه عن ذلك، فقال: أعلي ابن مسهر شيَّعنا؟ قالوا: نعم، قال: فادعوه لي فدعوني، وكانوا يعرفونني بمجالسة الإمام أبي حنيفة، فقال لي: ارجع إلى المصر ـ يعني الكوفة ـ واسأل أبا حنيفة أن يكتب لي المناسك، فرجعت فسألته، فأملى عليّ، ثم أتيت بها الأعمش.

---

(١) رأى رحمه الله تعالى سبعة من الصحابة وروى عنهم أو بعضهم وانظر الصحيفة ٦٠ وما بعدها من هذا الكتاب.

روى أبو محمد وأبو القاسم بن كاس عن أبي بكر بن عباس قال: سمعت الإمام أبا حنيفة يقول: صحبت الشّعبي في السفينة، فقال: لا نذر في معصية ولا كفارة فيه، فقلت له: بل فيه الكفارة لأن الله عزّ وجلّ قد جعل في الظِّهار الكفارةَ بعد أن ذكر أنه معصية، فقال: ﴿وإنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً﴾ وقد أوجب الله فيه الكفارة، فلم يحر جواباً غير أن قال: أقيّاس أنت؟.

وروي أيضاً أن الأعمش قال: إن أبا حنيفة لحسن المعرفة بمواقع الفقه الدقيقة، وغوامض العلم الخفية. وروي عن جرير قال: سمعت الأعمش وجاءه رجل فسأله عن مسألة فقال: عليك بأهل تلك الحلقة، فإنهم إذا وقعت لهم مسألة لا يزالون يديرونها بينهم حتى يصيبوها. يعني حلقة الإمام أبي حنيفة.

فثبت بما ذكرنا أن الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان مقدَّماً في الفتوى، معظَّماً في زمن التابعين رحمهم الله تعالى.

الرابع: رواية الأئمة الكبار عنه. قال أبو محمد الحارثي: لو لم يستدل على فضل الإمام أبي حنيفة إلّا برواية الكبار عنه كعمرو بن دينار وجماعة ذكرتهم في الباب الخامس لكفى.

الخامس: أنه أخذ عن أربعة آلاف شيخ من التابعين

وغيرهم. روى الخطيب وأبو عبد الله بن خسرو عن الربيع ابن يونس، قال: دخل أبو حنيفة رحمه الله على أبي جعفر المنصور وعنده عيسى بن موسى، فقال: يا أمير المؤمنين هذا أعلم أهل الدنيا اليوم، فقال المنصور: يا نعمان عمن أخذت العلم؟ فقال: عن أصحاب عمر رضي الله عنه، عنه، وعن أصحاب علي رضي الله عنه، عنه، وعن أصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عنه، وما في وقت عبد الله بن عباس على وجه الأرض أعلم منه، فقال له المنصور: بخ بخ لقد استوثقت لنفسك ما شئت!!

السادس: أنه اتفق له من الأصحاب ما لم يتفق لأحد غيره من الأئمة. وقد سردت أسماءهم في الباب السادس[1].

وروى الخطيب عن ابن كرامة قال: كنت عند وكيع بن الجراح يوماً، فقال رجل: أخطأ أبو حنيفة، فقال وكيع: وكيف يقدر أن يخطىء ومعه مثل أبي يوسف وزفر ومحمد في

(١) قلت: الذين ذكرهم في الباب السادس باختصار واقتصار. هم: قاضي القضاة أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، محمد بن الحسن الشيباني، الحسن بن زياد اللؤلؤي، وكيع بن الجراح، عبد الله بن المبارك. داود بن نصر الطائي، حفص بن غياث، محمد بن زكريا بن أبي زائدة، حماد بن أبي حنيفة، خالد السمتي، عافية بن زيد العوفي، حبان ومندل ابنا علي، علي بن مسهر، القاسم بن معن.

قياسهم واجتهادهم، ومثل عيسى بن زكريا بن أبي زائدة وحفص بن غياث وحبان ومندل ابني علي في حفظهم الحديث ومعرفتهم، ومثل القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود في معرفته باللغة العربية، وداود بن نصر الطائي والفضيل بن عياض في زهدهما وورعهما، فمن كان أصحابه هؤلاء وجلساؤه لم يكن ليخطىء، لأنه لو أخطأ ردوه إلى الحق. ثم قال وكيع: والذي يقول مثل هذا كالأنعام بل هم أضل سبيلاً. قال الفرزدق:

أولئك آبائي فجئني بمثلهم
إذا جمعتنا يا جرير المجامع

السابع: أنه أول من دَوَّن علم الفقه ورتبه أبواباً، ثم تابعه مالك بن أنس في ترتيب الموطأ، لم يسبق أبا حنيفة أحد، لأن الصحابة والتابعين إنما كانوا يعتمدون على قوة حفظهم، فلما رأى أبو حنيفة العلم منتشراً خاف عليه، فجعله أبواباً مبوبة وكتباً مرتبة، فبدأ بالطهارة، ثم بالصلاة، ثم بالصوم، ثم سائر العبادات، ثم المعاملات، ثم ختم بالمواريث؛ لأنها آخر أحوال الناس، وهو أول من وضع كتاب الفرائض، وأول من وضع كتاب الشروط[1].

وروى القاضي أبو عبد الله الصيمري عن أبي سليمان

---

(١) سيأتي لهذا زيادة بيان إن شاء الله تعالى عند الكلام على أولياته ومؤلفاته رحمه الله تعالى ورضي عنه.

الجوزَجاني قال: قال لي أحمد بن عبد الله قاضي البصرة: نحن أبصر بالشروط من أهل الكوفة، فقلت له: إن الإنصاف بالعلماء أحسن، إنما وضع هذا أبو حنيفة وأنتم زدتم ونقصتم وحسنتم الألفاظ، ولكن هاتوا شروطكم وشروط أهل الكوفة قبل أبي حنيفة، فسكت ثم قال: التسليم للحق أولى من المجادلة في الباطل، وهو كما قال المثني:

إمامٌ رَستْ للعلم في كنه صدرهِ
جبالٌ جبالُ الأرض في جنبها قُفُّ

الثامن: انتشار مذهبه في أقاليم ليس فيها غيره، كالهند والسند والروم، وبلاد ما وراء النهر، وغالب بلاد العجم، وغير ذلك[1].

التاسع: أنه كان يأكل وينفق على أهل العلم من كسبه ولم يقبل الجوائز[2].

العاشر: أنه مات مظلوماً، محبوساً، ساجداً[3].

الحادي عشر: ما اشتهر وتواتر من كثرة عبادته وزهده، وكثرة حجه واعتماره رضي الله عنه[4].

---

(١) سيأتي لهذا زيادة بيان في موضعه إن شاء الله تعالى.
(٢) مضى الكلام على شيء من هذا أثناء الحديث على جوده وورعه رحمه الله تعالى.
(٣) سيأتي زيادة بيان لهذا في موضعه إن شاء الله تعالى.
(٤) مضى شيء من هذا في الكلام على عبادته رحمه الله ورضي عنه.

أقوال الأعلام فيه

سبق أثناء الكلام على أخلاق الإمام رحمه الله تعالى ذكرُ ثناء بعض الأعلام على أبي حنيفة رحمه الله تعالى، في العبادة، والخشية من الله تعالى، والورع، وفي حرصه الشديد على أن يطاع الله تعالى فلا يعصى، وفي كرمه وسخائه وبره بالمشايخ والعلماء والطلبة وعامة الناس، وفي عفته وزهده عن مال الحاكم وهديته ووظائفه بل طعامه، وفي صدقه وإخلاصه مع الله رب العالمين.

ومع ذلك فإنه من الوفاء بالإمام والأئمة الأعلام رحمهم الله تعالى؛ أن ننقل بهذه المناسبة بعضاً آخر من أقوالهم فيه، إلّا إذا دعت ضرورة إلى تكرار ما سبق ذكره من قبل.

روى الكردري بسنده إلى الفضل بن دُكَين قال: كان أبو حنيفة جميلاً، حسن الثوب، شديد الورع.

وروى العلامة أبو القاسم اليمني بسنده إلى مسعر بن كدام[1] قال: من جعل أبا حنيفة بينه وبين الله تعالى رجوت أن لا يخاف، وأن لا يكون قصّر في الاحتياط لنفسه.

وقال الإمام مالك رحمه الله تعالى وقد سئل عن الإمام: رأيت رجلاً لو كلمك في هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقام

(١) مسعر: عابد زاهد وثقه الذهبي وغيره.

بحجته. وقد مُدِح الإمام الشافعي بمثل هذا. قال هارون بن سعيد: لو أن الشافعي ناظر على هذا العمود الذي من حجارة بأنه من ذهب لغلب، لاقتداره على المناظرة[1].

وروى بسنده إلى الإمام الشافعي رحمه الله تعالى قال: ما طلب أحدٌ الفقه إلّا كان عيالاً على أبي حنيفة. وقال أبو يوسف: كانوا يقولون: أبو حنيفة زيَّنه الله بالفقه والعلم، والسخاء والبذل، وأخلاق القرآن التي كانت فيه.

وكان الإمام أحمد رحمه الله تعالى كثيراً ما يذكره ويترحّم عليه، ويبكي في زمن محنته، ويتسلّى بضرب أبي حنيفة على القضاء[2].

وقال ابن عبد البر، قال أبو داود السجستاني: إن أبا حنيفة كان إماماً، وإن مالكاً كان إماماً، وإن الشافعي كان إماماً[3].

وروى الخطيب بسنده إلى محمد بن بِشْر قال: كنت أختلف إلى أبي حنيفة وإلى سفيان، فآتي أبا حنيفة فيقول لي: من أين جئت؟ فأقول: من عند سفيان، فيقول: لقد جئت من عند رجل لو أن علقمة والأسود حضرا لاحتاجا إلى

---

(١) مناقب الإمام أبي حنيفة لابن حجر الهيتمي.

(٢) انظر الجواهر المضية في تراجم الحنفية للشيخ عبد القادر القرشي /١ - ٨/.

(٣) انظر الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، ففيه أقوال كثيرة لأئمة في الثناء على الإمام رحمه الله تعالى.

مثله، فآتي سفيان فيقول: من أين جئت؟ فأقول: من عند أبي حنيفة فيقول: جئت من عند أفقه أهل الأرض.

وروى القاضي الصيمري بإسناده قال: قال لي المغيرة بن مغنم الضبي: جالس أبا حنيفة؛ فلو كان إبراهيم النخعي حياً كان محتاجا إلى مجالسته إياه، هو والله يحسن أن يتكلم في الحلال والحرام. وروى الكردري بسنده إلى عبد الله بن المبارك قال: كان أبو حنيفة آية، فقيل: في الخير أو في الشر؟ فقال: اسكت يا هذا!! يقال: غاية في الشر وآية في الخير، ثم تلا هذه الآية: ﴿وجعلنا ابن مريم وأُمه آية﴾.

وروى الهيتمي بإسناده إلى ابن المبارك قال: دخل أبو حنيفة على مالك فرفعه، ثم قال بعد خروجه: أتدرون من هذا؟ قالوا: لا ـ وعرفته أنا ـ قال: هذا أبو حنيفة النعمان لو قال: هذه الأسطوانة من ذهب لخرجت كما قال، لقد وُفق له من الفقه حتى ما عليه كثير مؤنة[1].

وقال أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى في حقه ـ رحمه الله تعالى ـ: إنه من العلم والورع والزهد وإيثار الآخرة بمحل لا يدركه أحد، ولقد ضُرب بالسياط ليلي للمنصور فلم يفعل. فرحمة الله عليه ورضوانه[1].

وروى الحارثي بسنده إلى أبي يحيى الحِمَّاني قال: ما

(١) الخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان لابن حجر الهيتمي.

ضممت أبا حنيفة إلى أحد من أهل زمانه، ممن لقيتهم وممن لم ألقهم في كل باب من أبواب الخير؛ إلّا رأيت لأبي حنيفة الفضل عليهم، وما لقيت أحداً قط أفضل منه ولا أروع منه ولا أفقه[(١)].

وروى الموفق بسنده إلى إسحاق بن بهلول قال: سمعت ابن عيينة ـ سفيان ـ يقول: ما مقلت عيني مثل أبي حنيفة.

وروى الموفق بسنده إلى حماد بن زيد قال: قال لي أبو أيوب السِّختياني: إذا لقيت عالم العراق أبا حنيفة فأقرئه مني السلام، وقال حماد: إني لأحبه من أجل حب أبي أيوب.

وروى الموفق بسنده إلى أبي الوليد قال: كان شعبة[(٢)] حسن الذكر لأبي حنيفة، كثير الدعاء له، ما سمعته قط يذكر بين يديه إلاّ دعا له. وروى الموفق كذلك بسنده إلى عبد الله ابن معاذ قال: أردت الكوفة، فقلت لشعبة: اكتب لي إلى بعض إخوانك، فقال: أكتب لرجل وأيّ رجل، فكتب إليه، فأتيته بكتابه فعظمه ـ عظم أبو حنيفة كتاب شعبة إليه ـ وكان شعبة إذا ذكره أطنب في مدحه، وكان يهدي إليه في كل عام طرفة، وكان أبو حنيفة يعرف له ذلك[(٣)].

---

(١) مناقب الموفق جزء ١ في مواضع.

(٢) شعبة بن الحجاج قال فيه أحمد: شعبة أمة وحده، وقال ابن معين: إمام المتقين /انظر الخلاصة ١٦٧/.

(٣) مناقب الموفق جزء ١ مفرقاً. وانظر شرح مقدمة الآثار للأفغاني /١ ـ ٤٥/ وما بعد مفرقاً.

وروى الموفق بسنده إلى هدبة بن عبد الوهاب قال: قدم علينا شقيق البلخي بمرو، وكنا نحضر مجلسه، وكان يكثر ذكر أبي حنيفة ويطريه، فقلنا له: إلى كم تطري أبا حنيفة؟! كلمنا بما ننتفع به، قال شقيق: هيهات!! ولا ترون ذكر أبي حنيفة وذكر مناقبه من أفضل الأعمال؟! لو رأيتموه وجالستموه لم تقولوا هكذا[1].

وروى بسنده إلى بديل بن قريش قال: قال الأعمش لأبي حنيفة: لو كان الأمر بالطلب واللُّقي لكنت أفقه منك؛ ولكنه عطاء من الله تعالى.

وما أحسن ما قيل فيه:

شهدت لنعمان الأنامُ بسبقه
في العلم والتقوى مدى الأيام

وتألَّبت وتظاهرت في مدحه
فرق الهدى وأئمة الإسلام

أهل الحجاز مع العراق بأسرهم
مدحوه قبل مديح أهل الشام

بل أهل كل الأرض قد مدحوا الرضا
مدحاً يجدّ على بِلى الأيام

نادوا بأن أبا حنيفة للتقى
والعلم صار إمام كل إمام

---

(١) مناقب الموفق.

وروى الموفق بسنده إلى الإمام الشافعي رحمه الله تعالى قال: ما قامت النساء عن رجل أعقل من أبي حنيفة(١).

عرفوه فأحسنوا الكلام فيه:

روى الموفق بسنده إلى عبد الله بن المبارك قال: قدمت الشام على الأوزاعي فرأيته ببيروت، فقال لي: يا خراساني من هذا المبتدع الذي خرج بالكوفة يكنى أبا حنيفة؟ فرجعت إلى بيتي فأقبلت على كتب أبي حنيفة، فأخرجت منها مسائل من جياد المسائل وبقيت في ذلك ثلاثة أيام، فجئته بعد الثالث وهو مؤذن مسجدهم وإمامه والكتاب في يدي، فقال: أي شيء هذا الكتاب؟ فناولته، فنظر في مسألة كتبتُ فيها: قال النعمان بن ثابت، فما زال قائماً بعد أن أذَّن حتى قرأ صدراً منه، ثم وضع الكتاب في كمه ثم قام وصلَّى، ثم أتى عليها، فقال لي: يا خراساني، من النعمان بن ثابت؟ قلت: شيخ لقيته بالعراق، فقال: هذا نبيل من المشايخ!! اذهب فاستكثر منه قلت: هذا أبو حنيفة الذي نهيت عنه!!.

وروى ابن أبي حاتم الجرجاني عن ابن المبارك مثله فزاد في آخره: ثم التقى أبو حنيفة بالأوزاعي بمكة، وكان بينهما اجتماع، فرأيته يجاري أبا حنيفة في تلك المسائل التي كانت في الرقعة، فرأيت أبا حنيفة يكشف عن تلك المسائل بأكثر مما كتبت عنه، فلما افترقا لقيتُ الأوزاعي بعد ذلك، فقال: غبطت الرجل بكثرة علمه ووفور عقله، وأستغفر الله، لقد

(١) مناقب الموفق.

كنت في غلط ظاهر، الزم الرجل فإنه بخلاف ما بلغني عنه[1].

وروى ابن عبد البر بسنده إلى ابن شبْرمة قال: كنت شديد الإزراء على أبي حنيفة ـ وهذه حالة ترى قديماً وحديثاً بين العلماء المتعاصرين ـ فحضر الموسم وكنت حاجاً يومئذٍ، فاجتمع عليه قومه يسألونه، فوقفت من حيث لا يعلم مَنْ أنا، فجاء رجل خراساني فقال: يا أبا حنيفة، قصدتك أسألك عن أمر قد أهمني وأزعجني، قال ما هو؟ قال: لي ولد وليس لي غيره، فإن زوّجته طلّق، وإن سرَّيته أعتق، وقد عجزت عن هذا فهل من حيلة؟ فقال للوقت، اشتر الجارية التي يرضاها هو لنفسك ثم زوجها منه، فإن طلَّق رجعت مملوكتك، وإن أعتق أعتق ما لا يملك. قال ابن شبرمة: فعلمت أن الرجل فقيه، فمن يومئذٍ أمسكت عن ذكره إلّا بخير[2].

وروى الموفق بسنده إلى إبراهيم بن الأشعث قال: كنت عند الفضيل بن عياض فجاءه رجل فقال: إن ابن المبارك قدم حاجاً؛ فقال: أما إني لأرجو لأهل الموقف به، فقال الرجل إنه يختلف إلى أبي حنيفة، فقال فضيل: لو لم يعلم أن أبا حنيفة أفضل منه لم يختلف إليه، وقد اخترت لنفسي ما اختار عبد الله، فقال له الرجل: إنه بلغني أنك تقع في

(١) انظر مقدمة شرح الآثار /١ ـ ٥٠/.
(٢) الانتقاء في فضائل الأئمة الفقهاء /١٥٣ ـ ١٥٤/.

أبي حنيفة، فقال الفضيل: كان سفيان يقع فيه، فلما جالسه ندم واستغفر الله. لم يزل العلماء فيما بينهم هكذا ولكن لم يعلنوا[1].

وروى الموفق بسنده إلى النضر بن شميل قال: لا ترووا عنا كل ما نقول في أبي حنيفة، فإنا نقول عند الغضب أشياء ليست لها حقيقة[2].

وروى الموفق بسند الحارثي إلى علي بن إسحاق، قال: سمعت شريك بن عبد الله يقول: يا قوم، كانت منا هنات في أمر أبي حنيفة، كما يكون بين الناس من الزلات، فنسأل الله العافية[3].

صِفات الإمام أبي حَنيفة

للأستاذ البحَّاثة والشيخ المحقق محمد أبو زهرة كتب لتسعة من الأعلام المسلمين في الفقه والاجتهاد، ألقى بحوثها على طلاب الدراسات العليا من كلية الحقوق بجامعة القاهرة، من تلك الكتب كتاب أبي حنيفة، ترجم فيه للإمام رحمه الله تعالى: حياة، وفقهاً، وتدريساً، ومذهباً، وأصولاً لمذهبه ـ وقد أجاد حفظه الله تعالى ونفع المسلمين به وبعمله

---

(١) مناقب الموفق ٢ ـ ١٢.

(٢) (٣) المصدر السابق وصفحته.

وختم له بالحسنى وزيادة ـ ومن كتابه أقتطف هذا العنوان وما يدخل تحته طلباً للفائدة. قال حفظه الله تعالى:

اتصف أبو حنيفة بصفات تجعله في الذروة العليـا بين العلماء، فقد اتصف بصفات العالم الحق الثبت الثقة، البعيد المدى في تفكيره، المتطلع إلى الحقائق، الحاضر البديهة التي تسارع إليها الأفكار.

١ ـ لقد كان رضي الله عنه ضابطاً لنفسه، مستولياً على مشاعره، لا تعبث به الكلمات العارضة، ولا تبعده عن الحق العبارات النابية. كان مرة يناقش في مسألة أفتى فيها واعظ العراق وذو المكانة بين أهله الحسن البصري، فقال: أخطأ الحسن، فقال له رجل: أنت تقول أخطأ الحسن يا ابن الزانية؟! فما تغير وجهه ولا تلون، ثم قال: إي والله أخطأ الحسن وأصاب عبد الله بن مسعود، وكان يقول: من ضاق بنا صدره فإن قلوبنا قد اتسعت له[١].

ولم يكن هدوؤه هذا وسعة صدره صادرين عن شخص جامد الحسّ، ضعيف الشعور؛ بل كان له قلب شاعر ونفس محسّة. يروى أنه قال له بعض مناظريه: يا مبتدع، يا زنديق، فقال: غفر الله لك؛ الله يعلم مني خلاف ذلك، وأني ما عدلت به أحداً منذ عرفته، ولا أرجو إلّا عفوه، ولا أخاف إلّا عقابه،

---

(١) تاريخ الخطيب البغدادي ١٣ ـ ٣٥٢.

ثم بكى عند ذكر العقاب، فقال له الرجل: اجعلني في حل مما قلت، فقال: كل من قال فيَّ شيئاً من أهل الجهل فهو في حلّ، ومن قال فيَّ شيئاً ممن هو من أهل العلم فهو في حرج، فإن غيبة العلماء تُبقي شيئاً بصدرهم[1].

فلم يكن هدوء أبي حنيفة هدوء من لا يحس، بل كان هدوء من علت نفسه وسمت بالتقوى، فلا يحس إلّا بما يتصل بالله تعالى، ولا تعلق بها أدران الناس، وكأنها صفحة مجلوّة ملساء لا ينطبع فيها شيء من أقوال الناس المؤذية، بل تنحدر عنها ولا يتصل بها شيء منها، وكان هدوؤه هذا هدوء الحازم الضابط لنفسه، الصبور المحتمل، الذي لا يطيش فكره وراء العواصف التي قد تعرض للنفس، ولقد كان ثابت الجأش رابط الجنان. يروى أن حية سقطت من السقف في حجره وهو في حلقته بالمسجد، فتفرّق كل من حوله، ولكنه استمر في حديثه ونحاها[2].

٢ ـ وقد أوتي استقلالاً في تفكيره جعله لا يفنى في غيره، ولاحظ ذلك عليه شيخه حماد بن أبي سليمان، فقد كان ينازعه النظر في كل قضية، لا يأخذ فكرة من غير أن يعرضها على عقله. واستقلال فكره هو الذي جعله يرى ما يرى حراً غير خاضع إلّا لنص من كتاب أو سنة أو فتوى صحابي، أما

---

(١) مناقب الموفق ١ ـ ٢٦٨.

(٢) مناقب الموفق ١ ـ ٢٦٨.

التابعي فله أن ينظر في قوله ويخطئه ويصوبه؛ لأن رأيه ليس واجب التقليد ولا من الورع تقليده[1]، فقد كان يعيش في وسط شيعي وهو الكوفة، والتقى بأئمة الشيعة في عصره: كزيد بن علي، ومحمد الباقر، وجعفر الصادق، وعبد الله بن حسن، واحتفظ برأيه في كبار الصحابة؛ مع عظيم ميله إلي العترة النبوية ومحبته لهم، واحتماله العذاب في سبيلهم.

جاء في كتاب الانتقاء لابن عبد البر ما نصه: قال سعيد ابن أبي عَروبة: قدمت الكوفة فحضرت مجلس أبي حنيفة، فذكر يوماً عثمان بن عفان فترحم عليه، فقلت له: وأنت يرحمك الله، ما سمعت أحداً في هذا البلد يترحم على عثمان بن عفان غيرك[2].

هذا هو الفكر المستقل، لا يخضع للعامة ولا يفنى في الخاصة، ولا يؤثر فيه الحب والبغض.

٣ ـ وكان عميق الفكرة بعيد الغور في المسائل، لا يكتفي بالبحث في ظواهر الأمور والنصوص، ولا يقف عند ظاهر العبارة؛ بل يسير وراء مراميها البعيدة أو القريبة، ولا يكتفي في الأمر بدرسه كما هو في ظاهر وضعه، بل يسير في البحث عن علله وغاياته غير متوقف ولا وان، ولعل ذلك العقل

---

(١) ونضيف: أنه كان تابعياً رأى أكثر من واحد من الصحابة.

(٢) الانتقاء ص ١٣٠.

الفلسفي المتعمق هو الذي دفعه لأن يتجه أول حياته إلى علم الكلام؛ ليرضي تلك النهمة العقلية، وكان يشبع ذلك النزوع الفكري بالبحث في تلك الأمور.

ولعل ذلك التعمق هو الذي دفعه لأن يدرس الأحاديث دراسة متعمق، يبحث عن علل ما اشتملت عليه من أحكام، مستعيناً في ذلك بإشارات الألفاظ ومرامي العبارات وملابسات الأحوال، والأوصاف المناسبة، حتى إذا استقامت بين يديه العلة، طرد القياس بها، وفرض الفروض، وصور الصور، وسار في ذلك شوطاً بعيداً.

٤ ـ وكان حاضر البديهة، تجيئه أرسال المعاني متدافعة في وقت الحاجة إليها، فلا تحتبس فكرته، ولا يغلق عليه في نظر، ولا يفحم في جدال ما دام الحق في جانبه، وعنده من الأدلة ما يؤيده، وكان واسع الحيلة يعرف كيف ينفذ إلى ما يفحم خصمه من أيسر سبيل، وله في ذلك غرائب ومدهشات في معجبات، قد امتلأت بها كتب المناقب والتراجم وكتب التاريخ التي تصدَّت لبيان حاله، ونذكر من ذلك ثلاث مناظرات تكشف عن حسن تأتِّيه، ولطف مداخله وإن لم تكن من أغربها:

أولاها: أنه يروى أن رجلاً مات وأوصى إلى أبي حنيفة وهو غائب، وارتفع إلى ابن شبرمة فذكر ذلك له وأقام أبو حنيفة البينة أن فلاناً مات وأوصى إليه، فقال ابن شبرمة: يا

أبا حنيفة تحلف أن شهودك شهدوا بحق؟ قال: ليس عليّ يمين، كنت غائباً، قال ضلّت مقاييسك!! قال أبو حنيفة: ما تقول في أعمى شجّ فشهد الشاهدان بذلك؛ أعلى الأعمى أن يحلف أن شهوده شهدوا بالحق وهو لم ير؟ فحكم له بالوصية وأمضاها.

ثانيها: أنه دخل الضحاك بن قيس الخارجي ـ الذي خرج في عهد الأمويين ـ مسجد الكوفة، فقال لأبي حنيفة: تب، فقال ممَّ أتوب؟ قال: من تجويزك التحكيم، فقال أبو حنيفة: تقتلني أو تناظرني؟ فقال: بل أناظرك، قال: فإن اختلفنا في شيء مما تناظرنا فيه فمن بيني وبينك؟ قال: اجعل أنت من شئت، فقال أبو حنيفة لرجل من أصحاب الضحاك: اقعد فاحكم بيننا فيما نختلف فيه إن اختلفنا، ثم قال للضحاك: أترضى بهذا بيني وبينك؟ قال: نعم، قال: فأنت جوَّزت التحكيم، فانقطع.

ثالثها: أنه يروى أنه كان بالكوفة رجل يقول: عثمان بن عفان كان يهودياً، ولم يستطع العلماء إقناعه أو حمله على أن يقول غير مقالته، فأتاه أبو حنيفة، قال: أتيتك خاطباً، قال: لمن؟ قال لابنتك، رجل شريف، غني بالمال، حافظ للكتاب، سخي يقوم الليل في ركوع، كثير البكاء من خوف الله تعالى، فقال: في دون هذا مقنع يا أبا حنيفة، فقال: إلاّ أن فيه خصلة، قال: وما هي؟ قال: يهودي! قال: سبحان

الله! أتأمرني أن أزوج بنتي من يهودي؟ قال: ألا تفعل؟ قال: لا، قال: فالنبي ﷺ قد زوج ابنته من يهودي ـ أي عثمان رضي الله عنه الذي يزعمه الرجل كذلك ـ قال: أستغفر الله إني تائب إلى الله عزّ وجل.

والأخبار مستفيضة بسعة حيلته في المناظرات، وحسن استخراجه للطائف القول في أشد المواقف حرجاً وضيقاً، حتى لقد قال له أبو جعفر المنصور: أنت صاحب حيل. وكان يسهِّل له سبيلَ الجدال قوةُ فراسته وبصره بنفوس الرجال، وقدرته على فتح مغاليق قلوبهم وخفايا أنفسهم، فيأتي إليهم من قِبل ما يدركون ويألفون، ويسوِّغ الحق لهم ويسهِّل قبوله عليهم.

٥ ـ وكان أبو حنيفة مخلصاً في طلب الحق، وتلك هي صفة الكمال التي رفعته ونَوَّرت قلبه، وأضاءت بصيرته بالمعرفة فإن القلب المخلص الذي يخلو من الغرض ودور النفس والهوى في بحث الأمور وفهم المسائل؛ يقذف الله فيه نور المعرفة، فتزكو مداركه ويستقيم فكره.

وإن الاتجاه المستقيم في طلب الحقائق، يسهِّل إدراك العقل لها؛ بخلاف العقل الذي أركسته الشهوات فإنها تقتله، وما يدري أهو في مهاوي شهواته أم في مدارك عقله.

ولقد خلّص أبو حنيفة نفسه من كل شهوة؛ إلّا الرغبة في إدراك الصحيح، وعلم أن هذا الفقه دين أو فهم في الدين،

لا يطلبه من غلبت عليه فكرة، ولم يجعل نفسه تسير إلّا وراء الحق وحده، وما يهدي، وسواء عليه أن يكون غالباً أو مغلوباً، بل هو الغالب ما دام يصل إلى الحق؛ ولو كان الذي أقنعه به خصومه في الجدل والمناظرة. وكان لإخلاصه لا يفرض في رأيه أنه الحق المطلق الذي لا يُشك فيه، بل كان يقول: قولنا هذا رأي، وهو أحسن ما قدرنا عليه، فمن جاءنا بأحسن من قولنا فهو أولى بالصواب منا[1].

قيل له: يا أبا حنيفة، هذا الذي تفتي به الحق الذي لا شك فيه؟ فقال: والله لا أدري لعله الباطل الذي لا شك فيه، يعني به المسائل الاجتهادية والتي يكون سبيل الحكم فيها الرأي والنظر. وقال زفر: كنا نختلف إلى أبي حنيفة ومعنا أبو يوسف ومحمد بن الحسن، فكنا نكتب عنه، فقال يوماً لأبي يوسف: ويحك يا يعقوب! لا تكتب كل ما تسمعه مني، فإنه قد أرى اليوم الرأي فأتركه غداً، وأرى الرأي غداً فأتركه بعد غد. وهذا لا يخالف ما ثبت من أن أبا يوسف كان يسجل مسائل الإمام جميعها لأن ذلك كان يكون بعد تمحيصها واتفاق الآراء من الإمام وأصحابه عليها. وكان لإخلاصه في طلب الحق يرجع عن رأيه إن ذكر له مناظره حديثاً لم يصح عنده غيره ولا مطعن له فيه، أو ذكرت له فتوى صحابي كذلك.

---

(١) تاريخ بغداد /١٣ ـ ٣٥٢/.

يروى عن زهير بن معاوية أنه قال: سألت أبا حنيفة عن أمان العبد، فقال: إن كان لا يقاتل فأمانه باطل، فقلت: حدَّثني عاصم الأحوال، عن الفضيل بن يزيد الرقاشي، قال: كنا نحاصر العدو، فرمي إليهم بسهم فيه أمان، فقالوا: قد أمنتمونا، فقلنا: إنما هو عبد، فقالوا: والله ما نعرف فيكم العبد من الحر، فكتبنا إلى عمر بذلك، فكتب عمر: أن أجيزوا أمان العبد، فسكت أبو حنيفة، ثم غبت عن الكوفة عشر سنين ثم قدمتها، فأتيت أبا حنيفة، فسألته عن أمان العبد، فأجابني بحديث عاصم ورجع عن قوله، فعلمت أنه متبع ما سمع. وقيل له ـ مرة ـ: أتخالف النبي ﷺ؟ فقال: لعن الله من يخالف رسول الله ﷺ، به أكرمنا الله واستنقذنا[1].

هذا هو إخلاص أبي حنيفة لفقهه ودينه، فلم يكن من المتعصبين لآرائهم، بل دفعه الإخلاص للحق ـ مع سعة عقله ـ لأن يفتح قلبه لغير رأيه من الآراء، وإن التعصب إنما يكون ممن غلبت مشاعره على أفكاره، أو من ضعفت أعصابه وضاق نطاق فكره، ولم يكن أبو حنيفة شيئاً من ذلك، بل كان القويَّ في عقله، المستولي على نفسه وأعصابه، المخلص في طلب الحق، الخائف من ربه، فقدَّر لنفسه الخطأ دائماً.

---

(١) الانتقاء لابن عبد البر ص ـ ١٤٠ ـ ١٤١.

٦ ـ وكان يتوِّج هذه الصفات كلها صفة أخرى لعلها مظهر لهذه الصفات كلها، أو هي هبة الله لبعض النفوس، تلك الصفة هي قوة الشخصية والنفوذ والمهابة والتأثير في غيره بالاستهواء والجاذبية وقوة الروح. كان له تلاميذ كثيرون، ولم يكن يفرض عليهم رأيه، بل كان يدارسهم ويتعرف آراء الكبار منهم، ويناقشه مناقشة النظير لا مناقشة الكبير، وكان هو ينتهي برأي فيصمت الجميع عنده ويسكنون إليه، وقد يستمر بعضهم على رأيه، وفي الحالين لأبي حنيفة مكانته وشخصيته. وقد وصف مجلس أبي حنيفة مع أصحابه معاصره مسعر بن كدام فقال: كانوا يتفرقون في حوائجهم بعد صلاة الغداة، ثم يجتمعون إليه، فيجلس لهم، فمن سائل، ومن مناظر، ويرفعون الأصوات لكثرة ما يحتج لهم، إن رجلاً يسكن الله به هذه الأصوات لعظيم الشأن في الإسلام[١].

هذه جملة من صفات أبي حنيفة، بعضها فطري، وبعضها كسبي، راضَ نفسه عليها، وأخذها على سمته، وهي مفتاح شخصيته، وهي التي جعلته ينتفع بكل غذاء روحي يصل إليه، فكانت في نفسه كالأجهزة التي يتمثل بها الغذاء في الأجسام الحية. وكانت بها المجاوبة بينه وبين عصره، وشيوخه وتجاربه، تتغذى من كل هذه العناصر وتمدها بنوع جديد من الفكر والرأي، عميق النظر، بعيد الأثر في النفوس والأجيال.

(١) مناقب الموفق المكي ٢ ـ ٣٦.

وبهذه الصفات استولى أبو حنيفة على المعجبين به، ودفعهم إلى الثناء عليه، وأثار حقد الحاسدين، فاندفعوا إلى الطعن في سيرته[1]. ا هـ.

(١) أبو حنيفة ص ٥٦ ـ ٦١.

الفصل الثالث

فقه الإمام

- أصول مذهب الإمام.
- فقه الإمام.
- نماذج من فقه الإمام.
- اتجاهات فقه الإمام.



فقه الإمام

أصول مذهب الإمام

الإسلام قرآن وسنة، واتفاق أئمة المسلمين ومجتهديهم من الصحابة ومن بعدهم على حكم شرعي، أو فهم أوتيه بصير بالدين عالم بأصوله ووسائله.

ولقد كان إمامنا رحمه الله تعالى ورضي عنه حافظاً لكتاب الله تعالى، يقوم به آناء الليل وأطراف النهار، كما كان حافظاً لحديث رسول الله ﷺ، أخذه من حفاظ العراق والحجاز، وكان حافظاً لأقوال الصحابة رضوان الله عليهم؛ ما اجتمعوا عليه وما اختلفت فيه آراؤهم، كما آتاه الله تعالى - لما زينه به من تقوى وصدق وإخلاص - بصراً بالدين، وفهماً قلما يؤتاه رجل من الناس، ورزقه الله تعالى شيوخاً هم جبال في الحفظ والفهم والإقبال على الله تعالى.

ولقد مرّ بنا في البحث السابق بعض أقوال الأئمة الأعلام في الثناء على الإمام رحمه الله تعالى في العلم والورع والفقه.

فما هي الأصول التي بنى عليها الإمام مذهبه العلمي، وقد عَمَّ المشارق والمغارب، ويتعبّد لله تعالى على ذلك المذهب إلى اليوم أكثر من نصف المسلمين؟.

جاء في كتاب الانتقاء أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال: آخذ بكتاب الله تعالى، فإن لم أجد فبسنة رسول الله ﷺ، فإن لم أجد في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ أخذت بقول الصحابة؛ آخذ بقول من شئت منهم وأدع قول من شئت منهم، ولا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم، فإذا انتهى الأمر ـ أو جاء ـ إلى إبراهيم والشعبي وابن سيرين والحسن وعطاء وسعيد بن المسيّب ـ وعدَّد رجالاً ـ فقوم اجتهدوا، فأجتهد كما اجتهدوا[1].

وجاء في مناقب الإمام أبي حنيفة رحمه الله للموفق المكي بسنده إلى سهل بن مزاحم قال: كلام أبي حنيفة أخذٌ بالثقة وفرار من القبح، والنظر في معاملات الناس وما استقاموا عليه وصلح عليه أمورهم، يمضي الأمور على القياس، فإذا قبح القياس أمضاها على الاستحسان ما دام يمضي له، فإذا لم يمض له رجع إلى ما يتعامل المسلمون به، وكان يؤصِّل

(١) الانتقاء لابن عبد البر ومناقب الموفق ١ ـ ٨٢.

الحديث المعروف الذي قد أجمع عليه، ثم يقيس عليه ما دام القياس سائغاً، ثم يرجع إلى الاستحسان أيهما كان أوفق رجع إليه. قال سهل: هذا علم أبي حنيفة رحمه الله تعالى تعالى عِلم العامة[١].

وجاء في مناقب الموفق بسنده إلى الصيمري، والصيمري بسنده إلى عبد الله بن يونس، قال: أنبأ الحسن بن صالح قال: كان أبو حنيفة شديد الفحص عن الناسخ من الحديث والمنسوخ، فيعمل بالحديث إذا ثبت عنده عن النبي ﷺ وعن أصحابه، وكان عارفاً بحديث أهل الكوفة وفقه أهل الكوفة، شديد الاتباع لما كان عليه الناس ببلده، وقال: كان يقول: إن لكتاب الله ناسخاً ومنسوخاً، وإن للحديث ناسخاً ومنسوخاً، وكان حافظاً لفعل رسول الله ﷺ الأخير الذي قُبض عليه مما وصل إلى بلده[٢]. وبنفس السند إلى الصيمري قال: أخبرنا عمر بن إبراهيم، أنبأ مكرم، أنبأ أحمد، أنبأ علي ابن المديني، سمعت عبد الرزاق يقول: كنت عند معمر، فأتاه ابن المبارك، فسمعنا معمراً يقول: ما أعرف رجلاً يتكلم في الفقه ويسعه أن يقيس ويستخرج في الفقه أحسن معرفة من أبي حنيفة، ولا أشفَقَ على نفسه من أن يُدخل في دين الله شيئاً من الشك من أبي حنيفة.

ونقل ابن عبد البر بسنده إلى محمد بن الحسن رحمه الله

---

(١) مناقب الموفق ١: ٨٩ - ٩٠.

(٢) المصدر السابق.

تعالى قال: العلم على أربعة أوجه: ما كان في كتاب الله الناطق وما أشبهه، وما كان في سنة رسول الله ﷺ المأثورة وما أشبهها، وما كان فيما أجمع عليه الصحابة وما أشبهه، وكذلك ما اختلفوا فيه، لا يُخرج على جميعهم، فإن وقع الاختيار فيه على قول فهو علم نقيس عليه ما أشبهه، وما استحسنه فقهاء المسلمين وما أشبهه وكان نظيراً له، ولا يخرج العلم عن هذه الوجوه الأربعة[1].

هذه النقول في جملتها تدل على مجموع المصادر الفقهية عند الإمام رحمه الله تعالى، فهي القرآن العظيم، والسنة الشريفة، وما أجمع عليه الصحابة وما اختلفوا فيه لا يخرج عن أقوالهم ـ ، والقياس، والاستحسان، والعرف ـ أي اتباع ما عليه الناس ببلده ويعني بهم الفقهاء وأهل العلم.

١ ـ القرآن العظيم:

هو كتاب الله تعالى، المنزل على رسول الله ﷺ بواسطة ملك الوحي جبريل عليه السلام، المنقول إلينا تواتراً، والمجموع بين دفتي المصحف، والذي أعجز البشر عن الإتيان بأقصر سورة من مثله، ولا يزال يعجزهم ولن يزال بإذن الله تعالى.

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور الشيخ مصطفى السباعي رحمه الله: ص ٣٨، وأصول السرخسي ١/٣١٨، وجامع بيان العلم /٢ ـ ٣٦/.

القرآن العظيم عند الإمام رحمه الله تعالى هو المصدر الأول والأعلى في مسائل الفقه، لأنه الكتاب القطعي الثبوت، لا يشك في حرف منه وأنه ليس يوازي كلام الله تعالى، ولا يصل إلى رتبته في الثبوت إلّا الحديث المتواتر، لذلك لا يرى رحمه الله تعالى نسخ القرآن الكريم بخبر الآحاد من السنة، وإنما يعمل بها ما أمكن، وإلّا ترك السنة الظنية للكتاب القطعي. قال الله تعالى: ﴿فاقرأوا ما تيسَّر من القرآن﴾. وقال ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» متفق عليه، فيحكم بأن: أصل قراءة القرآن الكريم في الصلاة ركن، أما تقسيم القراءة للقرآن الكريم إلى الفاتحة وبعض ما تيسر من القرآن، فذلك واجب، وبذلك عمل بالقرآن والسنة معاً.

وبناء على هذا الأصل عنده لا يجعل الطمأنينة فرضاً في الركوع وغيره، لأن الركوع فرض بنص آية: ﴿اركعوا﴾، أما الطمأنينة فثابتة بخبر آحاد ـ وهو حديث المسيء صلاته ـ؛ ولذلك يجعل الطمأنينة في الركوع الذي هو ركن في الصلاة واجباً، وهكذا.

٢ ـ السنة الشريفة:

هي: ما ثبت عن رسول الله ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خِلقية أو خُلُقية، والإمام رحمه الله تعالى لا يجعل السنة في رتبة واحدة، بل يقدم ـ مثلاً ـ السنة القولية

على الفعلية، لجواز أن يكون الفعل خصوصية لـه ﷺ، ويقدم السنـة المتواترة على خبر الآحاد عند التعـارض وعدم إمكان الجمع بينهما، كأدائه ﷺ كل صلاة في وقتها ـ إلاّ صلاتي العصر والمغرب في عرفة ومزدلفة، فجمع بين الظهر والعصر في عرفة وقت الظهر، وجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة في وقت العشاء ـ فهو أمر متواتر، وجمعه بين بعض الصلوات في السفر وهو خبر آحاد، فيرى رحمه الله تعالى أن الجمع بين بعض الصلوات في السفر إنما هو جمع صوري ـ عملاً بالحديثين ـ بمعنى تأخير الصلاة إلى آخر وقتها ثم صلاتها فيه، فإذا انتهى منها يكون قد دخل وقت الصلاة الأخرى فيصليها في أول وقتها. وقد نقل الترمذي في جامعه هذا من فعل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في السفر.

بل إنه رحمه الله تعالى يترك العمل بخبر الآحاد إذا خالف قاعدة شرعية مأخوذة من نص القرآن أو السنة، كما ترك العمل بحديث المصراة وهو صحيح بحديث (الخراج بالضمان) رواه الترمذي[1].

٣ ـ الإجماع:

ما أجمع عليه أصحاب رسول الله ﷺ وما اختلفوا فيه، لا

---

(١) قلت: هذا الذي يقال فيه: إن الإمام يترك خبر الآحاد بالقياس، وهو يعني هذه القاعدة الشرعية وأمثالها، وسيأتي لهذا زيادة بيان إن شاء الله تعالى.

يخرج عن أقوالهم إلى أقوال غيرهم، فإن الصحابة هم أولئك الأخيار الذين صحبوه ﷺ، وأخذوا العلم والفتح والفهم من فمه الشريف وفعله المبارك وخلقه العظيم، ولقد أكرمهم الله تعالى برتبة لا تنال بفقه وعبادة ولا نفقة، قال ﷺ: «لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً، ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفَه». البَرْقاني على المستخرج، وهو صحيح، والدارقطني في الأفراد.

والإجماع الذي هو اتفاق الأئمة المجتهدين في عصر من العصور بعد انتقاله ﷺ عن الدنيا على حكم شرعي ـ ويُعنى به إجماع الفقهاء في بلدة خاصة ـ هذا الإجماع عنده رحمه الله تعالى حجة معمول به لأن تركه مُشاقّة لله تعالى ولرسوله ﷺ، وقد جاء التهديد في ذلك، قال الله تعالى: ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى، ويتبعْ غيرَ سبيل المؤمنين، نُوَلِّه ما تولّى ونُصْلِهِ جهنم وساءت مصيراً﴾.

وقال ﷺ: «إن أمتي لن تجتمع على ضلالة، فإذا رأيتم اختلافاً، فعليكم بالسواد الأعظم»[1].

٤ ـ القياس:

هو إلحاق فرع بأصل فيه نص بحكم معين من الوجوب أو الحرمة، لوجود علة الحكم في الفرع، كما هي في الأصل،

---

(١) رواه ابن ماجه وغيره وهو صحيح.

ويسمى هذا اجتهاداً مجازاً أيضاً، لأنه ببذل المجهود يحصل هذا المقصود[1].

ولقد علمنا رسول الله ﷺ عن طريق المقايسة، على ما روي أنه قال لعمر حين سأله عن القُبلة في حالة الصوم: «أرأيت لو تمضمضت بماء ثم مججته أكان يضرك»؟ وهذا تعليم بالمقايسة فإن بالقبلة يفتتح طريق اقتضاء الشهوة، ولا يحصل بعينه اقتضاء الشهوة، كما أن بإدخال الماء في الفم يفتتح طريق الشرب ولا يحصل به الشرب[2].

وقال عليه الصلاة والسلام لمعاذ حين وجهه إلى اليمن ـ قاضياً ـ: «بم تقضي؟» قال: بكتاب الله قال: «فإن لم تجد في كتاب الله؟» قال: بسنة رسول الله ﷺ، قال: «فإن لم تجد في سنة رسول الله» ﷺ؟، قال: أجتهد رأيي، قال: «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى به رسوله»[3].

---

(١) أصول الفقه للإمام السرخسي /٢ ـ ١٤٣/.

(٢) أصول الفقه للسرخسي /٢ ـ ١٣٠/.

(٣) روى أبو داود بسنده إلى أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ بن جبل رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ لما أراد أن يبعث معاذاً إلى اليمن قال: «كيف تقضي إذا عرض لك قضاء»؟ قال: أقضي بكتاب الله، قال: «فإن لم تجد في كتاب الله» قال: بسنة رسول الله ﷺ، قال: «فإن لم تجد في سنة رسول الله ﷺ ولا في كتاب الله»؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو، فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال: «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي =

والإمام رحمه الله تعالى يقدِّم السنة ولو كان حديثاً مرسلاً على القياس، لذا قال بنقض الوضوء من الدم السائل من البدن، وقال بانتقاض وضوء المصلي ـ وفساد صلاته طبعاً ـ في صلاة كاملة إذا ضحك قهقهة في صلاته، والحديثان لهما مرسلان، ويقدم الحديث الضعيف على القياس.

= رسول الله» قال الشيخ محمد الحجوي الثعالبي: رواه أبو داود وغيره وتكلم فيه الجوزقاني، لكن له شاهد عند البيهقي في سننه. وقد استدل به ابن العربي في الأحكام، وقواه السيوطي في كتاب القضاء من حاشية أبي داود، وكذلك ابن القيم في إعلام الموقعين، فقد قال: رواه شعبة، قال: حدثني أبو عوف عن الحارث بن عمرو، عن ناس من أصحاب معاذ ـ الحديث، قال: وعدم تسمية أصحاب معاذ لا تضره، إذ شهرة أصحابه بالدين والعلم والفضل والصدق بالمحل الذي لا يخفى، ولا يعرف في أصحابه متهم ولا كذاب ولا مجروح، بل أصحابه من أفاضل المسملين وخيارهم، لا يشك أهل العلم بالنقل في ذلك؛ بل يدل على شهرة الحديث وأنهم جماعة لا واحد، وهذا أبلغ في الشهرة من أن يرويه عن واحد مسمى، كيف وشعبة حامل لواء الحديث. قال أبو بكر الخطيب: وقد قيل: إن عبادة بن نُسي رواه عن عبد الرحمن بن غَنْم عن معاذ، وهذا إسناد متصل ورجاله معروفون بالثقة. على أن أهل العلم قد نقلوه واحتجوا به، فوقفنا بذلك على صحته عندهم. الفكر السامي ١/ - ١١٩/ الخ. وعبادة بن نسي الكندي قاضي طبريا، روى عن أبي الدرداء وأبي موسى وشداد بن أوس، وثقه ابن معين والنسائي: كذا في خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي ص ١٨٨.

روى الإمام الشعراني بسنده إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال: كذب ـ والله ـ وافترى علينا من يقول إننا نقدم القياس على النص، وهل يحتاج بعد النص إلى قياس[1]؟! وقال رحمه الله تعالى: نحن لا نقيس إلّا عند الضرورة الشديدة، وذلك أننا ننظر في دليل المسألة من الكتاب والسنة أو أقضية الصحابة، فإن لم نجد دليلاً قسنا مسكوتاً على منطوق. ويروى أن أبا جعفر المنصور كتب إليه: بلغني أنك تقدم القياس على الحديث، فردّ عليه أبو حنيفة برسالة جاء فيها: ليس الأمر كما بلغك يا أمير المؤمنين، إنما أعمل أولاً بكتاب الله، ثم بسنة رسول الله ﷺ، ثم بأقضية أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، ثم بأقضية بقية الصحابة، ثم أقيس بعد ذلك إذا اختلفوا، وليس بين الله وبين خلقه قرابة[2].

وقد ذكر الإمام أبو بكر بن أحمد بن أبي سهل السرخسي المتوفى سنة ٤٩٠ أن شروط العمل بالقياس في مذهب الإمام رحمه الله تعالى خمسة هي: **أحدها** أن لا يكون حكم الأصل مخصوصاً به بنص آخر. **والثاني** أن لا يكون معدولاً به عن القياس. **والثالث** أن لا يكون التعليل للحكم الشرعي الثابت بالنص بعينه، حتى يتعدى به إلى فرع هو نظيره ولا نص فيه.

---

(١) الميزان الكبرى ١/٥١.

(٢) أصول السرخسي /٢: ١٤٩ ـ ١٥٠/.

والرابع أن يبقى الحكم في المنصوص بعد التعليل على ما كان قبله. **والخامس** أن لا يكون التعليل متضمناً إبطال شيء من ألفاظ المنصوص[1]. وقال ابن القيم في إعلام الموقعين: أصحاب أبي حنيفة رحمه الله تعالى مجمعون على أن مذهب أبي حنيفة أن ضعيف الحديث عنده أولى من القياس والرأي[2].

٥ ـ الاستحسان:

هو: لغة وجود الشيء حسناً، يقول الرجل: استحسنت كذا أي اعتقدته حسناً على ضد الاستقباح، أو معناه طلب الأحسن للاتباع الذي هو مأمور به كما قال الله تعالى: ﴿فبشِّر عباد الذين يستمعون القول فيتبعون أحنسه﴾ وهو في لسان الفقهاء نوعان:

أ ـ العمل بالاجتهاد وغالب الرأي في تقدير ما جعله الشرع موكولاً إلى آرائنا، نحو المتعة المذكورة في قوله تعالى: ﴿متاعاً بالمعروف حقاً على المحسنين﴾ أوجب ذلك بحسب اليسار والعسرة، وشرط أن يكون بالمعروف، فعرفنا أن المراد ما يُعرف استحسانه بغالب الرأي، وكذلك قول تعالى: ﴿وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف﴾ ولا يُظن بأحد من الفقهاء أن يخالف هذا النوع من الاستحسان.

(١) أصول السرخسي ٢: ١٤٩ ـ ١٥٠.
(٢) سيأتي لهذا زيادة بيان إن شاء الله تعالى.

ب ـ والنوع الأخر هو الدليل الذي يكون معارضاً للقياس الظاهر الذي تسبق إليه الأوهام، قبل إنعام التأمل فيه، وبعد إنعام التأمل في حكم الحادثة وأشباهها من الأصول يظهر أن الذي عارضه فوقه في القوة، فإن العمل به هو الواجب، فسمّوه بذلك استحساناً للتمييز بين هذا النوع من الدليل وبين الظاهر الذي تسبق إليه الأوهام[1].

ثم ضرب رحمه الله مثلاً فقال: إذا قال لامرأته: إذا حضت فأنت طالق، فقالت: قد حضت، فكذبها الزوج فإنها لا تصدق في القياس، باعتبار الظاهر وهو أن الحيض شرط للطلاق كدخولها الدار وكلامها زيداً، وفي الاستحسان تطلّق لأن الحيض شيء في باطنها لا يقف عليه غيرها، فلا بد من قبول قولها فيه بمنزلة المحبة والبغض.

لقد بان إذن أن الاستحسان عند الإمام رحمه الله تعالى ليس اتباعاً للهوى، ولا حكماً بالغرض، لكنه اختيار أقوى الدليلين في حادثة معينة، وقد قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في نظائر هذا: أستحب ذلك. وأي فرق بين من يقول أستحسن كذا وبين من يقول أستحبه؟ بل الاستحسان أفضل اللغتين وأقرب إلى موافقة عبارة الشرع في هذا المراد اهـ[2].

---

(١) أصول السرخسي /٢: ٢٠١ ـ ٢٠٢/.

(٢) أصول السرخسي ٢: ٢٠١ ـ ٢٠٢

٦ ـ العرف والعادة:

هو ما استقر في النفوس من جهة العقول، وتلقته الطباع السليمة بالقبول[١] والأصل في اعتبار العرف دليلاً شرعياً قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه: (ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن)[٢] وإنما يكون العرف دليلاً حيث لا دليل شرعي من كتاب وسنة، أما إذا خالف العرف الكتابَ والسنة كتعارف بعض التجار التعامل بالربا، وتعارف بعض الناس أنواعاً من القمار كأوراق النصيب، واختلاط النساء مع الأقارب غير المحارم، وإظهار ما أمر الله تعالى بستره من الوجه والعنق والصدر، وغير ذلك مما ورد تحريمه نصاً، فهو عرف مردود لأنه محادٌّ للشريعة ومخالف لها. وقد ذكر الفقيه محمد أمين الشهير بابن عابدين طائفة من المسائل القائمة على العرف في رسالته (العرف)، والتي تغير فيها الحكم لاختلاف الأزمان، مما يدخل تحت قاعدة (لا ينكر اختلاف الأحكام باختلاف الأزمان) ـ أي اختلاف الأحكام القائمة على العرف، أما الأحكام القائمة على النصوص فهي قاضية على الأزمان والأمكنة ـ فقال: من ذلك تضمين الخيّاط والكوّاء ومثالهما إذا أحرقا القماش، أو أضاعاه، وقد كان رأي الإمام رحمه الله تعالى أن القماش عندهم أمانة لا تضمن[٣].

(١) المستصفى للإمام الغزالي.

(٢) رواه أحمد وغيره.

(٣) انظر أبو حنيفة للشيخ محمد أبو زهرة: ص ٣٥٠ وما بعد.

فقه الإمام

لقد ورث أبو حنيفة رحمه الله تعالى علم عمر وعلي وعبدالله بن مسعود وعبدالله بن عباس رضي الله عنهم، أخذه عنهم بواسطة شيوخه البالغين أربعة آلاف رجل، وبواسطة فقهاء الكوفة خاصة، وكان شيخه حماد الذي اختص به ثماني عشرة عاماً دون انقطاع يلازمه ليل نهار، هو الصلةَ الوثقى لعلمه بعلمهم رضي الله عنهم.

كان رحمه الله تعالى أول من رتب مسائل الفقه ودوّنها في سجلات، يقوم بذلك الإمام أبو يوسف في غالب الأحيان وغيره حيناً، حتى بلغت مسائله المدونة خمسمائة ألف مسألة.

ولقد انتشر بهذا الأسلوب الفقهُ الجديد ـ في ترتيبه وعرضه ـ بين العامة والخاصة، في الكوفة وسائر العراق، وأخذ به كبار المحدثين، أمثال يحيى بن سعيد القطان، وعليّ بن المديني، وشعبة بن الحجاج، وعبد الله بن المبارك، وكبار الفقهاء والزهاد وعلماء اللغة، أمثال أبي يوسف وزفر ومحمد بن الحسن وداود الطائي وعبد الرحمن بن القاسم، وانتقل به تلامذته الفحول البالغون /٧٣٠/ شيخاً إلى بلادهم، خاصة بلاد الأفغان وبخارى والهند، فشرّق فقه الإمام وغرّب وشمأل وجنّب؛ حتى إنه ليعد المحدِّث الفقيه المفسر الأصولي القارىء علي بن

سلطان القاري المتوفي سنة ١٠١٤، أتباع مذهب الإمام في القرن الحادي عشر ثلثي المسلمين في العالم[١].

لقد عَدَّ العلماءُ الإمامَ رحمه الله تعالى أول من كتب في هذا الفنِّ ونظمه وفتق مسائله، ووضع أصول أدلته، لذا عُدَّ من قال بعده في الفقه أو كَتَبَ عالة عليه رحمه الله تعالى.

قال المحدث الفقيه محمد بن يوسف الصالحي الدمشقي: وأبو حنيفة أول من ألف في أصول الدين وأصول الفقه والفرائض، ودوَّن الكتب ورتب الأبواب[٢].

وقد مَرَّ بنا سابقاً ذكر الطريقة العلمية التي كان الإمام رحمه الله تعالى يقرر بها مسائل الفقه الهامة، كما مرّ ذكر ثناء الأئمة الأعلام عليه في الفقه والفهم، وأرى أن أذكر أقوال بعضهم فيه رحمه الله تعالى قبل الانتقال إلى عرض نماذج من فقهه رحمه الله تعالى.

قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: ما رأيت أفقه من أبي حنيفة.

وقال إبراهيم بن طهمان: كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى إمام كل معنى. وقال محمد بن الباقر رحمه الله تعالى: ما

---

(١) انظر مقدمة (مرقاة المفاتيح على مشكاة المصابيح) ويقع في خمس مجلدات ضخام، وهو مطبوع ينتفع به الناس.

(٢) سيأتي لهذا مزيد بيان في موضعه إن شاء الله تعالى.

أحسن هديه وسمته وما أكثر فقهه؟!. وقال ابن المبارك: ليس أحد أحق أن يُقتدى به من أبي حنيفة، كان إماماً تقياً نقياً ورعاً عالماً فقيهاً، به كشف العلم كشفاً لم يكشفه أحد ببصر وفهم وفطنة وتقى[1].

نماذج من فقه الإمام وفهمه الأدلة وعمله بها:

ألف الحافظ الكبير أبو بكر[2] بن أبي شيبة «المصنَّف» وهو أجمع كتاب ألف في أحاديث الأحكام، ورتبه على أبواب الفقه، وسرد في كل باب منه ما ورد فيه من أثر مرفوع موصول أو مرسل مقطوع، وقول تابعي وأقوال سائر أهل العلم في المسألة التي يعانيها، فيسهل بذلك على القارىء أن يحكم على تلك المسألة أنها إجماعية أو خلافية. ولقد عد المؤلف في كتابه العظيم الكثير من المسائل، وقال في /١٢٥/ مسألة: وذُكر أن أبا حنيفة قال كذا - يريد خلاف ما عليه دليله.

وقد تعرض أئمة أعلام لبيان صحة الدليل فيما ذهب إليه

(١) مناقب البزازي ١: ٩٠ وما بعد.

(٢) هو الإمام الحافظ أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم العبسي الكوفي المتوفى سنة ٢٣٥، وهو من كبار أئمة الحديث، روى عنه البخاري ومسلم، وأبو زرعة الرازي وأبو داود وابن ماجه، وبقي بن مخلد، وأبو القاسم البغوي وجعفر الفريابي وأمم سواهم.

الإمام رحمه الله تعالى، منهم الحافظ محمد بن يوسف الصالحي الدمشقي الشافعي تلميذ الإمام السيوطي وصاحب السيرة الشامية، في كتابه (عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان)، ومنهم شيخي بواسطة الشيخ محمد علي المراد ـ أحد أعلام حماة ـ المحدث الفقيه، والأصولي البارع، العلامة محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى[1] في كتابه (النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة).

وقد اخترت من الكتاب الأخير مسائل أجعلها في هذه الترجمة الكريمة لإمامنا رحمه الله تعالى، تبياناً لحجج أبي حنيفة في مسائله، واعتماده على الدليل، وفقهه، وجمعه النصوصَ في الموضوع، وتقديم ما يرى تقديمه من النصوص على سواها، وعرضاً لطريقة علمية أدبية ـ نكاد نفقدها في

---

(١) وكيل المشيخة الإسلامية بعاصمة الخلافة الإسلامية، خرج منها عقب الانقلاب العلماني على الخلافة الإسلامية، وأقام بدمشق حيناً، ثم انتقل إلى مصر وبها أقام حتى مات في الحادي عشر من ذي القعدة سنة ١٣٧١. وقد نشر في مصر ـ بعد الشام ـ العديد من الكتب النادرة وقدم لها وعلق عليها، وألف كتباً مستقلة وردوداً علمية، عرض عليه تدريس علوم القرآن في كلية الآداب بجامعة فؤاد فاعتذر، وكان رحمه الله لا يأخذ على تأليفه أجراً. من أهم منشوراته: الفرق بين الفرق، التبصير في الدين، ومن أهم كتبه: النكت الطريفة، ومقالات الكوثري. رحمه الله تعالى.

الردود العلمية ـ في مناقشة المسائل وأصحابها في أدب وعلم، لا تغالي فيه ولا احتقار من معاصر عالم كريم.

قال الكوثري رحمه الله تعالى:

المسألة التاسعة: قال ابن أبي شيبة: حدثنا ابن إدريس، عن حصين عن هلال بن يساف، قال: أخذ بيدي زياد بن أبي الجعد فأوقفني على شيخ بالرقة يقال له: وابصة بن معبد، قال: (صلى رجل خلف الصف وحده فأمره النبي ﷺ أن يعيد). حدثنا ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر قال: حدثني عبد الرحمن بن علي بن شيبان عن أبيه علي بن الشيبان وكان من الوفد: خرجنا حتى قدمنا على نبي الله ﷺ، فبايعناه وصلينا خلفه، فرأى رجلاً يصلي خلف الصفوف، قال: فوقف عليه نبي الله ﷺ حتى انصرف، فقال: «استقبل صلاتك فلا صلاة للذي صلى خلف الصف»، وذُكر أن أبا حنيفة قال: تجزئه صلاته.

أقول: إن ابن إدريس هو عبد الله الأودي، وعنه يقول شريك في رواية الهيثم بن خالد: أهل بيت جنون، أحمق بن أحمق، وكان أبوه ههنا معلم ولد عيسى بن موسى، ولقد قال الشعبي لعمه داود بن يزيد: لا يموت حتى يجن، فما مات حتى كوى رأسه إبراهيم بن بشار. وحصين هو ابن عبد الرحمن السلمي، مختلط، ذكره في الضعفاء البخاريُّ والعُقيلي وابن عدي، وقال البزار في مسنده المعلل: حصين لم يكن بالحافظ فلا يحتج بحديثه في حكم. وهلال لم

يسمع من وابصة، فمرسل. وقال عن ملازم: لا يحتج به، وعن عبد الله بن بدر ليس بالمعروف، وعلي بن شيبان لم يحدث عنه إلّا ابنه عبد الرحمن وابنه هذا غير معروف، وإنما ترتفع جهالة المجهول إذا روى عنه ثقتان مشهوران، وأما إذا روى عنه من لا يحتج بحديثه لم يكن ذلك الحديث حجة ولا ارتفعت به جهالة اهـ. لكن وثق حصيناً جماعة وأخرج عنه البخاري قبل اختلاطه، وملازم وثقه أناس، وعلي بن شيبان صحابي مقلّ. على أن الحديث مضطرب الإسناد، فمرة يروي هلال عن عمرو بن راشد عن وابصة، ومرة عن زياد بن أبي الجعد مقام أبي علي شيخ يقال له: وابصة. فقال زياد: حدثني هذا الشيخ ـ وليس عند ابن ماجه والشيخ يسمع حتى يعد عرضاً ـ وإنما انفرد به في جامع الترمذي من لا يؤخذ بانفراده ضد جماعة. وعمرو بن راشد رجل لا يعلم أنه حدث إلّا بهذا الحديث، وليس معروفاً بالعدالة فلا يحتج بحديثه كما يقول البزار.

وقال ابن عبد البر: إنه مضطرب الإسناد ولا يثبته جماعة من أهل الحديث.

وقال الترمذي: قال قوم من أهل العلم: يجزيه إذا صلى خلف الصف وحده، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي. اهـ.

ودليل هؤلاء حديث أبي بكرة في «الصحيحين» أنه أحرم

دون الصف فقال له ﷺ: «زادك الله حرصاً فلا تعد». وهذا كلام يفيد الصحة مع الكراهة لا البطلان، ومن ادعى بطلان الصلاة بدون خلل في الأركان تمسَّك بأحاديث لم يصححها الآخرون.

راجع نصب الراية /٢ ـ ٣٨/ وعمدة القاري شرح البخاري للعيني /٣ ـ ١١٦/ وعلى فرض صحتها تحمل على نفي الكمال؛ جمعاً بين الأدلة، كيف ولو كان المصلي وحده خلف الصف في باطل لما انتظره النبي ﷺ إلى انتهائه من صلاته ليقول له: «لا صلاة للذي صلى خلف الصف»، وهذا ظاهر.

وقال الشافعي: لو ثبت الحديث ـ يعني حديث وابصة ـ لقلت به، وقال الحاكم: وإنما لم يخرجه الشيخان لفساد الطريق إليه، وقال البدر: وبصحة صلاة المنفرد خلف الصف قال الثوري وابن المبارك والحسن والبصري والأوزاعي وأبو حنيفة والشافعي ومالك وأبو يوسف ومحمد لكنه يأثم. أما الجواز فلأنه يتعلق بالأركان وقد وجدت، وأما الإساءة فلوجود النهي عن ذلك، وهو قوله ﷺ: «لا صلاة لمنفرد خلف الصف» ـ أخرجه الأثـرم ـ ومعناه: لا صلاة كاملة، كما في: «لا وضوء لمن لم يسم الله» و «لا صلاة لجار المسجد إلاّ في المسجد». اهـ.

وبهذا يجمع بين الأحاديث، فظهر أن بطلان صلاة من

انفرد خلف الصف مذهب أحمد وحده، من بين الأربعة، ومذهب الظاهرية المتساهلين في التصحيح.

أفيعدّ أبو حنيفة مخالفاً للأثر في مسألة تمسك فيها هكذا بحديث متفق على صحته، مع رجع باقي الآثار إليه، بحملها على الكمال جمعاً بين الأدلة، وقد تابعه في ذلك معظم علماء الأمة، غير الذين يتساهلون في تصحيح ضعاف الآثار وهجر صحيح الأخبار؟!.

والله سبحانه هو الهادي إلى الأرشد الأقوم[1].

المسألة الخامسة والأربعون: بيع المصرَّاة. وقال أيضاً: حدثنا وكيع، حدثنا حماد بن سلمة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، قال النبي ﷺ: «من اشترى مصرّاة فهو بالخيار، إن شاء ردها ورد معها صاعاً من تمر». حدثنا وكيع عن شعبة، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «من اشترى مصراة فهو فيها بخير النظرين، إن ردّها رد معها صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر» وذكر أن أبا حنيفة قال بخلافه.

أقول: أغلب طرق هذا الحديث عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعاً، وروي عن غيره من الصحابة مرفوعاً، وصح في البخاري من طريق ابن مسعود موقوفاً، وحديث أبي هريرة مما رواه أبو حنيفة أيضاً عن الهيثم عن ابن سيرين

(١) النكت الطريفة /ص ٢٧ ـ ٢٨ ـ ٢٩/.

عن أبي هريرة مرفوعاً. ولا كلام في الحديث من جهة الإسناد، وهو صحيح بدون شك، لكن أفق المجتهد أوسع ونظره في الحديث غير قاصر على ناحية، فيظهر لهذا من علة تمنع الأخذ بظاهره ما لا يظهر للآخر، ويعتني هذا المجتهد بموافقة الحديث للأصول المجمع عليها فوق اعتناء ذاك المجتهد بهذا، وهكذا يتسع نطاق الكلام. وقد أخذ بظاهر هذا الحديث مالك ـ في المشهور عنه ـ والليث والشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم، وقالوا: إن المشتري إذا وجد البقرة مصراة ـ حبس البائع لبنها في ضرعها أياماً ليظن المشتري أنها غزيرة اللبن ـ يردها المشتري إلى البائع مع صاع مقابل حلبها أيام كانت عنده، وخالفهم أبو حنيفة ومالك ـ في رواية ـ وأشهب ومحمد وأبو يوسف ـ في المشهور ـ وطائفة من فقهاء العراق، وقالوا: ليس للمشتري أن يرد المصراة بخيار العيب، ولكنه يرجع بالنقصان لوجود ما يمنع الرد، حيث رأوا أن الحديث وإن سلم إسناده، لكن فيه اضطراب واختلاف شديد في المدة وفيما يدفع، بحيث يسري إلى أصل الحديث، كما يظهر من استعراض ألفاظ الحديث في الروايات في عقود الجواهر وغيره. وليس مجرد سلامة إسناد الحديث بكاف في الأخذ بظاهره، بل لا بد من سلامة المتن من مخالفة ما هو أقوى منه، من كتاب أو سنة وأصل مجمع عليه. فالشذوذ والعلة يمنعان الأخذ به، فيتوقف عن العمل بظاهره.

وهذا الحديث معلول لمخالفته لعموم كتاب الله تعالى في ضمان العدوان بالمثل. قال الله تعالى: ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾ وقال تعالى: ﴿وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به﴾، والآيتان تحتِّمان الضمان بالمثل. و (صاع من تمر) ليس بمثل ولا قيمة لِلبَن المحلوب المستهلك عند المشتري مدة بقائها عنده، بل تدر المصراة أيام بقائها عند المشتري من اللَّبن ما يساوي أضعاف صاع من تمر في القيمة، وهو ظاهر.

ثم حديث «الخراج بالضمان» صححه الترمذي وأخذ به جمهور الفقهاء، فلا يكون هذا اللَّبن مضموناً حيث كانت المصراة تحت ضمان المشتري، والحديث السابق يخالف هذا، حيث يوجب ضمان اللبن بصاع من تمر، بل أوضحوا وجوه مخالفة حديث المصراة للأصول، فقالوا: إنه أوجب الرد من غير عيب ولا شرط وقدِّر الخيار بثلاثة أيام، وإنما يتقيد بالثلاثة خيار الشرط، وأوجب الرد بعد ذهاب جزء من المبيع، وأوجب البدل مقام المبدل، وقدِّر بالتمر والطعام، والمتلفات إنما تضمن بالمثل أو بالقيمة، وجعل الضمان بالقيمة مع أن الطعام مثلي، ويؤدي إلى الربا إذا كان ثمن المصراة بالتمر حيث يزيد صاعاً منه، كما يؤدي إلى الجمع بين العوض والمعوض.

وتلك ثماني مخالفات للأصول تقضي بترك العمل

بـظاهره، وإن حـاول ابن العربي الجـواب عن جميعها. فللخروج من هذا التعارض سلكوا طرقاً شتى، قال عيسى بن أبان: كان هذا أيام العقوبة بأخذ المال ثم نسخ بآية ضمان العدوان بالمثل. وقال الـطحاوي: بـل بحديث «الخـراج بالضمان»، وقال العلامة الكشميري: في التصرية غرر فعلي والغرر القولي به تجب الإقالـة أيضاً قضاء، والغرر الفعلي لا يدخل تحت القضاء، لكن تجب به الإقالة ديانة على ما نصّ عليه ابن الهمام، فيكون حديث المصراة من باب الإقالة ديانة، فلا يكون الحديث متروكاً ولا مخالفاً للأصول.

وقول ابن القيم: كيف يكون التوضؤ بالنبيذ الشديد موافقاً للأصول وخبر المصراة مخالفاً للأصول؟! على طريقته في التهويل والتجاهل، وإلاّ فليس بخاف عليه أن النبيذ الذي يُتوضأ به إذا لم يكن سواه موجوداً ـ وهو ماء مالح يحمله المسافر في قربته ويرمي فيه تمرات ليحلو الماء يسيراً كما هو عادة العرب ـ وليس النبيذ الشديد بمراد أصحابنا أصلاً هنا، وهو يعلم ذلك لكن ديدنه التهويل والتشغيب، ثم مخالفة حـديث المصراة لـلأصول ليس بمعنى مخـالفته للقيـاس المجرد، وأنت رأيت كيف خالف عدة آيات وأحاديث جمعوا بينه وبينها كما بسطناه هنا والله الهادي. وأما ذكر فقه الراوي هنا وعدّ أبي هريرة غير فقيه، فيبرأ منه أبو حنيفة وأصحابه، بل لا يثبت عن عيسى بن أبان أيضاً. وأما ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى بفقه الراوي ولا سيما في موضـع

الرواية بالمعنى كما فعل أبو حنيفة مع الأوزاعي في مسألة رفع اليدين عند الركوع؛ فأمر يجب الأخذ به. حكى ابن عيينة أن الإمام أبا حنيفة اجتمع بمكة مع الإمام الأوزاعي رحمهما الله تعالى في دار الخياطين، فقال الأوزاعي: ما بالكم لا ترفعون عند الركوع وعند الرفع منه؟ فقال أبو حنيفة: لأجل أنه لم يصح عن رسول الله ﷺ فيه شيء، فقال الأوزاعي: كيف لم يصح وقد حدثني الزهري، عن سالم، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، وعند الركوع وعند الرفع منه، فقال أبو حنيفة: حدثنا حماد عن إبراهيم عن علقمة، والأسود عن عبد الله بن مسعود، أن النبي ﷺ كان لا يرفع يديه إلّا عند افتتاح الصلاة، ثم لا يعود لشيء من ذلك. فقال الأوزاعي: أحدثك عن الزهري عن سالم عن أبيه، وتقول حدثني حماد عن إبراهيم؟! فقال أبو حنيفة: كان حماد أفقه من الزهري، وكان إبراهيم أفقه من سالم، وعلقمة ليس بدون ابن عمر في الفقه وإن كان لابن عمر صحبة وله فضل، فالأسود له فضل كثير وعبد الله عبد الله!!.

قال الكمال بن الهمام بعد ذكر هذه القصة: فرجَّح بفقه الرواة؛ كما رجَّح الأوزاعي بعلو الإسناد، انظر فتح القدير ١/ ٢١٩.

والواقع في أبي هريرة أنه لم يكن في بادىء أمره مجتهداً،

ولا كان يعرف الكتابة، ولم يتصل بالنبي ﷺ إلاّ ثلاث سنوات، ثم استمر على رواية الحديث ومدارسة العلم فأصبح من كبار المجتهدين بين الصحابة من غير كلام، وهذا هو الصواب في أمره والله أعلم.

وللحافظ عبد القادر القرشي جزء خاص في تحقيق ما يتعلق بحديث المصراة، وقد ألم به في آخر طبقاته. اهـ[١].

المسألة الرابعة والعشرون بعد المائة: رد السلام في الصلاة بالإشارة:

وقال أيضاً: حدّثنا سفيان بن عيينة، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، قال: دخل رسول الله ﷺ مسجد بني عمرو بن عوف فصلى فيه، ودخَلتْ عليه رجال من الأنصار، ودخل معهم صهيب، فسألت صهيباً: كيف كان رسول الله ﷺ يصنع حيث كان يسلَّم عليه؟ قال: (يشير بيده) وذُكر أن أبا حنيفة قال: لا يفعل.

أقول: هناك أحاديث تدل على أن ناساً سلموا على رسول الله ﷺ وهو يصلي، فرد عليهم بيده أو أصبعه، فعدّ ذلك طائفة رداً للسلام بالإشارة في الصلاة؛ فرخصوا في الرد بالإشارة في الصلاة على السلام، منهم مالك والشافعي وأحمد، وهناك أيضاً أحاديث تدل على أن أناساً سلموا عليه وهو يصلي ولم يرد عليهم لا بالإشارة ولا بغيرها، وقال لهم

(١) النكت الطريفة /ص ٩٠ ـ ٩١ ـ ٩٢/.

بعد فراغه من الصلاة: «إن في الصلاة لشغلاً». فذلك دليل على أن المصلي معذور بذلك الشغل عن رد السلام على المسلَّم عليه، ونهي لغيره عن السلام عليه، كما يقوله الطحاوي، وفي حديث عبد الله عند مسلم: «كنا نسلم على رسول الله ﷺ وهو في الصلاة فيرد علينا، فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا». ففي هذين الحديثين نص لرد السلام في الصلاة مطلقاً فشمل القول والإشارة، لأن الرد أعم منهما وقد نفاه كما ترى.

وحديث أبي داود، حدثنا عبد الله بن سعيد، حدثنا يونس بن بُكير عن محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة ابن الأخنس، عن أبي غطفان، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء» - يعني في الصلاة - من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فليعد لها - يعني الصلاة - قال أبو داود: هذا الحديث وهم. اهـ. ولم يذكر وجه ذلك، فعبد الله ثقة من رجال الجماعة، ويونس صدوق من رجال مسلم، ومحمد بن إسحاق قد طال الأخذ والرد فيه، وكثير من النقاد وثَّقوه إطلاقاً، واستقر الأمر عند الجمهور على أنه مدلِّس لا يحتج بحديثه وحده إذا عنعن، لكن لا يستلزم هذا رد كل ما عنعن فيه، وأصحابنا يأخذون بروايته إذا كانت تدل على ما هو الأحوط ولا سيما عند وجود قرائن تؤيدها. وكان ابن المديني - شيخ البخاري - يحتج بحديث ابن إسحاق، فلا يكون رد عنعنته موضع اتفاق،

فيحسب حساب حديثه في باب الاحتياط عند احتفافه بقرائن. ويعقوب بن عتبة ثقة، وأبو غطفان بن طريف ثقة غير مجهول إلاّ عند من كثر جهله.

فأبو حنيفة وأصحابه أخذوا بهذه الأحاديث، فمنعوا الإشارة لرد السلام في الصلاة، وإن لم يقولوا ببطلان الصلاة بمجرد الإشارة. وعدوا أحاديث الإشارة دائراً أمرها بين أن تكون للنهي عن السلام على المصلي، وبين أن تكون للرد على السلام على أكبر تنزل، لأن الاحتمال الأول يؤيده حديث: «إن في الصلاة لشغلاً» وعند الاحتمال يسقط الاستدلال.

فيكون ما ذهب إليه أصحابنا هو الموافق لجلال الصلاة، وللاحتياط الذي تقتضيه تلك الأحاديث المانعة من الإشارة في الصلاة لرد السلام، على أن الحاظر يقدم في الأخذ على المبيح عند أهل العلم. والله أعلم(١).

اتجاهات فقه الإمام

قال الشيخ الدكتور محمد يوسف موسى في كتابه (أبو حنيفة النعمان) رحمه الله تعالى ورضي عنه، في فصل (اتجاهات فقه الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى):

نقلنا عن الإمام الأجل المرحوم الشيخ الكوثري في ختام

(١) النكت الطريفة /ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨/.

كتابه (النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة)[1] ـ وهو من أجل الكتب التي تبين عدم مخالفة الإمام أبي حنيفة للحديث ـ في تلك المسائل الكثيرة التي ذكرها ابن أبي شيبة رحمه الله تعالى في (مصنفه)، كل ذلك بأدلة ممحصة ونقول معتبرة، لا تدع مجالاً لطالب حق في قبول ما قال الجاهلون والمغرضون بحق الإمام فيه. إن هذا الإمام الأعظم كان يحتم الأخذ بما يبرىء الذمة بيقين عند اختلاف الروايات، ويسعى جهده في عدم إهدار تصرف العاقل بقدر ما يمكن، ويرعى جانب الفقراء والأرقاء وسائر الضعفاء في الأحكام المختلف فيها، ويفسِّر الأدلة المحتملة بما هو في مصلحة من توقع عليه العقوبات؛ أخذاً بقاعدة درء الحدود بالشبهات. وبعد بحث وتنقيب ينتهي الشيخ الدكتور إلى تقرير مسائل عديدة تبين أن اتجاهات الإمام كانت ترمي إلى نزعات اجتماعية هي ما يلي:

١ ـ التيسير في العبادات والمعاملات: وذلك من أسس الشريعة الإسلامية، ثم يذكر مسائل عديدة تقرر هذه القاعدة القرآنية: ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾ من تلك المسائل:

أ ـ في باب الطهارة من قسم العبادات، يرى أبو حنيفة أنه إذا أصاب البدن أو الثوب نجاسة جاز غسله بكل مائع طاهر

(١) مضمون ما في ص ٢٥٩ من النكت الطريفة.

يزيلها، ولا يتعين في ذلك الماء وحده، ويقول: ومما احتج به أبو حنيفة في هذا قوله تعالى: ﴿وثيابك فطهِّر﴾ وهذا نص مطلق لا يجوز تقييده من غير دليل، وكذلك أمر الرسول ﷺ بغسل الإناء إذا ولغ فيه الكلب، والغسل غير مختص بالماء، ثم إن المطلوب إزالة ما يعلق بالجسم أو الثوب من نجاسة، وهذا كما يكون بالماء يكون بغير الماء كالخل وماء الورد ونحوه، بل قد تكون إزالة النجاسة بهذين ونحوها أبلغ وأتمّ على ما هو معروف[1].

ب ـ وفي باب البيع من قسم المعاملات: يجيز أبو حنيفة وأصحابه شراء شيء لم يره المشتري، ويكون له حينئذٍ الخيار في إمضاء البيع أو فسخه، ويروون في هذا أن رسول الله ﷺ قال: «من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه؛ إن شاء أخذه، وإن شاء تركه» كما يحتجون أيضاً بما روي في ذلك، أن عثمان رضي الله عنه باع أرضاً له بالبصرة من طلحة بن عبيد الله، فقيل لطلحة: إنك قد غُبنت، فقال: لي الخيار لأني اشتريت ما لم أره، وقيل لعثمان: إنك قد غُبنت، فقال: لي الخيار لأني بعت ما لم أره، فحكَّما بينهما جبير بن مطعم فقضى بالخيار لطلحة، وكان ذلك بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم من غير نكير، فكان إجماعاً[2].

(١) عن الغرة المنيفة /ص ١٤/.

(٢) الزيلعي شرح الكنز /٤: ٢٥/ وبدائع الصنائع للكاساني /٢: ٢٩٢/.

٢ ـ رعاية جانب الفقير والضعيف: وهذا ما يوصي به القرآن الكريم، ثم ذكر مسائل تقرر هذه القاعدة القرآنية منها: ما يقول في باب الزكاة من قسم العبادات:

اختلف الفقهاء في وجوب الزكاة أو عدم وجوبها في الحلي من الذهب أو الفضة، فذهب الإمام وأصحابه إلى الوجوب، وهو مذهب كثير من الصحابة، مثل عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو ابن العاص، وأبي موسى الأشعري، وهو أيضاً مذهب جمهور التابعين.

ويرى الشافعي في أحد قوليه عدم وجوبها، ومما استدل به أبو حنيفة ما رواه أبو داود والنسائي ـ وقال الإمام النووي: إن إسناده حسن ـ من أن امرأة أتت النبي ﷺ وفي يد ابنتها سواران من ذهب، فقال الرسول ﷺ: «أتعطين زكاة هذا؟» قالت: لا، قال: «أيسرك أن يُسوِّرك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار» فخلعتهما وألقتهما إلى الرسول ﷺ، وقالت: هما لله ورسوله. وروى الدارقطني عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه أن امرأة أتت النبي ﷺ وقالت: إن لي حلياً وإن لي بنتي أخ، أفيجزي عني أن أجعل زكاة الحلي فيهم؟ قال: «نعم».

وفي باب السرقة من قسم المعاملات يقول: وقد يحدث أن يسرق إنسان فتقطع يده اليمنى، ثم يعود فتقطع رجله اليسرى، ثم يعود مرّة ثانية فما الحكم؟ يرى أبو حنيفة أنه لا

يقطع منه شيء بل يعزر، ويظل في الحبس حتى يتوب، وأما استدلال أبي حنيفة لمذهبه، فهو بما روي عن سيدنا علي رضي الله عنه في مثل ذلك إذ يقول: إني لأستحيي من الله أن لا أدع له يداً يأكل بها، ويستنجي بها، ولا رجلاً يمشي عليها، وبذلك حاج بقية الصحابة، فدرأ عنه الحد كيلا تنقلب العقوبة إهلاكاً بذهاب أطرافه التي يبطش بها ويمشي عليها[1].

٣ ـ تصحيح تصرفات الإنسان بقدر الإمكان: نبدأ هذه الناحية بذكر مسألة طريفة حقاً وهي: إسلام الصبي العاقل قبل بلوغ الرشد، هل يصح ويعتبر إسلامه صحيحاً أو لا يصح منه هذا الإسلام؟ يرى أبو حنيفة أن إسلامه يصح، على حين يرى الشافعي عدم صحته (وذلك لأنه إن صح إسلامه لكان واجباً عليه، ولو كان واجباً عليه لم يكن الشرع يجيز تركه، لأن ترك من وجب الإسلام عليه كفر، والشارع لا يجيز تقرير أحد على الكفر) أما أبو حنيفة فيرى أن الصبي العاقل حين يصدِّق بالله ورسوله وشريعته؛ يكون قد أتى فعلاً بحقيقة لا يمكن ردها، وإذن يكون إسلامه صحيحاً. ثم إننا نجيز تصرف الصبي المميز إذا كان التصرف نافعاً نفعاً محضاً له، مثل قبول الهدية. فبالأولى نجيز تصرفه هذا الذي يحقق له السعادة في الدنيا والأخرى؛ على أن من الثابت أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أسلم وهو في سن الثامنة أو العاشرة من

(١) الغرة المنيفة /ص ١٧٢ ـ ١٧٣/.

عمره، أي وهو صبي لم يبلغ، وقد صحح النبي ﷺ إسلامه، وكان علي نفسه يفتخر به حتى روي أنه قال:

سبقتكم إلى الإسلام طرّاً
صغيراً ما بلغت أوان حلمي[1]

٤ ـ رعاية حرية الإنسان وإنسانيته: يحترم أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المرأة البالغة إرادتها وحريتها في الزواج بمن ترى الخير في أن تتزوج به، فلا يجعل لوليها سلطاناً عليها، فلها أن تباشر بنفسها عقد زواجها ما دامت أهليتها كاملة، وما دام من تتزوجه كفؤاً لها ولأسرتها، وما دام المهر مهر مثلها.

ويرى أن ولاية إنسان على آخر لا يصح أن تفرض إلّا لضرورة، لأنها تنافي الحرية التي هي حق إنساني للناس جميعاً، ولذلك يثبت للفتى متى بلغ وكان عاقلاً حق تزوج نفسه بنفسه، فلا معنى للتفريق بينه وبين المرأة في ذلك الحق، وخاصة أن لها مثله الولاية كاملة على مالها. إن الإمام إذن يستعمل هنا القياس ولكنه مع ذلك يجد له سنداً من القرآن الكريم الحكيم الذي يضيف عقد الزواج إلى المرأة حين يقول في سورة البقرة: ﴿وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن، فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف، ذلك يوعظ به من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر، ذلكم أزكى لكم وأطهر، والله يعلم وأنتم لا تعلمون﴾. كما يجد لرأيه

(١) الغرة المنيفة ص ١٢٦.

سنداً من الحديث الشريف أيضاً؛ وهذا إذ يقول الرسول ﷺ: «ليس للولي مع الثيب أمر» ويقول ﷺ: «الأيّم أحق بنفسها من وليها». والأيم اسم امرأة لا زوج لها بكراً كانت أو ثيباً في الصحيح عند أهل اللغة[1].

٥ ـ رعاية سيادة الدولة ممثلة في الإمام المسلم: إذا أحيا رجل أرضاً مَوَاتاً هل يملكها ولو لم يأذن الإمام أم لا بدّ من إذنه؟ هنا يختلف رأي أبي حنيفة عن رأي صاحبيه: أبي يوسف، ومحمد بن الحسن، يرى هذان أن من أحيا مواتاً من الأرض فقد ملكه بذلك، أذن الإمام أم لم يأذن. على حين يرى أبو حنيفة أنه لا بد في الإحياء من إذن الإمام، فلو فعل ذلك بلا إذنه لم يملك ما أحياه. قلت: ومثله الوقف لا يصبح لازماً إلّا إذا حكم به الحاكم عند الإمام رحمه الله تعالى، فإذا حكم به نفذ على صاحبه، وما دام الحاكم لم يحكم به لا يلزم، فيصحّ له الرجوع في وقفه متى شاء. وقالا: يلزم بمجرد الوقف ولا يتوقف على حكم الحاكم[2].

---

(١) انظر اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى /ص ١٧٥ ـ ١٧٦/.
المبسوط /٥: ١٠/.

(٢) عن كتاب محاضرات في تاريخ الفقه الإسلامي ـ الجزء الثالث /أبو حنيفة النعمان/ بانتقاء وتصرف بالحذف يسير، ص ٨٥ـ ١١٤.

الفصل الرابع

حديث الإمام

- حفظه للحديث وكتبه فيه.
- فقهه في الحديث.
- أقوال أعلام المحدثين فيه.
- أصوله في العمل بالنصوص.



حديث الإمام

عرضنا أدلة الإمام رحمه الله تعالى عند ذكر أصول مذهبه، وقد رأينا أن من تلك الأصول السنة النبوية الشريفة، التي جعلها الله تعالى وحياً من عنده، وجعلها ملتحمة مع القرآن الكريم لا يكادان يفهمان إلّا معاً. وكثير جداً من آيات وموضوعات القرآن الكريم لا يظهر المراد بها إلّا عن طريق السنة الشريفة؛ فما تعرف أعداد الصلوات وتركيبها، وشروطها وأركانها، ومفسداتها ومكروهاتها إلّا بالسنة؛ مع أن الله تعالى ذكر الصلاة في القرآن الكريم أكثر من سبعين مرة. وما تُعرف مقادير نُصب الزكاة وأموالها، ومقدار الزكاة فيها إلا بالسنة؛ مع أن الله تعالى قرن الزكاة بالصلاة وذكرها في القرآن الكريم أكثر من سبعين مرة. ويقال مثله في الصوم والحج وغيرها من أصول الإسلام، ذكرها الله تعالى في القرآن الكريم أصولاً

وقواعد، وجاءت السنة مبينة وشارحة، قال ﷺ في بيان ارتباط الإسلام بالقرآن والسنة، وجعلهما مصدر الخير والسعادة في الدنيا والآخرة للفرد والجماعة: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا: كتاب الله، وسنتي»[1] وقال الله تعالى في بيان فضل السنة وعملها في القرآن الكريم: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نُزِّل إليهم ولعلهم يتفكرون﴾[2].

لقد كان الإمام رحمه الله تعالى في عصر التابعين وتابعيهم بإحسان، ولقد كان العالم في تلك العصور هو العارف المتفقه في الكتاب والسنة وأقوال السلف، فلا عجب أن نجد الإمام رحمه الله تعالى ـ وهو أحد التابعين ـ يحفظ الكثير من سنة رسول الله ﷺ بعد أن حفظ القرآن في طفولته.

لقد أخذ الإمام رحمه الله تعالى الحديث الكثير من رواته الأعلام، حتى جمع منه صناديق، وانتخب الآثار التي قال بها من أربعين ألف حديث، كان أخذ حديث الكوفة والعراق وغيرها، ولقد كان المحدِّث يقدم الكوفة، فإذا جلس للتحديث أرسل إليه الإمام رحمه الله تعالى بعض طلابه ليسمع الحديث منه، وليرى هل عنده أحاديث ليست عنده فيأخذها منه.

غير أنه رحمه الله تعالى شُغل عن رواية الحديث بفقه الحديث وفهمه وجمع نصوصه، في سبيل تقرير مسائله وتوحيد

---

(١) رواه الحاكم في مستدركه.

(٢) سورة النحل ٤٤.

أحكامه، وفي معرفة ناسخه ومنسوخه، وعامه وخاصه، ومطلقه ومقيَّده، لذا لم يشتهر عنه جلوسه للتحديث، أو تنقله برواية الحديث وأخذه.

قال الحسن بن زياد: كان الإمام يروي أربعة آلاف حديث: ألفين عن حماد، وألفين عن سائر المشايخ.

وكان الإمام مشتغلاً باستخراج المسائل من الحديث، قليل الرواية للحديث، وكذلك كان جلّ الصحابة كأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، كانوا مشتغلين بالعمل لا بالرواية حتى قلّت روايتهم[1].

كان أبو بكر رضي الله عنه أفقه الصحابة، وأقربهم صلة، وأكثرهم ملازمة لرسول الله ﷺ؛ ومع ذلك لم يُروَ عنه إلاّ نحو ثلاثمائة حديث عن رسول الله ﷺ، لاتصاله المستمر به ﷺ؛ فيضفي بنوره ونور الوحي النازل عليه ﷺ على أبي بكر وروايته رضي الله عنه، ثم لانشغاله رضي الله عنه في أيام خلافته القليلة بتقرير قواعد الإسلام وسلطانه في محاربة المرتدين والذين امتنعوا عن أداء الزكاة، وخدمته العظيمة في حفظ كتاب الله تعالى؛ بما كان من ضبطه وكتابته وجمعه وحفظ نسخه

---

(١) أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار. للشيخ الإمام محمود بن سليمان الشهير بالكفوي. توجد منه نسخة مخطوطة جيدة بالمكتبة المحمودية من الحرم النبوي الشريف وتقع في /٨٠٨/ صفحة.

منه في بيته، بعد تجريده من منسوخ التلاوة.

إن نظرة إلى مسائل الإمام الفقهية وفتاويه الكثيرة، ورسائله ومؤلفاته العديدة، لتعطينا الحجةَ على أن الإمام رحمه الله تعالى كان حافظاً، وكان كثير الاشتغال بحديث رسول الله ﷺ.

حفظه للحديث وكتبه فيه

١ ـ ذكر الإمام الحافظ زكريا بن يحيى الأنصاري في مناقبه بإسناده إلى يحيى بن نصر بن حاجب، قال: سمعت أبا حنيفة رحمه الله تعالى يقول: عندي صناديق من الحديث ما أخرجت منها إلّا اليسير الذي يُنتفع به[١]. وروى الموفق بسنده إلى ابن جريج، قال: ما أفتى أبو حنيفة رحمه الله في مسألة إلّا من أصل محكم لو شئنا لحكينا ذلك[٢].

وروى بسنده إلى الحسن بن زياد قال: كان الإمام يروي أربعة آلاف حديث في الأحكام: ألفين لحماد، وألفين لسائر المشيخة، وقد انتخب رحمه الله الآثار من أربعين ألف حديث[٣].

وقال نعيم بن عمرو: سمعت أبا حنيفة يقول: عجباً للناس يقولون: إني أفتي بالرأي، ما أُفتي إلّا بالأثر[٤]!!.

(١) مناقب الموفق /١: ٩٦/.

(٢ ـ ٣ ـ ٤) المصدر نفسه /١: ٩٥ ـ ٩٦/.

وروى الحارثي بسنده إلى أبي يوسف قال: كنت آتي أبا حنيفة بالأحاديث، فمنها ما يقبله ومنها ما يرده، ويقول: هذا ليس بصحيح أو ليس بمعروف. وروى القاضي الصيمري بسنده إلى أبي يوسف قال:

ما خالفت أبا حنيفة في شيء قط فتدبّرته إلّا رأيت مذهبه الذي ذهب إليه أنجى في الآخرة، وكنت ربما ملت إلى الحديث، وكان هو أبصر بالحديث الصحيح مني[1].

٢ ـ ومن الذي يدلنا دلالة واضحة على اشتغاله رحمه الله تعالى بالحديث الشريف، رواية وكتابة، تلك المسانيد الكثيرة التي تركها بعده ورواها عنه أصحابه.

لقد جُمع حديثُ الإمام رحمه الله تعالى في سبعة عشر مسنداً، جَمع خمسة عشر منها في كتاب ـ بعد حذف المكرر ـ الإمامُ أبو المؤيد الخوارزمي المتوفى سنة ٦٦٥، وهو مطبوع ببلاد الهند في مجلدين.

قال الشيخ محمود حسن خان الطونكي في معجم المصنِّفين[2] بعد كلام:

---

(١) مناقب الموفق /١: ٩٥ ـ ٩٦/.

(٢) يقع هذا المعجم في ستين مجلداً ويضم عشرين ألف ورقة، طبع منه ثلاثة أجزاء فقط لحساب حكومة حيدر آباد. هيأ الله له محسناً نشطاً فيطبعه كاملاً، لينتفع الناس به، ويكثروا الدعاء للمصنف رحمه الله تعالى. انظر معجم المصنفين /٢: ١٢٠ ـ ١٢١/.

فقد جمع حديث الإمام جمّ غفير من العلماء من طائفة المحدثين والحفاظ المتقنين منهم:

الحافظ الكبير أبو بكر محمد بن إبراهيم الأصبهاني المتوفى سنة ٣٨١ من الحنابلة، والحافظ الثقة الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد الدوري البغدادي المتوفى سنة ٣٣١، والحافظ صدر الدين موسى بن زكريا المصري المعروف بالحصكفي المتوفى سنة ٦٥٠، والحافظ نجم الدين الكبرى أحمد بن عمر الزاهد المشهور المتوفى سنة ٦١٨، والشيخ قاسم بن قطلوبغا المصري المتوفى سنة ٨٧٩، والحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد الحارثي المعروف بالأستاذ السبذموني المتوفى سنة ٣٤٠، والحافظ أبو القاسم طلحة بن محمد البغدادي المتوفى سنة ٣٨٠، والعالم الحافظ الحجة أبو الحسن محمد بن المظفر بن موسى البغدادي المتوفى سنة ٣٧٩، والحافظ الإمام المشهور أبو نُعَيْم أحمد بن عبد الله الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠، والشيخ الحافظ محمد بن عبد الباقي الأنصاري المتوفى سنة ٥٣٦، والحافظ الإمام القدوة أبو أحمد عبد الله الجرجاني المعروف بابن عدي[١] المتوفى سنة ٣٦٥، والحافظ الحسن بن زياد اللؤلؤي المتوفى سنة ٢٤٠، والحافظ عمر بن الحسن الأشناني المتوفى سنة ٣٤٩، والحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن خالد الكلاعي، والقاضي

(١) كان ابن عدي طويل اللسان على أبي حنيفة وأصحابه، ولما اتصل بالإمام الطحاوي وأخذ عنه تحسنت حالته، فألف في حديث الإمام رحمه الله تعالى مسنده هذا.

أبو يوسف الإمام يعقوب بن إبراهيم الأنصاري المتوفى سنة ١٨٢، والإمام محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة ١٨٧، والشيخ حماد بن أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، والحافظ أبو القاسم عبد الله بن محمد العوام السعدي، والحافظ أبو عبد الله حسين بن محمد بن خسرو البلخي المتوفى سنة ٥٧٦.

وهذه المسانيد الخمسة عشر الأخيرة منها جمعها أبو المؤيد الخوارزمي المتوفى سنة ٦٦٥، وأما صاحب كشف الظنون فذكر مسند الماوردي أيضاً، وهذا أدل دليل لا دليل فوقه على أن الإمام كان من حفاظ الحديث، ومن المكثرين في روايته، وذلك لأن المحدِّثين لم يعتنوا بجمع حديث أحد إلّا حديث من أكثر من السماع والرواية عن المحدثين اهـ.

كان الإمام رحمه الله تعالى أول من صنف في الحديث النبوي الشريف مرتباً على أبواب الفقه، مبتدئاً بأبواب الطهارة؛ ثم الصلاة وهكذا، ثم نهج العلماء بعده نهجه ونسجوا على منواله، قال الشيخ المحقق الفقيه المعاصر أبو الوفاء الأفغاني حفظه الله تعالى، في مقدمة شرحه كتاب «الآثار» للإمام محمد رحمه الله تعالى ما نصه:

وأول كتاب ألف في علم الحديث النبوي وآثاره وأخباره وأقوال الصحابة وأتباعهم، وأحسنه ترتيباً وانتخاباً، مرتباً على الأبواب، كتابُ الآثار لإمام الأئمة، الإمام الأعظم أبي حنيفة ابن ثابت التيمي الفارسي الكوفي، ثم نسج أئمة الأمصار على

منواله: ابن جريج في مكة المكرمة، ومالك بن أنس في المدينة المنورة، وسعيد بن أبي عَروبة، وعثمان البتي بالبصرة، والأوزاعي بالشام، وانتخب كتابه هذا من بين ألوف الأخبار المرفوعة والموقوفة. قال الإمام الموفق في الباب السادس في مناقب الإمام وأصحابه ـ طبع دائرة المعارف بحيدر آباد الدكن /١ ـ ٩٥/ ـ: وذكر محمد بن شجاع في تصانيفه نيِّفاً وسبعين ألف حديث عن النبي ﷺ مما فيها نظيرها من الصحابة، وانتخب أبو حنيفة رحمه الله الآثار من أربعين ألف حديث[1].

وقال الشيخ عبد الرشيد النعماني في تعليقه على كتاب التعليم: ومنهم حافظ العصر والمحدث البحر أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي الشهير بابن عقدة[2] المتوفى سنة ٣٣٢، وقال الحافظ بدر الدين محمود العيني في تاريخه الكبير: إن مسند أبي حنيفة لابن عقدة يحتوي وحده على ما يزيد على ألف حديث ـ وهو غير تلك المسانيد ـ ومنهم الحافظ المفيد المكثر محدث العراق أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي، الواعظ المعروف بابن شاهين المتوفى سنة ٣٨٥، ومنهم الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني المحدث المشهور المتوفى سنة ٣٨٥، ذكر هذه المسانيد الثلاثة الإمام

---

(١) مقدمة شرح الآثار /١: ١/. وانظر «تبييض الصحيفة في مناقب الإمام أبي حنيفة» للسيوطي تجد مثل هذا.

(٢) قال فيه في (التعقيبات): ابن عقدة من كبار الحفاظ، وثقه الناس وما ضعفه إلّا متعصب.

الكوثري في التأنيب (ص ١٥٦) ومنهم الحافظ الزاهد عبد الله بن محمد الأنصاري المتوفى سنة ٤٨١، جمع كتاباً في أحاديث الإمام لتلميذه صاعد بن سيار الهروي مسنِد خراسان[١].

قال السمعاني: كان فقيهاً متديناً مناظراً، وكان حسن السيرة، سمع جده أبا العلاء صاعد بن سيار وغيره، وسمعت منه الترمذي بروايته عن القاضي أبي عامر الجراحي عن المحبوبي عنه، وكتاب الأحاديث التي رواها أبو حنيفة رضي الله عنه؛ جمع عبد الله بن محمد الأنصاري لجدِّه القاضي صاعد بروايته عنه.

ومنهم الحافظ العالم المكثر الجوال أبو الفضل محمد بن طاهر ابن علي المقدسي، المعروف بابن القيسراني، المتوفى سنة ٥٠٧، جمع كتاباً «في أطراف حديث أبي حنيفة» كما هو مصرح به في ترجمته الملحقة بكتابه «الجمع بين الصحيحين». ومنهم الحافظ الكبير محدث الشام ثقة الدين أبو القاسم بن علي بن الحسن بن هبة الله، الشهير بابن عساكر، المتوفى سنة ٥٧١، فقد ذكر من تصانيفه (مسند أبي حنيفة) الإمام الكوثري فيما كتبه على «تبيين كذب المفتري» وكُرد علي في مقدمته على «تاريخ دمشق».

ومنهم شيخ الحرم المحدث عيسى الجعفري المغربي المتوفى

---

(١) مقدمة التعليم /ص ٢١٦/ وما بعد.

سنة ١٠٨٠ ذكره الشيخ الإمام ولي الدهلوي في كتابه «إنسان العين في مشايخ الحرمين». قال: صنف مسنداً للإمام أبي حنيفة رحمه الله وأتى فيه بعنعنة متصلة إلى الإمام إلخ.

قال المحدث الفقيه محمد بن يوسف الصالحي: كان أبو حنيفة من كبار حفاظ الحديث وأعيانهم، ولولا كثرة اعتنائه بالحديث ما تهيأ له استنباط مسائل الفقه. وذكره الذهبي في طبقات الحفاظ وقد أصاب وأجاد، ثم قال: وإنما قلّت الرواية عنه وإن كان متسع الحفظ لاشتغاله بالاستنباط، وكذلك لم يرو عن مالك والشافعي إلاّ القليل بالنسبة إلى ما سمعا للسبب نفسه، كما قلّت رواية أمثال أبي بكر وعمر من كبار الصحابة رضي الله عنهم بالنسبة إلى كثرة اطلاعهم، وقد كثرت رواية من دونهم بالنسبة إليهم، ثم ساق أخباراً تدل على كثرة ما عند أبي حنيفة من الحديث، ثم سرد أسانيده في رواية مسانيد أبي حنيفة السبعة عشر لجامعيها تدليلاً على كثرة حديثه[١].

فقهه في الحديث

روى الترمذي وغيره عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه ﷺ قال: «نضّر الله امرءاً سمع منا حديثاً، فحفظه حتى يبلّغه غيره، فربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه» حديث صحيح.

---

(١) عقود الجمان، الباب الثالث والعشرون، مخطوط.

لقد كان الإمام رحمه الله تعالى جيد الفهم عظيمهُ لما يبلغه من حديث رسول الله ﷺ، يفتح الله عليه فيه ما يغيب عن بعض شيوخه فضلاً عن تلاميذه.

ذكر الإمام علي القاري في مناقب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان عند الأعمش إذ سأله رجل، فقال هو للإمام: ما تقول في كذا وكذا؟ فقال: كذا وكذا، فقال الأعمش: من أين لك هذا؟ قال: أنت حدثتنا عن أبي صالح عن أبي هريرة، وعن أبي وائل عن عبد الله، وعن أبي إياس عن أبي مسعود الأنصاري، قال رسول الله ﷺ كذا، وحدثتنا عن أبي مجلز عن حذيفة، عنه ﷺ كذا، وحدثتنا عن أبي الزبير عن جابر كذا، وحدثتنا عن يزيد الرقاشي عن أنس عنه ﷺ كذا، قال الأعمش: حسبك!! ما حدثتك في مائة يوم حدثتني في ساعة!! ما علمت أنك تعمل بهذه الأحاديث!! يا معشر الفقهاء أنتم الأطباء ونحن الصيادلة، وأنت أيها الرجل أخذت بكلا الطرفين[1]!!.

وقال له الأعمش يوماً: لو كان العلم بالطلب واللُّقي لكنت أفقه منك، ولكنه عطاء من الله تعالى[2].

ذكر الخطيب في تاريخه بسنده إلى أبي غسان، قال:

---

(١) مناقب الإمام القاري /٤٨٤/.
(٢) الموفق ٢: ١٥٦/ تاريخ الخطيب /١٣: ٣٣٩/.

سمعت إسرائيل[1] يقول: كان نعم الرجل نعمان، ما كان أحفظه لكل حديث فيه فقه!! وأشد فحصه عنه وأعلم بما فيه من الفقه! وكان قد ضبط عن حماد فأحسن الضبط[2].

وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: ما رأيت أعرف بتفسير الحديث ومواضع النكت التي فيه من أبي حنيفة[3].

وروى الموفق بسنده إلى علي بن هاشم، قال: كان أبو حنيفة كنز العلم، ما كان يصعب من المسائل على أعلم الناس، فهو كان سهلاً على أبي حنيفة[4]. وقال زفر رحمه الله تعالى: كان كبراء المحدثين مثل زكريا بن أبي زائدة، وعبد الملك بن أبي سليمان والليث بن أبي سليم، ومطرف بن طريف، وحصين بن عبد الرحمن وغيرهم يختلفون إلى أبي حنيفة ويسألونه عما ينوبهم من المسائل ويشتبه عليهم من الحديث[5].

---

(١) هو ابن أبي إسحاق السبيعي الإمام الحافظ أبو يوسف الكوفي، كان حافظاً حجة، صالحاً خاشعاً، من أوعية العلم كما قاله الذهبي في التذكرة. انظر «ما تمس إليه الحاجة من حديث ابن ماجه». للنعماني.

(٢) تاريخ الخطيب: ١٣.

(٣) مناقب الموفق /١: ٢٨/.

(٤) مناقب الموفق /١: ٢٨/.

(٥) المصدر السابق /١: ١٥٢/.

وروى بسنده إلى محمد بن الحسن قال: سمعت أبا يوسف يقول: كنا نكلم أبا حنيفة في باب من أبواب العلم، فإذا قال بقول واتفق عليه أصحابه أو قال اتفقنا عليه، درت على مشايخ الكوفة هل أجد في تقوية قوله حديثاً أو أثراً، فربما وجدت الحديثين أو الثلاثة، فآتيه بها فمنها ما يقبله ومنها ما يرده، فيقول: هذا ليس بصحيح أو ليس بمعروف وهو موافق لقوله، فأقول: وما علمك بهذا؟ فيقول: أنا عالم بعلم أهل الكوفة.

قال أبو عصمة: وصدق هو عالم بعلم أهل الكوفة وبأكثر علم غير أهل الكوفة هو أيضاً به أعلم. والشاهد له على ذلك علم في كتبه والرواية التي عنه في يدي أصحابه، انظر في كتاب كتاب، خذ في كتاب الصلاة، فانظر في ابتداء علمه وجوابه في الوضوء، في حدّ حدّ وشيء شيء، وكذا سائر علمه، فانظر في جوابه والأثر، واعتبر بموافقته للآثار والسلف واتباعه آثارهم، وذكر باقي الرواية[1].

وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: كنا نختلف في المسألة، فنأتي أبا حنيفة فنسأله، فكأنما يخرجها من كمه فيدفعها إلينا[2].

---

(١) مناقب الموفق /١: ١٥٢/.

(٢) المصدر السابق /١: ١٢٢/.

نموذج من فقه الإمام في الحديث:

روى الموفق بسنده إلى محمد بن شجاع المروزي قال: كان الفضل بن عطية عند أبي حنيفة، فقال له أبو حنيفة: ولدك محمد إلى من يختلف؟ فقال: يدور على المحدثين فيكتب عنهم، فقال: ائتني به حتى أنظر في أي شيء هو؟ قال: فجاء به، فألطفه وقرَّبه، فقال: يا محمد، إلى من تختلف وتكتب؟ فأخبره، ورآى معه كتاباً، فقال: ناولنيه، فناوله فنظر فيه، فإذا في أوله حديث رسول الله ﷺ: «إن ولد الزنى شر الثلاثة» فقال: يا محمد، ما معنى قول النبي ﷺ: «ولد الزنى شر الثلاثة»؟ قال: هو كما هو في الحديث، فقال: إنا لله، نسبت إلى النبي ﷺ ما لا يحل ولا يجوز، وفي هذا نقض لكتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ، والقول بالجور، قال الله سبحانه: ﴿كل نفس بما كسبت رهينة﴾ وقال تعالى: ﴿ليجزي الذين أساؤوا بما عملوا﴾ وقال تعالى: ﴿وأن ليس للإنسان إلاّ ما سعى﴾ وقال تعالى: ﴿ولا تُجزَوْن إلاّ بما كنتم تعملون﴾ وقال تعالى: ﴿ووجدوا ما عملوا حاضراً ولا يظلم ربك أحداً﴾ وقال تعالى: ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾ وقال تعالى: ﴿وما أنا بظلام للعبيد﴾ قال تعالى: ﴿إن الله لا يظلم مثقال ذرة﴾ وقال تعالى: ﴿ونضع الموازينَ القسط ليوم القيامة فلا تُظلم نفس شيئاً﴾ وقال تعالى: ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين﴾ وقال تعالى: ﴿لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت﴾ وقال تعالى: ﴿إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها﴾

وقال تعالى: ﴿ولا تزر وازرة وِزر أُخرى﴾ في أمثال هـذه الآيات. فمن قال بهذا القول الذي قلته فقد خالف القرآن وأوجب العذاب بذنب غيره، وقال بالظلم والجور. وقال له الفضل بن عطية، ما معناه يرحمك الله؟ قال أبو حنيفة: هذا عندنا في ولد زنى خاص كان يعمل عمل والديه، وكان يقرن إلى ذلك أعمالاً سيئة من القتل والسرقة إلى غير ذلك؛ فقيل: هو شر الثلاثة إذا كان ما عمل والداه من الزنى غيرَ كفر، وكان عمله كفراً فكان الكفر شراً من الزنى، فقيل: هو شر الثلاثة. قال: فقال الفضل بن عطية: هذا العلم!! وقال لابنه محمد: سمعت؟! فقال أبو حنيفة: يا محمد من طلب الحديث ولم يطلب تفسيره ومعناه ضاع سعيه وصار ذلك وبالاً عليه. قال: فكان محمد بن الفضل بعد ذلك يكثر الاختلاف إلى أبي حنيفة[1].

وقال رحمه الله تعالى: مثل من يطلب الحديث ولا يتفقه مثل الصيدلاني يجمع الأدوية ولا يدري لأيّ داء هي حتى يجيء الطبيب. وهكذا طالب الحديث لا يعرف وجه حديثه حتى يجيء الفقيه[2].

وكان له رحمه الله تعالى مشاركة في أصول الحديث، من

---

(١) مناقب الموفق /٢: ١٦٠/.

(٢) محاضرات في الفقه الإسلامي الجزء الثالث الإمام الأعظم أبو حنيفة /٣: ١٧١/.

معرفة الرجال وأحوالهم، وروايتهم عن شيوخهم، ورواية تلامذتهم عنهم، وكانت له قواعد تناقلتها كتب أصول الحديث عن رجال هذا الفن.

وقد عقد الشيخ المحدِّث مسعود بن شيبة السندي في كتابه «التعليم» فصلاً خاصاً للكلام في هذا الباب، فقال: واعلم أن أبا حنيفة قد قُبل قوله في الجرح والتعديل، وتلقاه علماء هذا الفن وعملوا به، كتلقيهم عن الإمام أحمد والبخاري وابن معين وغيرهم، وهذا يدلك على عظمة شأنه وسعة علمه وسيادته، فمن ذلك ما رواه الترمذي في كتابه (العلل) من الجامع الكبير: حدثنا محمود بن غيلان عن جرير عن يحيى الحِمَّاني، سمعت أبا حنيفة يقول: ما رأيت أكذب من جابر الجعفي ولا أفضل من عطاء بن أبي رباح. وروينا في (المدخل لمعرفة دلائل النبوة) للبيهقي الحافظ بسنده عن عبد الحميد الحماني، سمعت أبا سعيد الصَّغاني وقام إلى أبي حنيفة وقال: يا أبا حنيفة، ما تقول في الأخذ عن الثوري؟ فقال: اكتب عنه فإنه ثقة، ما خلا أحاديثه إلى إسحاق بن الحارث وحديث جابر الجعفي.

وقال أبو حنيفة: طلق بن حبيب كان يرى القدر. وقال: زيد بن عياش ضعيف، وقال سُويد بن سعيد عن سفيان بن عيينة قال: أول من أقعدني للحديث أبو حنيفة، قدمتُ الكوفة، فقال أبو حنيفة: إن هذا أعلم الناس بحديث

عمرو بن دينار، فاجتمعوا عليّ فحدثتهم. وقال أبو حنيفة: لعن الله عمرو بن عُبيد ـ المعتزلي ـ فإنه فتح للناس باباً إلى علم الكلام. وقال أبو حنيفة: قاتل الله جَهْم بن صفوان ومُقاتل بن سليمان، هذا أفرط في النفي ـ نفي صفات الله تعالى ـ وهذا أفرط في التشبيه ـ تشبيه الله بخلقه كما هو شأن المجسمة ـ. قال أبو يوسف: قال أبو حنيفة: لا ينبغي للرجل أن يحدِّث الحديث إلاّ ما حفظه من يوم سمعه إلى يوم يحدِّث به. قال الشيخ مسعود: ولهذا قلَّت رواية أبي حنيفة لهذه العلة، لا لعلة أخرى زعمها المتحاملون عليه. وقال أبو عاصم: سمعت أبا حنيفة يقول: القراءة جائزة على المحدث ـ يعني عرض الكتب ـ. قال: وسمعت مالك بن أنس وسفيان وسألت أبا حنيفة عن الرجل يقرأ عليه الحديث يقول: أخبرنا أو كلاماً هذا معناه فقالوا: لا بأس[١].

أقوال الأعلام المحدّثين فيه

ألف الإمام الحافظ أبو عبد الله الذهبي كتاباً في طبقات الحفاظ، وجعل فيه ترجمة محدودة للإمام وصاحبيه[٢]، مما يدل على أن الإمام الذهبي يعدّ الإمام أبا حنيفة رحمه الله

---

(١) كتاب التعليم. وقد طبع قريباً في باكستان بتحقيق المحدث الفقيه الشيخ عبد الرشيد النعماني دام في عافية.

(٢) أشار فيها إلى ترجمة مستقلة للإمام وصاحبيه، وقد طبعت بتحقيق الشيخ أبي الوفاء الأفغاني.

تعالى من الحفاظ. قال الذهبي في مقدمة طبقاته: هذه تذكرة بأسماء معدِّلي حملة العلم النبوي، ومن يُرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتصحيح والتزييف اهـ. فهذه شهادة من الإمام الذهبي على أن الإمام رحمه الله حافظ مجتهد في الحديث معدِّل حامل للعلم النبوي.

وقال علي بن المديني: أبو حنيفة روى عنه الثوري وابن المبارك وحماد بن زيد وهشيم ووكيع بن الجراح وعباد بن العوام وجعفر بن عون، وهو ثقة لا بأس به[1].

وقال أبو داود السجستاني صاحب السنن: إن أبا حنيفة كان إماماً، وإن مالكاً كان إماماً، وإن الشافعي كان إماماً. وقال ابن عبد البر: سئل يحيى بن معين وعبد الله بن أحمد الدورقي أيسمع من أبي حنيفة؟ فقال يحيى بن معين: هو فقيه، ما سمعت أحداً ضعَّفه، هذا شعبة بن الحجاج يكتب إليه أن يحدث بأمره، وشعبة شعبة[2]!!

وقيل ليحيى بن معين: يا أبا زكريا، أبو حنيفة كان يصدق في الحديث؟ فقال: نعم صدوق[3].

قال يزيد بن هارون: أدركت ألف رجل وكتبت عن

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر النمري القرطبي.
(٢) الانتقاء لابن عبد البر وفيه أقوال كثيرة لأئمة في الثناء على الإمام رحمه الله تعالى.
(٣) الانتقاء لابن عبد البر.

أكثرهم، فما رأيت فيهم أفقه ولا أورع ولا أعلم من خمسة: أولهم أبو حنيفة[1]. وقال مكي بن إبراهيم ـ أحد شيوخ البخاري ـ: كان أبو حنيفة يصدق في قوله وفعله[2]. وسئل يحيى بن معين هل حدَّث شعبة عن أبي حنيفة؟ قال: نعم. كان أبو حنيفة صدوقاً في الحديث والفقه، مأموناً على دين الله، وأثنى عليه[3]. وذكر الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: قال محمد بن سعد العوفي: سمعت ابن معين يقول: كان أبو حنيفة ثقة لا يحدِّث إلاّ بما يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظ[4].

وذكر الموفق في مناقبه بسنده إلى يحيى بن معين قال: سمعت يحيى القطان يقول: جالسنا والله أبا حنيفة، وسمعنا منه، وكنت والله إذا نظرت إليه عرفت في وجهه أنه يتقي الله عز وجل[5]. وقال إمام الجرح والتعديل يحيى بن سعيد القطان: إنه والله لأعلم هذه الأمة بما جاء عن الله ورسوله[6]. وقال مكي بن إبراهيم: كان أبو حنيفة زاهداً

---

(١) الانتقاء لابن عبد البر.

(٢) مناقب الموفق المكي.

(٣) قلائد عقود العقيان (ق: ٧١).

(٤) تهذيب التهذيب /١٠: ٤٥/ وانظر الخيرات الحسان، وإنجاء الوطن.

(٥) مناقب الموفق /١: ١٦١/.

(٦) مقدمة التعليم.

عالماً، راغباً في الآخرة، صدوق اللسان، أحفظ أهل زمانه[1]. وقال الإمام أبو جعفر الطحاوي في «مغاني الأخيار من رجال الآثار»: أبو حنيفة الإمام الأعظم ثقة ثبت فقيه مشهور. وقال الثوري رحمه الله تعالى: إن الذي يخالف أبا حنيفة يحتاج إلى أن يكون أعلى منه قدراً وأوفر علماً، وبعيد ما يوجد ذلك. وقال مكي بن إبراهيم ـ شيخ البخاري وأكثر ثلاثيات البخاري منه ـ: كان أعلم أهل زمانه[2].

قال الذهبي في تذكرة الحفاظ: المنطق والجدل وحكمة الأوائل لم يكن والله من علم الصحابة ولا التابعين ولا الأوزاعي والثوري ومالك وأبي حنيفة، بل كانت علومهم القرآن والحديث وشبيه ذلك[3].

قال الذهبي في ترجمة الإمام رحمهما الله تعالى: أبو حنيفة الإمام الأعظم، فقيه العراق، النعمان بن ثابت بن زوطى التيمي مولاهم الكوفي[4]. ولد عام ثمانين، رأى أنس بن مالك غير مرة لما قدم عليه الكوفة، رواه سيف بن سعد عن سيف بن جابر أنه سمع أبا حنيفة يقوله. وحدث عن عطاء ونافع وعبد

---

(١) مناقب الموفق /١: ٢١٣/.

(٢) إنجاء الوطن.

(٣) تذكرة الحفاظ ملخصاً /١: ١٩٢/.

(٤) مر في أول الكتاب قول حفيده ما وقع علينا رق قط والحفيد أدرى والله أعلم.

الرحمن بن هرمز الأعرج وعدي بن ثابت وسلمة بن كهيل وأبي جعفر محمد بن علي وقتادة وعمرو بن دينار وأبي إسحاق وخلق كثير[1].

أصوله في العمل بالنصوص

كان الإمام رحمه الله تعالى فقيهاً مجتهداً، حافظاً لكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ وفتاوى الصحابة وأقوالهم وأقوال التابيعن لهم بإحسان، ولم يكن مجرد راوية للحديث ووعاء له، لذا فقد أثر عنه قواعد هامة، تبعه عليها كثيرون في قبول النصوص وترتيبها عند تعارضها وتقديم بعضها على بعض عند التعارض وغير ذلك، مما كتب عنه بعدُ علماء الأصول تحت عنوان ترتيب الأدلة وما يماثله.

ولم يكن في ذلك مبتدعاً ـ معاذ الله إذ هو من التابعين ـ ولا صاحب هوى وغرض، وإنما كان سنده أقوال الصحابة وفتاويهم، وأقوال التابعين لهم بإحسان وفتاويهم، وأقوال أهل اللغة.

١ ـ هذا علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكرّم الله وجهه، يقدِّم القياس على خبر الواحد في المسألة التالية: سئل ابن مسعود رضي الله عنه عن امرأة مات زوجها ولم

(١) الرد المحكم ص ٨.

يفرض لها صداقاً، فقال: لم أر رسول الله ﷺ يقضي في ذلك، فاختلفوا إليه شهراً وألحوا، فاجتهد برأيه وقضى بأن لها مهر نسائها لا وكس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث، فقدم معقل بن يسار فشهد بأنه ﷺ قضى بمثل ذلك، ففرح ابن مسعود فرحة لم يفرحها قط. وكان سيدنا علي رضي الله عنه يخالفه في الصداق ويقول: لا صداق لها، ولا نقبل قول أعرابي من أشجع على كتاب الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة﴾ لكن الآية في الطلاق فقاس عليه الموت، فقدَّم القياس على خبر الواحد(1).

٢ ـ وهذا عمر بن الخطاب يردّ حديثاً بظاهر آية، لقد شهدت فاطمة بنت قيس عند عمر رضي الله عنه: أنها كانت مطلقة الثلاث، فلم يجعل لها رسول الله ﷺ نفقة ولا سكنى، فردّ عمر شهادتها، وقال: لا نترك كتاب الله ـ عَنَى قوله تعالى: ﴿لا تخرجوهن من بيوتهن﴾ ـ لقول امرأة لا ندري أحَفظت أم نسيت، لها النفقة والسكنى(2).

٣ ـ وهذا عمر رضي الله عنه استشار أصحابه في حد الخمر ـ والخبر رواه أصحاب الأصول ـ فقال عبد الرحمن بن

---

(١) رواه مسلم والترمذي. انظر الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي للشيخ محمد بن الحسن الحجوي /٢: ٤٢/.

(٢) المصدر نفسه.

عوف: أرى أن تجعله كأخفّ الحدود ـ يعني ثمانين ـ وفي الموطأ أن علياً رضي الله عنه رأى ذلك قائلاً: «من سكر هذى، ومن هذى افترى». ففي هذه القصة جاء الأخذ بقياس حدِّ الخمر على أخف الحدود الذي هو القذف وصيرورته ثمانين، وتقديمه على السنة التي كانت في زمنه عليه الصلاة والسلام، المقدرة في زمن أبي بكر رضي الله عنه بأربعين الثابتة في الصحيح[1].

٤ ـ وهؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ يختلفون في التمسك بظواهر النصوص أو المعنى المقصود من التشريع الحكيم، فقد أخذ ابن عباس بالأول حيث قال: إذا هلكت هالكة عن زوج وأبوين فللزوج نصف التركة وللأم ثلثها وللأب ما بقي، تمسكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث﴾. وقال زيد وبقية أعلام الصحابة. لها ثلث ما بقي عن الزوج نظراً للمعنى، لأنها هي والأب ذكر وأنثى ورثا بجهة واحدة، فللذكر مثل حظ الأنثيين كالأولاد[2].

قال الإمام الكوثري رحمه الله تعالى: ومن ظن بأبي حنيفة أنه قليل الحديث أو كثير الأخذ بالأحاديث الضعيفة جهل ذلك كله، وجهل شروط قبول الأخبار عند الأئمة، ووزن علوم أئمة الاجتهاد بميزانه الخاص الذي ربما يكون مختل

---

(١) الفكر السامي /٢: ١٣٦/.

(٢) المصدر نفسه /٢: ٦١/.

العيار. وللإمام أصول ناضجة في باب استنباط الأحكام ربما يرميه بكل ما تقدم من جهل ذلك..

ومن تلك الأصول قبول مرسلات الثقات: إذا لم يعارضها ما هو أقوى منها، والاحتجاج بالمرسل كان سنة متوارثة جرت عليه الأمة في القرون الفاضلة، حتى قال ابن جرير: رد المرسل مطلقاً بدعة حدثت في رأس المائتين اهـ. كما ذكره الباجي في أصوله وابن عبد البر في التمهيد وابن رجب في شرح علل الترمذي. بل ترى البخاري يحتج في صحيحه بمراسيل كما يحتج بها في جزء القراءة خلف الإمام وغيره، بل عند مسلم في صحيحه مراسيل كما تجد بيان ذلك في «فتح الملهم شرح صحيح مسلم لمولانا المحدث النعماني» ومن ضعف بالإرسال نبذ شطر السنة المعمول بها.

ومن أصول أبي حنيفة عرض أخبار الآحاد على الأصول المجتمعة عنده بعد استقرائه مواد الشرع، فإذا خالف خبر الآحاد تلك الأصول يأخذ بالأصل عملاً بأقوى الدليلين، ويعدّ الخبر المخالف له شاذاً. ولذلك نماذج كثيرة في «معاني الآثار» للطحاوي، وليس في ذلك مخالفة للخبر الصحيح وإنما فيه مخالفة لخبر بدت علة فيه للمجتهد. وصحة الخبر فرع خلوه من العلل القادحة عند المجتهد.

ومن أصوله أيضاً: عرض أخبار الآحاد على عمومات الكتاب وظواهره، فإذا خالف عاماً أو ظاهراً في الكتاب،

أخذ بالكتاب وترك الخبر عملاً بأقوى الدليلين أيضاً، لأن الكتاب قطعي الثبوت وظواهره وعموماته قطعية الدلالة عنده، لأدلة ناهضة مشروحة في مفصلات كتب الأصول كفصول أبي بكر الرازي، وشامل الإتقاني، وأما إذا لم يخالف عاماً أو ظاهراً في الكتاب، بل كان بياناً لمجمل فيه، فيأخذ به حيث لا دلالة فيه بدون بيان، ولا يدخل هذا في باب الزيادة على الكتاب بخبر الآحاد، وإن توهم ذلك بعض من تعوَّد التشغيب.

ومن أصوله أيضاً في الأخذ بخبر الآحاد أن لا يخالف السنة المشهورة، سواء كانت سنة فعلية أو قولية عملاً بأقوى الدليلين أيضاً.

ومن أصوله أيضاً في الأخذ بذلك أن لا يعارض خبراً مثله، وعند التعارض يرجِّح أحد الخبرين على الآخر بوجوه ترجيح تختلف أنظار المجتهدين فيها، ككون أحد الراويين فقيهاً أو أفقه بخلاف الآخر.

ومن أصوله أيضاً: أن لا يعمل الراوي بخلاف خبره كحديث أبي هريرة في غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعاً، فإنه مخالف لفتيا أبي هريرة، فترك أبو حنيفة العمل به لتلك العلة، ومعه في الإعلال بمثل ذلك كثير من السلف، كما نجد نماذج من ذلك في «شرح علل الترمذي» لابن رجب،

وإن ارتأى خلاف ذلك أناس ممن فقههم أقرب إلى الظاهرية.

ومن أصوله أيضاً: رد الزائد متناً كان أو سنداً إلى الناقص، احتياطاً في دين الله كما ذكره ابن رجب، وإغفال هذا الأصل عند بعض متأخري أصحابنا في مناقشتهم مع المخالفين من قبل إلزام الخصم بما يراه هو.

ومن أصوله أيضاً: عدم الأخذ بخبر الآحاد فيما تعم به البلوى، فلا يكون طريق ثبوت ذلك غير الشهرة والتواتر، ويدخل في ذلك الحدود والكفارات التي تدرأ بالشبهة.

ومن أصوله: أن لا يترك المختلفين في الحكم من الصحابة الاحتجاجَ بالخبر الذي رواه أحدهم.

ومن أصوله أيضاً في خبر الآحاد: أن لا يسبق طعن من السلف عليه.

ومنها: الأخذ بأخف ما ورد في الحدود والعقوبات عند اختلاف الروايات.

ومنها: استمرار حفظ الراوي لمرويه من آن التحمل إلى الأداء من غير تخلل نسيان.

ومنها: عدم تعويل الراوي على خطه ما لم يذكر مرويه.

ومنها: الأخذ بالأحوط عند اختلاف الروايات التي في الحدود التي تدرأ بالشبهات، كأخذه برواية قطع السارق بما

ثمنه عشرة دراهم، دون رواية ربع دينار من حيث إنه ثلاثة دراهم، فتكون رواية عشرة دراهم أحوط وأجدر بالثقة، حيث لم يعلم المتقدم من المتأخر حتى يحكم بالنسخ لأحدهما.

ومنها: الأخذ بخبر تكون الآثار أكثر في جانبه.

ومنها: عدم مخالفة الخبر للعمل المتوارث بين الصحابة والتابعين في أيّ بلد نزله هؤلاء، دون اختصاص بمصر دون مصر. كما أشار إلى ذلك الليث بن سعد فيما كتب إلى مالك.

وله أصول أخرى من أمثال ما سبق، تحمله على الإعراض عن كثير من الروايات عملاً بالأقوى[1].

وقال الإمام محمد بن يوسف الصالحي الشافعي ـ تلميذ الإمام السيوطي ومؤلف السيرة المعروفة بالسيرة الشامية ـ في كتابه النافع «عقد الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان» في الفصل الثالث، منه ما نصه:

قال ابن عبد البر في كتاب الكنى: كان مذهب الإمام أبي حنيفة في أخبار الآحاد أن لا يقبل ما خالف الأصول المجمع عليها، فأنكر عليه أصحاب الحديث وأفرطوا[2]. وقال في

(١) تأنيب الخطيب ص ٢٢٢ ـ ٢٢٥.
(٢) لفظه في الانتقاء هكذا: كان يذهب أبو حنيفة إلى عرض أخبار الآحاد على ما اجتمع عليه من الأحاديث ومعاني القرآن، فما شذ عن ذلك رده وسماه شاذاً.

كتاب ـ «العلم» الذي لم يصنف في بابه مثله ـ:

ليس أحد من علماء الأمة يثبت حديثاً عن رسول الله ﷺ ثم يرده، دون ادّعاء نسخ ذلك بأثر مثله أو بإجماع أو بعمل متوارث، يجب على أصله الانقياد إليه أو طعن في سنده، ولو فعل ذلك أحد لسقطت عدالته فضلاً عن أن يُتخذ إماماً، ولزمه اسم الفسق، ولقد عافاهم الله تعالى من ذلك ا هـ.

وقال غيره: ترك الإمام أبو حنيفة رحمه الله العمل بحديث آحاد، وقدَّم القياس عليها[1].

واعتذر عنه بأمور.

الأول: عدم اطّلاعه على بعضها وفيه بُعد.

الثاني: أن يكون خبر الآحاد مخالفاً لعموم الكتاب أو ظاهره، وهو لا يرى تخصيص عموم القرآن أو نسخه بخبر الواحد، لأن عمومات الكتاب وظواهره حيث أفادت اليقين ـ عنده ـ كالنصوص لا يجوز تخصيصها ومعارضتها، لأن فيه ترك العمل بالأقوى من الدليل بما هو أضعف منه، وذلك لا يجوز. مثال ذلك: «الحرم لا يعيذ فاراً»[2] يخالف عموم قوله

(١) تقديم القياس على الخبر ليس مما يقول به أبو حنيفة، بل بموافقة القياس يرجح خبراً على خبر؛ وهذا غير ذلك، وسيأتي من الصالحي نفسه الرد على هذا الفرية.

(٢) حديث «إن الله حرم مكة» أخرجه الستة، وفي آخره قول عمرو بن سعيد ـ قائد الجيش إلى مكة ضد ابن الزبير ـ: (الحرم لا يعيذ عاصياً ولا فاراً بدم) فلا يكون حديثاً.

تعالى: ﴿ومن دخله كان آمناً﴾، وقوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»[1] يخالف عموم قوله تعالى: ﴿فاقرؤوا ما تيسر من القرآن﴾، وحديث التسمية في الوضوء ـ على فرض صحته ـ يخالف قوله تعالى ﴿إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم﴾ فلا يترك العمل بالكتاب بهذه الأحاديث.

الثالث: أن يكون مخالفاً للسنة المشهورة، لأن الخبر المشهور فوق خبر الواحد، حتى جازت الزيادة به على الكتاب، ولم تجز بخبر الواحد؛ فلا يجوز ترك الأقوى بالأضعف فإنه ورد مخالفاً للحديث المشهور أن النبي ﷺ قال: «البينة على المدّعي واليمين على من أنكر»[2]. وبيان المخالفة من وجهين:

أحدهما: أن الشرع جعل الإيمان في جانب المنكر دون المدَّعي، لأن اللام تستدعي استغراق الجنس، فمن جعل يمين المدَّعي حجة، فقد خالف النص المشهور ولم يعمل بمقتضاه وهو الاستغراق.

والثاني: أن الشرع جعل الخصوم قسمين: قسماً مدعياً وقسماً منكراً، والحجة قسمين: قسماً بينة، وقسماً يميناً، وحصر جنس اليمين على من أنكر، وجنس البينة على

---

(١) أخرجه الستة وأحمد.

(٢) أخرجه البيهقي عن ابن عباس مرفوعاً، وأخرج الشيخان وغيرهما بمعناه بطرق كثيرة.

المدَّعي، وهذا يقتضي قطع الشركة والجمع بين البينة واليمين في جانب، والعمل بالشاهد واليمين يوجب ترك العمل بموجب الخبر المشهور فيكون مردوداً.

هذا ما قرره الإمام عبد العزيز (البخاري) في (التحقيق)، وعبر غيره عن هذا الحكم بأن يكون في أحاديث الآحاد زيادة على القرآن، فالقرآن يقول: ﴿واستشهدوا شهيدين من رجالكم، فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء﴾ فيكون الشاهد واليمين زيادة على الكتاب.

الرابع: كون راوي الحديث غير فقيه، وهذا مذهب عيسى ابن أبان[1] وتابعه كثير من المتأخرين، وردوا بذلك حديث أبي هريرة في المصرّاة[2]، وقال أبو الحسن الكرخي ومن تابعه: ليس فقه الراوي شرطاً لتقديم الخبر على القياس، بل يقبل خبر كل عدل ضابط إذا لم يكن مخالفاً للكتاب أو السنة المشهورة، ويقدم على القياس. قال صدر الإسلام أبو اليسر: وإليه مال أكثر العلماء، وبسط الكلام في تقوية ذلك هو وصاحب (التحقيق) بما يراجع من كلاميهما. قال صاحب

---

(١) إنما يؤثر كون الراوي فقيهاً حين ترجيح روايته على رواية غيره، وقبول روايته بالمعنى، بخلاف الراوي غير الفقيه فإنه مظنة غلط في الموضعين.

(٢) تقدم طريق تقديم حديث «الخراج بالضمان» على حديث المصراة من عشرة أوجه ص ١٤٥.

(التحقيق): وقد عمل أصحابنا بحديث أبي هريرة فيمن أكل أو شرب ناسياً[1] وإن كان مخالفاً للقياس، حتى قال أبو حنيفة: لولا الرواية لقلت بالقياس.

وقد ثبت عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال: ما جاءنا عن الله عز وجل وعن رسول الله ﷺ فعلى الرأس والعين. ولم ينقل عن أحد من السلف اشتراط فقه الراوي، فثبت أنه قول محدث. قال الإمام عبد العزيز في (التحقيق): كان أبو هريرة فقيهاً ولم ينقص شيئاً من أسباب الاجتهاد، فقد كان يفتي في زمن الصحابة، وما كان يفتي في ذلك الزمان إلاّ من كان فقيهاً مجتهداً. وقال محيي الدين القرشي في آخر طبقاته: أبو هريرة رضي الله عنه من فقهاء الصحابة، وذكره ابن حزم في الفقهاء من الصحابة. وقد جمع شيخنا شيخ الإسلام تقي الدين السبكي جزءاً في فتاوى أبي هريرة سمعته منه اهـ.

وأجابوا عن حديث المصراة بأشياء أخر، ذكر بعضها القرشي في آخر طبقاته.

---

(١) أخرجه الستة عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني أكلت وشربت ناسياً وأنا صائم، فقال رسول الله ﷺ: «الله أطعمك وسقاك» وهذا لفظ أبي داود ولفظ الباقين: (من نسي وهو صائم فأكل وشرب، فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه).

الخامس: عمل الراوي بعدما روى حديثاً بخلاف ما رواه، لأن الراوي إذا عمل بخلاف ما روى، فالعبرة عندهم بما رأى لا بما روى[1]. لأن الراوي المؤتمن العدل إذا روى حديثاً عن رسول الله ﷺ وعمل بخلافه؛ دل على شيء ثبت عنده: إما نسخ، وإمّا معارضة، وإما تخصيص وغير ذلك من الأسباب. مثال ذلك ما روى الشيخان عن أبي هريرة مرفوعاً من حديث غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعاً إحداهن بالتراب، وأبو هريرة من مذهبه غسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاثاً. قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد: هو الصحيح عن أبي هريرة من قوله، وقد روى الشيخان أيضاً من حديث ابن عباس مرفوعاً: «من بدَّل دينه فاقتلوه» وصح من قوله: «إن المرأة لا تقتل إذا ارتدت».

السادس: كونه خبر واحد فيما تعم به البلوى[2] ويحتاج كل واحد إلى معرفته، لأن العادة تقتضي استفاضة نقل ما

---

(١) تفصيل ذلك في شرح المازري على البرهان. راجع عمدة القاري شرح البخاري /١: ١٥٤/.

(٢) وعموم البلوى لا يتحقق إلّا فيما لا تبرأ الذمة إلّا بمعرفته، فلا يجري في مثل رفع اليدين عند الركوع، ولفظ الإقامة ونحو ذلك، مما اختلف فيه الأئمة من المسائل التي لا وجوب فيها، فإن الأدلة تفيد التخيير بين الأخذ بهذا والأخذ بذاك، فيكون الخلاف في تعيين الأفضل، كما نص على ذلك الجصاص في أحكام القرآن، فلا يكون مما يشمله عموم البلوى.

تعم به البلوى. لأن النبي ﷺ لا يقتصر فيما تعم به البلوى على مخاطبة واحد؛ بل يلقيه إلى عدد يحصل به التواتر والشهرة مبالغةً في إشاعته لحاجة الخلق إليه. مثاله حديث الجهر بالبسملة وهو مما رواه أبو هريرة أن النبي ﷺ: «كان يجهر بالبسملة» فإنه لما شذَّ مع لزوم اشتهار الحادثة لم يعمل به[١]. وحديث مسّ الذكر الذي روته بُسر فإنه شاذ لانفرادها بروايته مع عموم الحاجة إلى معرفته، وأحاديث غيرها مضطربة، فدل ذلك على ضعفه، إذ القول بأن النبي ﷺ خصها بتعليم هذا الحكم ولم يعلم سائر الصحابة مع شدّة الحاجة شبه المحال. نقله في (التحقيق) عن شمس الأئمة.

السابع: كونه ورد في الحدود والكفارات، لأنها تسقط بالشبهة ويحتمل أن راويه كذب أو سها أو أخطأ إذا انفرد، فكان ذلك شبهة في درء الحد، هذا مذهب الإمام الكرخي (لكنه غير مرضي).

الثامن: كونه خالف القياس الجلي[٢].

التاسع: معارضة حديث آخر ثابت عنده يؤيده القياس.

---

(١) على أكبر تنزل فإن حديث نعيم بن المجمر عن أبي هريرة أمثل ما ورد في الجهر بالبسملة، ومع ذلك هو معلول بما في نصب الراية /١ : ٣٣٦/ والموقوف هو الثابت.

(٢) هذا قول مالك وأبي الحسين البصري لا قول أبي حنيفة، والتفصيل في (تحرير) ابن الهمام.

العاشر: طعن بعض السلف فيه.

الحادي عشر: أن لا يكون متروك المحاجة به عند ظهور الاختلاف فيما بينهم، فيكون مردوداً عند بعض الحنفية المتقدمين وعامة المتأخرين، لأن الصحابة هم الأصول في نقل الدين، لم يتهموا بترك الاحتجاج بما هو حجة، والاشتغال بما ليس حجة، مع أن عنايتهم بالحجج أقوى من عناية غيرهم، فترك المحاجة والعمل به عند ظهور الاختلاف فيهم دليل ظاهر على سهو من رواه بعدهم، أو أنه منسوخ. ومثاله ما روي عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ أنه قال: «الطلاق بالرجال» مع أن الصحابة اختلفوا في هذه المسألة: فذهب عمر وعثمان وزيد وعائشة إلى أن الطلاق معتبر بحال الرجل في الرق والحرية كما هو مذهب الشافعي، ومذهب علي وابن مسعود إلى أنه معتبر بحال المرأة كما هو مذهب الحنفية، وعن ابن عمر أنه يعتبر بمن رق منهما، حتى لا يملك عليها ثلاث طلقات إلّا إذا كانا حرين. وأنهم تكلموا في هذه المسألة بالرأي، وأعرضوا عن الاحتجاج بهذا الحديث، مع أن راويه ـ وهو زيد ـ منهم، فدل ذلك على أنه غير ثابت أو منسوخ، ولئن ثبت فهو مؤول بأن: إيقاع الطلاق إلى الرجال.

فبمقتضى هذه القواعد ترك الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى العمل بأحاديث كثيرة من الآحاد، وأبى الله تعالى إلّا

عصمته مما قال فيه أعداؤه وتنزيهه عما نسبوه إليه. والحق أنه لم يخالف الأحاديث عناداً بل خالفها اجتهاداً لحجج واضحة ودلائل صالحة، وله بتقدير الخطأ أجر وبتقدير الإصابة أجران. والطاعنون إما حساد أو جهال بمواقع الاجتهاد. قال أبو محمد بن حزم: جميع الحنفية مجمعون على أن مذهب أبي حنيفة أن ضعيف الحديث عنده أولى من الرأي. ومما يدل على اعتنائه بالأحاديث، أنه قدَّم العمل بالأحاديث المرسلة على العمل بالرأي، فأوجب الوضوء من القهقهة، والقهقهةُ ليست بحدث في القياس، وإنما ترك القياس للخبر، ولم يوجبه في صلاة الجنازة وسجود التلاوة، لأن النص لم يرد إلّا في صلاة ذات ركوع وسجود فاقتصر على مورد النص.

ومن هذا الباب أنه إذا أكل الصائم أو شرب أو جامع ناسياً لم يفطر، والقياس الفطر لوجود ما يضاد الصوم ـ وهو قول مالك ـ وترك أبو حنيفة هذا القياس لحديث «تم على صومك»[1] وقدَّم قول الصحابي على الرأي لاحتمال سماعه عن النبي ﷺ.

ولا يجوز الاعتقاد أنه يقدِّم الرأي والقياس على الأحاديث الصحيحة بلا حجة واضحة. قال المحققون: لا يستقيم الحديث إلّا باستعمال الرأي فيه، بأن يدرك معانيه الشرعية

(١) في المغرب: تم صومك: أمضه.

التي هي مناط الأحكام، ولا يستقيم العمل بالرأي إلاّ بانضمام الحديث إليه. ا هـ.

قال الكوثري رحمه الله تعالى: انتهى ما نقلناه من كلام الحافظ محمد بن يوسف الصالحي الشافعي في (عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان) قلت: والتعليقات التي قيدناها ـ أثناء هذه المقولة ـ هي تعليقات المحقق الفقيه الكوثري رحمه الله تعالى[1].

* * *

(١) النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة ص ٢٦٠ ـ ٢٦٥.

الفصل الخامس

دفع شبهات بحقائق



دفع شبهات بحقائق

تمهيـــد:

أرى قبل أن أعرض لما قيل في الإمام رحمه الله تعالى من شبهات وأقوال أن أقدم بما يلي:

١ - كانت سنة السلف الصالح عدم التعرض للعلماء المشهود لهم بالخير والبر والتقوى بظنون وأوهام وجهالات، فإن لحوم العلماء مسمومة، ويخشى على صاحبها - كما قيل - من سوء الخاتمة؛ ولعمر الله إن الإمام أبا حنيفة وأئمة المذاهب المعتبرة من السلف الصالح، الذي اختار الله تعالى بقاء ذكرهم الجميل، وأن يجعل مذاهبهم مذاهب الأمة في التقرب إليه سبحانه بالعبادات وسائر الطاعات.

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى[1]: (فصل) في النهي الأكيد والوعيد الشديد لمن يؤذي أو ينتقص الفقهاء والمتفقهين، والحث على إكرامهم وتعظيم حرماتهم. ثم قال: قال الله تعالى: ﴿ومن يعظِّم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب... والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا، فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً﴾. وثبت في صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن الله عزّ وجل قال: من آذى ولياً فقد آذنته بالحرب» وروى الخطيب البغدادي عن الشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهما، أنهما قالا: «إن لم تكن الفقهاء أولياء الله فليس لله ولي» وفي كلام الشافعي: «الفقهاء العاملون». وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: «من آذى فقيهاً فقد آذى رسول الله ﷺ، ومن آذى رسول الله ﷺ فقد آذى الله عزّ وجل». وفي الصحيح عنه ﷺ: «من صلى الصبح فهو في ذمة الله، فلا يطلبنَّكم الله بشيء من ذمته». وفي رواية: «فلا تخفروا الله في ذمته» وقال الإمام الحافظ أبو القاسم ابن عساكر رحمه الله: اعلم يا أخي ـ وفقني الله وإياك لمرضاته، وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته ـ أن لحوم العلماء مسمومة، وعادة الله في هتك أستار منتقصيهم معلومة، وأن من أطلق لسانه في العلماء بالثلب بلاه الله قبل موته بموت القلب؛ ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة، أو يصيبهم عذاب

---

(١) المجموع /١: ٤٠ ـ ٤١/.

أليم﴾. اهـ.

٢ ـ قال الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا، اجتنبوا كثيراً من الظن، إن بعض الظن إثم﴾ قال أهل التفسير: الظن الذي نهينا عنه هو: ظن السوء بأهل الخير والصلاح، ولا ريب أن الإمام أبا حنيفة وباقي أئمة المذاهب المعتبرة في أعلى درجات الخير والصلاح.

وإنما أورد هذه الشبه والأقوال مضطراً ـ فما أحب بطبعي الخلاف والقيل والقال ـ لأدفع سوء ظن، أو جهلاً من بعض الناس في الإمام الأعظم رحمه الله تعالى. وأرى أنه لا ضير عليّ في هذا بل فيه خير بإذنه تعالى، فقد أورد الله تعالى ـ وله المثل الأعلى ـ في القرآن العظيم شبه الكافرين فيه سبحانه، وفي علمه وقدرته بإيجاز شديد ثم كذَّبها، وأورد شبه الكافرين في نبيِّه ﷺ بإيجاز كذلك وردها بما هو مقنع لكل من ألقى السمع وهو شهيد.

وأسأل الله تعالى الخير والرشاد والسداد لي وللقراء الكرام. وأن يرزقنا جميعاً صدق النية وحسن الظن بأهل العلم والتقوى في هذه الأمة.

٣ ـ إن الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى ورضي عنه قد تجاوز القنطرة، وهو من كبار الأئمة المشهود لهم بالعدالة والضبط، فلا يضره قول القائلين فيه، ولا تؤثر عليه شبهات المشتبهين، لقد أجمع السلف من التابعين، ومن بعدهم من

قادة المتكلمين في الرجال وكبار النقاد فيه، وأمراء المؤمنين في الحديث، على الثناء عليه في الفقه والزهد وخوف الله تعالى، والصدق الحفظ والنصح لهذه الأمة، فقد أثنى عليه. شيوخ البخاري وشيوخ شيوخه، مثل علي بن المديني، ويحيى بن معين، ويحيى بن سعيد القطان، ومكي بن إبراهيم، ووكيع بن الجراح، وشعبة بن الحجاج، والفضل بن دُكين، وسفيان الثوري، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وجعفر الصادق، وعبد الله بن المبارك، في خلق كثير لا يحصون بسهولة.

ثم أقول:

١ - شبهة. قال بعضهم: إن الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى لم يخرِّج له البخاري ومسلم وباقي الستة[١]، فهذا دليل على عدم اعتبارهم له، أو كونه ليس من علماء الحديث.

حقيقة: علماء الحديث قد خرجوا لمن خشَوا فوات حديثه إذا تركوا روايته، ولم يرووا أو لم يكثروا عمن له تلامذةٌ يروون حديثه ويتناقلونه، ثم إن الإمام كما سبق كان جلّ انصرافه لفهم الحديث ومعرفة دلالته، ومعرفة ناسخه ومنسوخه ومطلقه ومقيده وعامه ومخصوصه؛ لا إلى رواية

---

(١) بل روى له الترمذي في كتاب/ العلل/ وكذا النسائي روى حديثاً بسند فيه الإمام، وغيره، كما سيأتي بإذن الله تعالى.

الحديث والتحديث به فقط. قال الإمام الكوثري رحمه الله تعالى[1]: ومما يلفت إليه النظر أن الشيخين لم يخرجا شيئاً من حديث الإمام أبي حنيفة، مع أنهما أدركا صغار أصحابه وأخذا عنهم، ولم يخرِّجا أيضاً من حديث الإمام الشافعي، مع أنهما لقيا بعض أصحابه، ولا أخرج البخاري من حديث أحمد إلّا حديثين: أحدهما تعليقاً، والآخر بواسطة؛ مع أنه أدركه ولازمه ولا أخرج مسلم في صحيحه عن البخاري شيئاً مع أنه لازمه ونسج على منواله، ولا عن أحمد إلّا قدر ثلاثين حديثاً، ولا أخرج أحمد في مسنده عن مالك عن نافع بطريق الشافعي - وهو أصح الطرق، أو من أصحها - إلّا أربعة أحاديث، وما رواه عن الشافعي بغير هذا الطريق لا يبلغ عشرين حديثاً، مع أنه جالس الشافعي وسمع موطأ مالك منه. وعُدَّ من رواة القديم.

والظاهر من دينهم وأمانتهم أن ذلك من جهة أنهم كانوا يرون أحاديث هؤلاء في مأمن من الضياع، لكثرة أصحابهم القائمين بروايتها شرقاً وغرباً، وجل عناية أصحاب الدواوين بأناس من الرواة ربما كانت تضيع أحاديثهم لولا عنايتهم بها، لأنه لا يستغني من بعدهم عن دواوينهم في أحاديث هؤلاء دون هؤلاء.

---

(١) في تعليقه على كتاب /شروط الأئمة الخمسة/ للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي /ص ٦٠ وما بعد/.

ومن ظن أن ذلك كان لتحاميهم عن أحاديثهم، أو لبعض ما في كتب الجرح من الكلام في هؤلاء الأئمة؛ كقول الثوري في أبي حنيفة، وقول ابن معين في الشافعي، وقول الكرابيسي في أحمد، وقول الذهلي في البخاري ونحوها، فقد حمَّلهم شططاً. وهذا البخاري لولا إبراهيم بن معقل النسفي وحماد بن شاكر الحنفيان لكاد ينفرد الفربري عنه في جميع الصحيح سماعاً، كما كاد أن ينفرد إبراهيم بن محمد بن سفيان الحنفي عن مسلم سماعاً، بالنظر إلى طرق سماع الكتابين من عصور، دون طرق الإجازات، فإنها متواترة إليهما عند من يعتد بالإجازة، كما لا يخفى على من عني بهذا الشأن.

وما قاله العلامة ابن خلدون في مقدمة تاريخه من أن أبا حنيفة لتشدده في شروط الصحة، لم يصح عنده إلّا سبعة عشر حديثاً فهفوة مكشوفة، لا يجوز لأحد أن يغترّ بها، لأن رواياته على تشدده في الصحة لم تكن سبعة عشر حديثاً فحسب، بل أحاديثه في سبعة عشر سفراً، يسمى كل منها بمسند أبي حنيفة، خرجها جماعة من الحفاظ وأهل العلم بالحديث بأسانيدهم إليه، ما بين مقل منهم ومكثر، حسبما بلغهم من أحاديثه. وقلما يوجد بين تلك الأسفار سفر أصغر من سنن الشافعي رواية الطحاوي، ولا من مسند الشافعي برواية أبي العباس الأصم اللذين عليهما مدار أحاديث الشافعي.

وقد خدم أهل العلم تلك المسانيد جمعاً وتلخيصاً وتخريجاً وقراءة وسماعاً ورواية، فهذا الشيخ محدِّث الديار المصرية، الحافظ محمد بن يوسف الصالحي صاحب الكتب الممتعة في السيرة وغيرها يروي تلك المسانيد السبعة عشر عن شيوخ له، ما بين قراءة وسماع ومشافهة وكتابة بأسانيدهم إلى مخرجيها في كتبهم، في كتابه (عقود الجمان). وكذا يرويها بطرقٍ محدِّث البلاد الشامية الحافظ شمس الدين بن طولون في (الفهرست الأوسط) عن شيوخ له، سماعاً وقراءة ومشافهة وكتابة بأسانيدهم كذلك إلى مخرجيها، وهما كانا زيني القطرين في القرن العاشر، وكذلك حملة الرواية إلى قرننا هذا ممن لهم عناية بالسنة.

ولإشباع ذلك كله مقام آخر، إنما ذكرنا هذا عرضاً إزالة لما عسى أن يعلق بأذهان بعضهم من كلام ابن خلدون، وما تلك الأسانيد والكتب عن متناول أهل العلم ببعيد، وإن كنا في عصر تقاصرت فيه الهمم عن التوسع في علم الرواية، وكتاب (عقود الجواهر المنيفة) للحافظ المرتضى الزبيدي شذرة من أحاديث الإمام. وللحافظ محمد بن عابد السندي كتاب (المواهب اللطيفة على مسند أبي حنيفة) في أربع مجلدات أكثر فيه جداً من ذكر المتابعات والشواهد، ورفع المرسل ووصل المنقطع، وبيان مخرِّجي الأحاديث، والكلام في مسائل الخلاف. ومن ظن أن ثقات الرواة هم رواة الستة فقط فقد ظن باطلاً! وقد جمع الحافظ العلامة قاسم بن

قُطلُوبُغا الثقات من غير رجال الستة في مؤلف حافل يبلغ أربع مجلدات، وهو ممن أقرّ له الحافظ ابن حجر وغيره بالحفظ والإتقان، والله أعلم.

ومما ينبغي أن يعلم أنه ليس كل مشتغل بالحديث أهلاً للكلام في الرجال، فإن فيهم حملة لألفاظ الحديث الشريف دون تحقيق معانيه ومعرفة دلالاته ومراميه، وأمثال هؤلاء لا يبالى بمدحهم ولا بقدحهم.

قال الحافظ الذهبي في رسالته (بيان زغل العلم): وأما المحدثون فغالبهم لا يفهمون، ولا همة لهم في معرفة الحديث ولا في التدين به، بل الصحيح والموضوع عندهم بنسبة، وإنما همتهم في السماع على جهلة الشيوخ، وتكثير العدد من الأجزاء والرواية، فأيّ شيء ينفع السماع على جهلة المشيخة، الذين ينامون والصبيان يلعبون، والشبيبة يتحدثون ويمزحون، وكثير منهم ينعسون ويكابرون، والقارىء يصحِّف وإتقانه في تكثير (أو كما قال)، والرضع يتصاعقون، بالله خلونا ضحكة لأولي العقول. اهـ.

وقال ابن الجوزي في كتابه (تلبيس إبليس): واعلم أن عموم المحدِّثين حملوا ما يتعلق بصفات الباري سبحانه على مقتضى الحس، فشبهوا لأنهم لم يخالطوا الفقهاء، فيعرفوا حمل المتشابه على مقتضى المحكم، وقد رأينا في زماننا من يجمع الكتب منهم، ويكثر السماع ولا يفهم ما حصّل،

ومنهم من لا يحفظ القرآن ولا يعرف أركان الصلاة، فتشاغل هؤلاء على زعمهم بفروض الكفاية عن فروض الأعيان، وإيثار ما ليس بمهم على المهم[١].

وقال الخطيب البغدادي في كتابه (الفقيه والمتفقه)[٢]: وأكثر كتبة الحديث في هذا الزمان بعيد عن حفظه، خال عن معرفة فقهه، لا يفرقون بين معلَّل وصحيح، ولا يميزون بين معدل من الرواة ومجروح، ولا يسألون عن لفظ أشكل عليهم رسمه، ولا يبحثون عن معنى خفي عنهم علمه، مع أنهم قد أذهبوا في كتبه أعمارهم، وبعدت في الرحلة لسماعه أسفارهم، كل ذلك لقلّة بصيرة أهل زماننا بما جمعوه، وعدم فقههم بما كتبوه وسمعوه، ومنعهم نفوسهم عن محاضرة الفقهاء، وذمهم مستعملي القياس من العلماء، لسماعهم الأحاديث التي تعلَّق بها أهل الظاهر في ذم الرأي والنهي عنه والتحذير منه، وأنهم لم يميزوا بين محمود الرأي ومذمومه، بل سبق إلى نفوسهم محظور على عمومه، ثم قلدوا مستعملي الرأي في نوازلهم، وعولوا فيها على أقوالهم ومذاهبهم، فنقضوا بذلك ما أصَّلوه، واستحلوا ما كانوا حرموه. وحق لمن كانت هذه حاله أن يطلق فيه لقول، ويشنَّع عليه بضروب التشنيع. اهـ.

---

(١) تلبيس إبليس ص ١١١ ـ ١١٣.

(٢) الفقيه والمتفقه /٢: ٨١ ـ ٨٤/ وانظر (صفعات البرهان على صفحات العدوان) للكوثري رحمه الله تعالى.

٢ ـ شبهة: ذكر بعضهم أن البخاري قال في (تاريخه): أبو حنيفة ضعيف تركوا حديثه.

كشفها: سبق ذكر ثناء بعض شيوخ البخاري الكبار[١] على الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وهم معاصرون له ومقاربون، والبخاري عالم محدث مجتهد فقيه، له آراء واجتهادات. بثها في أبواب كتابه الصحيح، وقد تلمذ لأبي حفص الكبير الحنفي فقيه بخارى، ثم خرج في طلب الحديث مع ابنه أبي حفص الصغير، وقد رجع أبو حفص هذا إلى بلده واستمر البخاري في رحلته، حتى رفعه الله تعالى إلى ما رفعه من درجات وأعطاه من فضل ما أعطاه.

١ ـ لقد صحب الإمام البخاري رحمه الله تعالى بعض المتحاملين على الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، كالحميدي وإسماعيل بن عرعرة وغيرهما، وتأثر بأقوالهم فيه، ودوَّن في تاريخه ما سمعه من هؤلاء المجازفين[٢]. وقد لا يصح أن أبا

---

(١) ص ١٨٢. وقد ذكر هذا عن الإمام البخاري من يعدون أئمة في معرفة الرجال وفيهم المتشددون.

(٢) قال المحدث الفقيه الشيخ عبد الرشيد النعماني: حكي عن الحافظ زين الدين العراقي أن ابن أبي حاتم جمع في كتاب أوهام البخاري في التاريخ. وقال السخاوي ولابن أبي حاتم جزء كبير انتقد فيه على الإمام البخاري، انظر (ما تمس إليه الحاجة). وانظر مقدمة (لامع الدراري على البخاري) للشيخ المحدث محمد زكريا الكاندهلوي وأبو حنيفة وأصحابه المحدثون في الإجابة على =

حفص الكبير حين منع البخاري من الإفتاء في بلده قد أغضب البخاري ذلك، فأخذ يتحامل على الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى؛ ذلك لأن البخاري أرفع من ذلك وإن كان بشراً غير معصوم.

٢ ـ كان الإمام البخاري يرى أن الإيمان يزيد وينقص، مع العلم أنه لم يصحح حديثاً في ذلك، لأنه ليس فيه حديث صحيح، وكان الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى يرى: أن الإيمان عقيدة يمتلىء بها القلب فلا يتصور فيه زيادة، لأنه لا زيادة فوق اليقين ولا نقصان، لأنه إذا نقص فلا يبقى يقيناً[1].

وكان الإمام البخاري رحمه الله تعالى يقول: إنه لم يخرج في صحيحه لمن لا يقول بزيادة الإيمان ونقصه، مع أنه كان يروي عن بعض غلاة الخوارج، مثل عمران بن حِطّان الخارجي الذي أيد الظالم عبد الرحمن بن ملجم في قتل أمير المؤمنين، باب مدينة العلم وصهر النبي ﷺ على ابنته فاطمة، علي رضي الله عنهما، فقال:

يا ضربة من تقي ما أراد بها
إلّا ليبلغ عند الله رضواناً

= الحميدي ص ٢٧٥ وقد كذب محمد بن عبد الله بن الحكم الحميديَّ في كلامه في الناس. انظر طبقات السبكي ١/٢٢٤.

(١) وقد يأتي لهذا زيادة بيان إن شاء الله عند الكلام على عقيدة الإمام رحمه الله تعالى.

ومعاذ الله أن يتقرب إلى الله تعالى بقتل ابن عم رسول الله ﷺ، وأول صغير دخل في الإسلام، وأخيه ﷺ في الهجرة، رضي الله تعالى عنه وكرّم وجهه. وقد روى الإمام البخاري عن واحد وثمانين راوٍ من أهل الفرق المنحرفة، كما ذكرهم بأسمائهم الحافظ ابن حجر في (هدي الساري) والسيوطي في (تدريب الراوي).

٣ ـ كان الإمام البخاري يرى أن الأعمال جزء من الإيمان، ويرى الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى أن الإيمان هو عقد القلب على التصديق بالله تعالى والنطق بالشهادتين، أما الأعمال فليست جزءاً من الإيمان.

٤ ـ كان الإمام البخاري رحمه الله تعالى يرى أن تارك العبادات يعذب بالنار في الآخرة؛ على حين يرى الإمام رحمه الله تعالى أن من سلم له الإيمان وفعل المعاصي المختلفة ومات دون توبة، فإن أمره مؤخر إلى الله تعالى، إن شاء عذبه بها بعدله، وإن شاء عفا عنه فيها بفضله، كما قال تعالى: ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾. لذا نرى البخاري يقول في الإمام رحمه الله تعالى: رُمي بالإرجاء. فإن كان قصد الإمام البخاري به الإرجاء الذي هو إرجاء أمر المؤمنين إلى الله تعالى يقضي فيه بما يشاء، فذلك صحيح لأنه عقيدة أهل السنة، وإن كان يقصد به الإرجاء الذي يُعنى به أنه لا تضر معصية مع الإيمان بحال

ـ كما هو رأي الجهمية ومن وافقهم ـ فهذا مردود على قائله أياً كان، فإن حياة الإمام رحمه الله تعالى من عبادة الله تعالى وخوف منه وزهد وورع وحرص على مرضاة الله تعالى، ورسائله المدونة فيها عقيدة الإمام من الفقه الأكبر والفقه الأبسط، تردّ هذه الدعوة على الإمام وترفض قبولها عنه.

قال الإمام الكوثري رحمه الله تعالى: كان في زمن أبي حنيفة وبعده أناس صالحون، يعتقدون أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ويرمون بالإرجاء من يرى الإيمان: العقد والكلمة، مع أنه الحق الصراح بالنظر إلى حجج الشرع، قال الله تعالى: ﴿ولما يدخل الإيمان في قلوبكم﴾ وقال النبي ﷺ: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره» أخرجه مسلم عن عمر بن الخطاب، وعليه جمهور أهل السنة[1]. قال الآمدي: إن المعتزلة كانوا في الصدر الأول يلقبون من خالفهم في القدر مرجئة.

وروي عن عثمان البتي أنه كتب إلى الإمام رحمه الله تعالى وقال: أنتم مرجئة، فأجابه: بأن المرجئة على ضربين: مرجئة ملعونة وأنا منهم بريء، ومرجئة مرحومة وأنا منهم، وكتب فيه بأن الأنبياء كانوا كذلك، ألا ترى إلى قول عيسى

---

(١) تأنيب الخطيب ص ٤٤ والرفع والتكميل للشيخ عبد الحي اللكنوي بتحقيق المحدث الفقيه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ص ٢٣٠.

عليه السلام: ﴿إن تعذبهم فإنهم عبادك، وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم﴾. وقال عبد الشكور السالمي في «التمهيد»: ثم المرجئة على نوعين: مرجئة مرحومة وهم أصحاب النبي ﷺ، ومرجئة ملعونة وهم الذين يقولون بأن المعصية لا تضر والعاصي لا يعاقب. قال الذهبي في ميزان الاعتدال(١) في ترجمة مسعر بن كدام ـ بعد ذكر وثاقته ـ: ولا عبرة بقول السليماني: كان من المرجئة: مسعر وحماد بن أبي سليمان والنعمان وعمرو بن مرة وعبد العزيز بن أبي رَوّاد، وأبو معاوية، وعمر بن ذر، وسرد جماعة قلت ـ الذهبي ـ: الإرجاء مذهب لعدة من أجلة العلماء ولا ينبغي التحامل على قائله. وهذا الإرجاء معناه تأخير أمر المؤمن المذنب إلى الله تعالى في الآخرة إن شاء عذبه وإن شاء غفر له. فكلام البخاري في هذا الجانب إنما هو من قبل المذهب الذي مال إليه كل منهما، ولا مجال للرد بمخالفة المذهب فلكل وجهة هو موليها(٢). والله أعلم.

٥ ـ قال البخاري رحمه الله تعالى في حق الإمام رحمه الله تعالى: تركوا حديثه، وأضاف: روى عنه عباد بن العوام وابن المبارك وهُشيم ووكيع ومسلم بن خالد ومعاوية والمقرىء اهـ. إنَّ رجلاً روى عنه هؤلاء وأمثالهم، لا يقال فيه تركوا

---

(١) ميزان الاعتدال /٣: ١٦٣/.

(٢) سيأتي لهذا البحث زيادة بيان إن شاء الله تعالى في الكلام على عقيدة الإمام رحمه الله تعالى.

حديثه، ولا ينبغي ذلك!! وقد سبق لنا أن ذكرنا رواية سفيان الثوري وحماد بن زيد وكثيرين عنه. فانظره هناك.

هذا ما اجتمع لي من أسباب في كلام البخاري في الإمام رحمهما الله تعالى، وقد يكون معها اتهام بعض الجهال الإمام بالقول بالرأي في مقابل النصوص معاذ الله.

ومن هذا يظهر أن كلام البخاري في الإمام رحمهما الله تعالى إنما وقع بسبب الخلاف المذهبي لا غير، وذلك لا يعدّ قدحاً، ولا يجعل الإمام موضع اتهام بحال. قال المحدث الفقيه تاج الدين السبكي[1]: ومما ينبغي أن يُتفقد عند الجرح حالُ العقائد واختلافها بالنسبة إلى الجارح والمجروح، فربما خالف الجارح المجروح في العقيدة فجرحه لذلك. وقد أشار شيخ الإسلام وسيد المتأخرين تقي الدين بن دقيق العيد في كتابه «الاقتراح» إلى هذا، وقال: أعراض المسلمين حفرة من حفر النار، وقف على شفيرها طائفتان من الناس: المحدثون والحكّام. قلت: ومن أمثلة ما قدّمنا قول بعضهم في البخاري: تركه أبو زرعة وأبو حاتم من أجل مسألة اللفظ. اهـ.

قال الشيخ عبد الرشيد النعماني في رسالته النافعة «ما تمس إليه الحاجة من سنن ابن ماجه»: إن صنيع الإمام البخاري مع الإمام الأعظم يشبه صنيعه مع الإمام جعفر

(١) قاعدة في الجرح والتعديل ص ١٢ وقد أخرجها الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في رسالة مستقلة بتحقيقه وعنايته.

الصادق. قال الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمة الإمام جعفر: لم يحتج به البخاري واحتج به سائر الأئمة.

٣ ـ شبهة: قيل: إن الخطيب البغدادي ذكر أقوال كثيرين قدحوا في الإمام رحمه الله تعالى بأسانيد إلى قائليها.

كشفها: انظر «تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب» فسترى تلك الأسانيد ظالمة كاذبة، أو مخطئة، أو جاهلة وحاسدة، وحاشى أن يتكلم سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج وأمثالهما من الشيوخ؛ فضلاً عن أبي يوسف ومحمد وأمثالهما من تلاميذ الإمام فيه رحمه الله تعالى، فإن لهم جميعاً أقوالاً معروفة محفوظة صحيحة النسبة إليهم في الثناء على الإمام وذكر فضله رحمه الله تعالى.

وأقول: شأن أكثر المتقدمين من المؤلفين أن يوردوا الخبر بسنده صحيحاً كان أو غير صحيح، ويرون أنهم يخرجون من العهدة ولا يقعون في الإثم إذا ذكروا سنده، لذا نجد في تفسير الطبري آثاراً لا تصح، بل أحاديث لا تصح، ونجد في تاريخه كذلك أخباراً غير صحيحة، ويرون أنهم إذا ذكروا الأسانيد فقد استغْنَوا عن الحكم على الخبر؛ لأن رجال الأسانيد معروفون عند المشتغلين بعلم الرجال، وذكر السند ـ أي سند ـ لا يدل على صحة الخبر، فهناك أحاديث موضوعة مفتراة على رسول الله ﷺ قد لفقت لها أسانيد، وربما جمعوا فيها رجالاً ثقات كذباً وافتراء.

قال الإمام أحمد بن حجر المكي[1]: الفصل التاسع والثلاثون في ردٍّ ما نقله الخطيب في تاريخه عن القادحين فيه ـ في الإمام رحمه الله تعالى ـ: اعلم أنه لم يقصد بذلك إلّا جمع ما قيل في الرجل على عادة المؤرخين، ولم يقصد بذلك انتقاصه ولا حط مرتبته، بدليل أنه قدم ذكر كلام المادحين وأكثر منه، ومن نقل مآثره، ثم عقَّبه بذكر كلام القادحين فيه[2]. ومما يدل على ذلك أيضاً أن الأسانيد التي ذكرها للقدح لا يخلو غالبها من متكلم فيه أو مجهول، ولا يجوز إجماعاً ثلم عرض المسلم بمثل ذلك، فكيف بإمام من أئمة المسلمين؟! وبفرض صحة ما ذكره الخطيب من القدح عن قائله لا يعتّد به، فإنه إن كان من غير أقران الإمام فهو مقلد لما قاله أو كتبه أعداؤه، أو من أقرانه فكذلك، لما مر أن قول الأقران بعضهم في بعض غير مقبول، وقد صرح الحافظان الذهبي وابن حجر بذلك.

وقال يوسف بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي

---

(١) الخيرات الحسان ص ٧٦.

(٢) قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تعليقه على (الرفع والتكميل) ص ٢٧٥: إن الخطيب قد أفصح عن طريقته في كتابه، فقال: كلما ذكرت في التاريخ رجلاً اختلفت فيه أقاويل الناس في الجرح والتعديل فالتعويل على ما أخرت منه وختمت به الترجمة. اهـ. فالاعتذار عنه بأنه قدم كلام المادحين لا يتفق مع تصريحه بما التزمه.

في كتابه (تنوير الصحيفة بمناقب الإمام أبي حنيفة) ـ وهو في مجلد كبير ـ: لا تغترّ بكلام الخطيب، فإن عنده العصبية الزائدة على جماعة من العلماء: كأبي حنيفة، وأحمد وبعض أصحابه، وتحامل عليهم بكل وجه، وصنف فيه بعضهم[1]: (السهم المصيب في كبد الخطيب)، وأما ابن الجوزي فقد تابع الخطيب، وقد عجب سبطه منه حيث قال في (مرآة الزمان): وليس العجب من الخطيب فإنه طعن في جماعة من العلماء، وإنما العجب من الجد كيف سلك أسلوبه هذا؟ وجاء بما هو أعظم؟! ثم قال الشيخ عبد الحي: قلت:

---

(١) هو الملك المعظم أبو المظفر عيسى بن الملك العادل سيف الدين أبي بكر بن أيوب الحنفي المولود سنة ٥٧٨ والمتوفى سنة ٦٢٤، وكتابه هذا طبع في مصر سنة ١٣٥١ في نحو مائتي صحيفة. وقد صنف في الرد على الخطيب سوى الملك المعظم غير واحد من العلماء، منهم ابن الجوزي وسماه (السهم المصيب في الرد على الخطيب) وسبط ابن الجوزي وسماه (الانتصار لإمام أئمة الأمصار) في مجلدين كبيرين: وأبو المؤيد الخوارزمي في مقدمة كتابه (جامع مسانيد الإمام الأعظم) /١ ـ ٣٨ ـ ٦٩/ والسيوطي وسماه (السهم المصيب في نحر الخطيب) وشيخنا الأستاذ محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى وسماه (تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب) وهو كتاب كبير جامع واف في نحو مائتي صحيفة من القطع الكبير. طبع بمصر سنة ١٣٦١.

من تعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على الرفع والتكميل /ص ٦٢ ـ ٦٣/.

والحاصل أنه إذا علم بالقرائن المقالية أو الحالية أن الجارح طعن على أحد بسبب تعصب منه عليه، لا يقبل منه ذلك الجرح، وإن عُلم أنه ذو تعصب على جمع من الأكابر ارتفع الأمان عن جرحه، وعُدّ من أصحاب القرح[1].

٤ ـ **شبهة**: قيل: إن بعض رجال الحديث تكلم في الإمام رحمه الله تعالى؛ مثل النسائي[2] والدارقطني والعُقيلي، وقولهم حجة.

كشفها: إن الرعيل الأول من علماء الرجال، والذين بدأوا الكلام في جرح الرواة وتعديلهم. وعاصروا الإمام رحمهم الله تعالى قد أثنوا عليه، كابن المديني، ويحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن معين، وشعبة بن الحجاج وقالوا: صدوق ثقة هذا يحيى بن معين (وهو ممن أخذ عن خاصة أصحاب أبي حنيفة وخالطهم وصاحبهم فعرفه منهم حق المعرفة بالصحبة الطويلة لهم وهو شيخ البخاري ومسلم وأبي داود وأحمد بن حنبل وأبي حاتم... وهو إمام الجرح والتعديل، هذا الإمام هو الذي يزكي أبا حنيفة ويوثقه في الحديث ويثني

---

(١) الرفع والتكميل /ص ٦٢ ـ ٦٤/.

(٢) قال نعمان بن ثابت أبو حنيفة ليس بالقوي في الحديث.

وهذا كما ترى جرح مبهم فلا يُقبل بإزاء تعديل من عدّله ووثقه. انظر شرح شرح النخبة للقاري ص ١١٢، ومقدمة التعليق الممجد ص ٣٢، وأبو حنيفة وأصحابه المحدثون ص ٢٤.

على حفظه فيقول: لا يحدث إلاّ بما يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظ. ويقول أيضاً: ما سمعت أحداً ضعفه هذا شعبة بن الحجاج يكتب إليه أن يحدث ويأمره، وشعبة شعبة. وقال ابن عبد البر في «جامع بيان العالم» له قيل لابن معين يا أبا زكريا أبو حنيفة كان يصدق في الحديث؛ قال: [نعم صدوق] وقال: [كان شعبة حسن الرأي فيه] اهـ. وقال أحمد في شعبة: [كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن] يعني في الرجال وبصره بالحديث وتثبته وتنقيته للرجال. وقال ابن إدريس [ما جعلت بينك وبين الرجال مثل شعبة]. فابن معين أدرى بأبي حنيفة وأعلم به من غيره لقربه منه زماناً ومكاناً. ولكثرة مخالطته لأصحاب أبي حنيفة وأخذه عنهم. فقول ابن معين في توثيق أبي حنيفة هو المتبع. لا قول البخاري أو من تابعه ممن ولد بعد وفاة أبي حنيفة بدهر أو دهور، ونقل له عنه نقلٌ مشوّه، أو داخله تعصّب عليه، فإذا تكلم يحيى بن معين سكت مثل البخاري ومسلم والنسائي، وابن عدي، والدارقطني ومن دونهم، سكت كل هؤلاء مسلّمين له، ومن شهدوا له بتفرده وبمعرفة الرجال عامة، وأذعنوا لإمامته بذلك.

فنبز بعض الشانئين، في هذا الزمن المتأخر ـ لإمام الأئمة ومقدم الأمة أبي حنيفة رضي الله عنه المجمع على جلالته وإمامته في الاجتهاد والعلم بقوله: (ضعفوا حديثه من جهة حفظه) مناف للأمانة العلمية؛ لأنه إن كان اعتمد في ذلك

على قول البخاري ومن تابعه فهو قول مدخول لا يصح الاعتماد عليه اهـ.

وقال الإمام الكشميري في كتابه العظيم «فيض الباري على صحيح البخاري» في كتاب العلم /١ - ١٦٩/ قال رحمه الله تعالى ويحيى هذا هو يحيى بن سعيد القطان إمام الجرح والتعديل وأول من صنف فيه. قاله الذهبي. وكان يُفتي بمذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وتلميذه وكيع بن الجراح تلميذ للثوري، وهو حنفي أيضاً. ونقل ابن معين أن يحيى القطان سئل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقال: ما رأينا أحسن منه رأياً] ونقل عن ابن معين [إني لم أسمع أحداً يجرح أبا حنيفة رحمه الله تعالى]. فعلم أن الإمام الهمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى لم يكن مجروحاً إلى زمن ابن معين رحمه الله تعالى، ثم وقعت وقعة الإمام أحمد رحمه الله تعالى مسألة خلق القرآن وشاع ما شاع وصارت جماعة المحدثين فيه فرقاً، وإلاّ فقبل تلك الوقعة توجد في السلف جماعة تفتي بمذهبه اهـ.

عن تعليقات الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على /قواعد في علوم الحديث/ للمحدث الفقيه ظفر أحمد العثماني رحمه الله تعالى، وهو المقدمة الأولى من المقدمات الثلاث على كتابه النافع «إعلاء السنن» ويقع في /١٨/ جزءاً ص ١٩٤، ١٩٠.

وكثير ممن تكلم في الرجال من علماء الحديث يحتاجون إلى من يوثقهم، فكيف يقبل توثيقهم أو تضعيفهم لغيرهم. ثم هناك التحامل على بعض العلماء للخلاف في المذهب والعصبية، والرأي، والجهل، والحسد، فحري أن لا يقبل ثَمَّة الجرحُ بحال.

وهناك تحامل لا يقبل من صاحبه ولو كان من كبار رجال الحديث، لأن الشواهد تشهد على خلاف قوله، لقد قال ابن معين في الشافعي: (ليس بثقة)، وقال مسلم في البخاري أو شيخه علي بن المديني: (إنه منتحل الحديث سيء الرواية)[1] وقال بعضهم في البخاري: (تركه أبو زرعة وأبو حاتم من أجل مسألة اللفظ) وقال مالك في عبد الرحمن بن أبي ذئب وعبد الرحمن بن أبي ذئب في مالك ما قالا، وذكر العقيلي، عليًّ بن المديني والبخاري، وعبد الرزاق (صاحب المصنف) وعثمان بن أبي شيبة، وإبراهيم بن سعد، وعفان بن مسلم الأنصاري، وأبان العطار وأزهر السمان، وبهز بن أسد، وثابت البناني، وجرير بن عبد الحميد في الضعفاء!! قال الذهبي بعد أن أورد الأسماء التي سردت: لو ترك حديث علي بن المديني إلخ لغلقنا الباب، وانقطع

(١) وقد رُدَّ هذا القول فيه. انظر النووي في شرح مسلم عند تلك الجملة /١ ـ ١٢٨/. وانظر لزاماً «قاعدة في الجرح والتعديل» للإمام السبكي تحقيق الشيخ عبد الفتاح.

الخطاب، ولماتت الآثار، واستولت الزنادقة، ولخرج الدجالون، أفمالك عقل يا عُقيلي، أتدري فيمن تتكلم[1]!!.

وقال مالك في محمد بن إسحاق إنه: «دجال من الدجاجلة»، ولا يقبل قدح النسائي في أحمد بن صالح المصري، وقدح أحمد في الحارث المحاسبي.

وقد ذكر الشيخ عبد الحي اللكنوي: أن العلماء لم يقبلوا جرحَ هؤلاء العلماء الأجلاء، خاصة مثل ابن المديني والبخاري ومالك، وحملوا كلام بعضهم في بعض إلى معاصرة وجهالة، وخلاف في العقيدة والمذهب، والحسد. ذلك لأن الإمام أحمد مثلاً حين تكلم في الحارث المحاسبي، إنما فعل ذلك لأنه كان يكره من يتكلم في علم الكلام، وما كان في الحارث ما يُجرح به في خلق ودين، وهو العابد الزاهد، الفقيه المحدِّث رحمه الله تعالى. قال الإمام تاج الدين السبكي: اعلم أن الإمام أحمد رضي الله عنه كان شديد النكير على من يتكلم في علم الكلام؛ خوفاً أن يجر ذلك إلى ما لا ينبغي، ولا شك أن السكوت عنه ما لم تدعُ إليه الحاجة أولى، والكلام فيه عند فقد الحاجة بدعة، وكان الحارث المحاسبي قد تكلم في شيء من مسائل

---

(١) الرفع والتكميل للشيخ اللكنوي ص ٢٥٧.

الكلام، قال أبو القاسم النصرآبادي: بلغني أن أحمد بن حنبل هجره بهذا السبب[1].

أقول: لذا رُجح عدم صحة نسبة كتـاب /الرد على الزنادقة/ إلى أحمد بن حنبل رحمه الله. والله أعلم. وقد تكلم الإمام أحمد في الحسن بن علي بن يزيد الكرابيسي صاحب الإمام الشافعي وحامل علمه، لأنه كان يقول: القرآن غير مخلوق ولفظي به مخلوق، حتى إنه لما بلغ الأخير كلامُ الإمام أحمد فيه، قال: ما ندري ما أيش نعمل بهذا الفتى إن قلنا مخلوق قال بدعة وإن قلنا غير مخلوق قال بدعة.

فلا يقبل كلام الإمام أحمد فيهما إذن لأن الخلاف خلاف رأي، والكلام كان بسببه.

وقد تكلم عبد الرحمن بن أبي ذئب في الإمام مـالك وقال: يستتاب مالك، فإن تاب وإلاّ ضربت عنقه؛ لأنه قيل له: إن مالكاً يقول: ليس البيِّعان بالخيار، وهو إنما قال هذا حين بلغه أن مالكاً ردّ الحديث، ولكن مالكاً ما ترك الحديث هكذا، بل لأنه خبر آحاد قوبل بعمل أهل المدينة، وخبر أهل المدينة مقدَّم عنده على خبر الآحاد. قال شيخه ربيعة الرأي: ألف عن ألف، أحب إليّ من واحد عن واحد[2].

---

(١) انظر مقدمة رسالة المسترشدين للمحاسبي تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في طبعته الثانية /ص ٢١/.

(٢) انظر كتاب العلل لأحمد بن حنبل /١: ١٩٣/. وانـظر تعليق =

فلا يقبل كلام ابن أبي ذئب في إمام دار الهجرة رحمه الله تعالى ورضي عنه.

لقد أخرج الدارقطني حديث أبي حنيفة: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة» في سننه، ثم تعقَّبه بقوله: هذا الحديث لم يسنده عن جابر بن عبد الله غير أبي حنيفة والحسن بن عمارة وهما ضعيفان.

ولا يقبل قول الدارقطني في الإمام بعد قول يحيى بن معين فيه: أبو حنيفة ثقة، ما سمعت أحداً ضعّفه. هذا شعبة يكتب إليه أن يحدِّث بأمره، وشعبة شعبة «أمير المؤمنين في الحديث»[1].

وقال الإمام الحاكم بعد رواية ذلك الحديث: «من صلى خلف إمام فإن قراءته له قراءة»: عبد الله بن شداد هو نفسه أبو الوليد بيَّنه علي بن المديني، قال الحاكم: ومن تهاونٍ بمعرفة الأسامي أورثه مثل هذا الوهم اهـ، ذكره محشّي شرح النخبة عن علي القاري في شرح الشرح له «ص ١١٢» قالوا: فقد نسب الحاكم أبا حنيفة إلى الوهم وعدم معرفته بأسامي الرجال، قلت: إن أراد الحاكم ذلك، فهو يدل على عدم معرفته هو بطريق الروايات وقلّة تتبعه لها، فإن الرواية

= الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في الرفع والتكميل، وقد أطال بما يرفع كل ظنة عن الإمام مالك النجم الثاقب في إمامة الحديث.

(١) انظر إنجاء الوطن ص ٢٢.

الصحيحة عن الإمام ما أخرجه محمد في «موطأه»: أخبرنا أبو حنيفة قال: حدثنا أبو الحسن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد بن الهاد، عن جابر بن عبد الله مرفوعاً الحديث «ص ٩٦» وليس فيه أبو الوليد، وأخرجه أبو محمد الحارثي «البخاري»[1] عن عبد الصمد بن الفضل وحمدان بن ذي النون وإسماعيل بن بشر، قالوا: حدثنا مكي بن إبراهيم عن أبي حنيفة، عن أبي الحسن موسى بن أبي عائشة، عن أبي الوليد عبد الله بن شداد، عن جابر بن عبد الله مرفوعاً الحديث. كذا في «جامع المسانيد /١: ٣٣٨/ وليس فيه عبد الله بن شداد عن أبي الوليد كما رواه الحاكم؛ بل فيه أبي الوليد عبد الله بن شداد عن جابر على الصحيح الصواب الذي قاله ابن المديني.

فتبين بذلك أن أبا حنيفة لم يَهِمْ، فإن الثقات من أصحابه يروون ذلك عنه على الصواب، وإنما الوهم ممن هو تحت أبي حنيفة، فرواه عن عبد الله بن شداد عن أبي الوليد بزيادة لفظة «عن» والعجب من البيهقي كيف اغتر برواية من رواه هكذا بالوهم وأسقط الاحتجاج به لجهالة أبي الوليد. وقال في جزء القراءة له: وأما القصة التي فيها: فإن قراءته له

(١) قال فيه السمعاني: كان كثير الحديث وكان معروفاً بالأستاذ. كذا في الفوائد البهية ص ٢٤٤ وفي اللسان ٣٤٩/٣ أكثر عنه أبو عبد الله بن منده وروى عنه ابن عقدة والجعابي وأبو بكر بن دارم وآخرون.

قراءة؛ فإن أبا حنيفة إنما رواها عن موسى بن أبي عائشة من عبد الله بن شداد عن أبي الـوليد عن جـابر، وهـو رجل مجهول، كما قال الدارقطني رحمه الله تعالى ولا تقوم به حجة اهـ «ص ١٠٣». ولو رأى البيهقي والـدارقطنـي أو سمعا رواية مكي بن إبراهيم عن أبي حنيفة، عن أبي الحسن موسى، عن أبي الوليد عبد الله بن شداد، عن جابر لاستحييا من قولهما بأن أبا الوليد مجهول، وعرفا أن زيادة لفظة «عن» في روايتهما عن بعض الواهمين من شيوخهما النازلين عن الإمام. ولا يبعد أن يكون الحاكم هو الذي وهم؛ لأنه كان كثير الوهم، يضعف جماعة في كتاب الضعفاء له، ويقطع بترك الرواية عنهم، ويمنع من الاحتجـاج بحديثهم، ثم يخرِّج أحاديث بعضهم في مستدركه، ويصححها كما قاله الحافظ في اللسان /٥: ٢٣٣/ ولا يخفى ذلك على من طالع تلخيص المستدرك للذهبي. والله أعلم[١].

ولا يقبل ـ فضلاً عن بطلان السند ـ ما ذكره البخاري في تاريخه الصغير، قال: حدثنا نعيم بن حماد، قال: حدثنا الفزاري، قال: كنت عند سفيان، فنعي النعمان، فقال: الحمد لله، كان ينقض الإسلام عروة عروة، ما ولـد في الإسلام أشأم منه «ص ١٧٣» قال مؤلف (إنجاء الوطن): كبـرت كلمةً تخرج من أفواههم، إن يقولون إلّا كذبـاً فوالله

(١) إنجاء الوطن ص ٣٤ ـ ٣٠.

لم يولد في الإسلام بعد النبي ﷺ وأصحابه أيمن وأسعد من النعمان أبي حنيفـة، ودليل ذلك ما هو مشاهد من اندراس مذاهب الطاعنين عليه وانتشار مذهب أبي حنيفة، وازدياده وانتشاره ليلاً ونهاراً، ويأبى الله والمؤمنون إلاّ أبا حنيفة. وهذه الرواية لا أتهم فيها البخاري، فإنه حدَّث كما سمع، ولكني أتهم شيخه نعيم بن حماد[1] فإنه وإن كان حافظاً لـلأحاديث وثقـه بعضهم؛ ولكن قـال الحـافظ أبـو بشـر الدولابي: نعيم يروي عن ابن المبـارك، قال النسـائي: ضعيف، وقال غيره: كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة كلها كذب، كذا في تهذيب التهذيب /١٠ ـ ٤٦٣ ـ ٤٦٤/ اهـ[2].

قلت: وقد سبق أن ذكرنا ثناء سفيان الثوري على الإمام رحمهما الله تعالى وروايته عنه، ثم إن في تلك الرواية مخالفة للشريعة فإن الشؤم موضوع في الإسلام بمثل حديث رسول الله ﷺ «لا طِيرَة ولا هامة ولا صَفَر»[3]، «إن يكن الشؤم ففي ثلاث: المرأة، والبيت، والفرس» فبعيد أن

---

(١) قال ابن حجر في هدي الساري عند ترجمة (نعيم بن حماد): إنه كان شديداً على أهل الرأي /٢ ـ ١٦٨/ . وقال العباس بن مصعب في تاريخه: وضع نعيم بن حماد كتباً في الرد على الحنفية. ميزان الاعتدال /٣ ـ ٢٣٨/ .

(٢) إنجاء الوطن ص ٣٥، وانظر تأنيب الخطيب.

(٣) كان العرب يتشاءمون من شهر صفر فأبطل الإسلام ذلك.

يخالف سفيان ثناءه على الإمام، ويجانب الحديث الشريف، ويقول ذلك القول دون حجة أو أثارة من علم. معاذ الله!!.

٥ ـ شبهة: قيل: إن الإمام رحمه الله تعالى كان يقدّم القياس على النصوص.

كشفها: تقدم عند ذكر أصول الإمام رحمه الله تعالى نُقُول من الإمام محمد بن يوسف الصالحي والكوثري وأبو زهرة وغيرهم؛ ما يبين بطلان هذه الشبهة، وتقدَّم كذلك قول ابن حزم وابن القيم: إن الإمام يقدِّم الحديث الضعيف على القياس؛ فكيف يُدَّعى أنه يقدم القياس على النص؟!.

نقل الإمام الشعراني بسنده إلى الإمام رحمه الله تعالى أنه قال: كذب ـ والله ـ وافترى علينا من يقول: إننا نقدم القياس على النص!! وهل يحتاج بعد النص إلى قياس؟ ونقل عنه أيضاً قوله: نحن لا نقيس إلّا عند الضرورة الشديدة، وذلك أننا ننظر في دليل المسألة من الكتاب والسنة أو أقضية الصحابة؛ فإن لم نجد دليلاً قسنا حينئذٍ مسكوتاً على منطوق به. وذكر عنه أيضاً قوله: ما جاء عن رسول الله ﷺ فعلى الرأس والعين، بأبي وأمي، وليس لنا مخالفته، وما جاء عن الصحابة تخيَّرنا، وما جاء عن غيرهم فهم رجال ونحن رجال[١].

نعم إن الإمام رحمه الله تعالى يرجح الرواية بفقه الراوي

---

(١) الميزان للشعراني /١ ـ ٥١ وما بعد/.

على راويةٍ مقابلةٍ راويها غير فقيه، لأن شأن الفقيه أن يدرك ويفهم ما قد لا يدركه غير الفقيه، خاصة وأن الحديث قد يروى بالمعنى، وقد جاء هذا على لسان أبي حنيفة رحمه الله تعالى في مناقشته الإمام عبد الرحمن الأوزاعي كما جاء في الأخبار.

روى سفيان بن عيينة قال: اجتمع أبو حنيفة والأوزاعي رحمهما الله تعالى في دار الخياطين بمكة، فقال الأوزاعي لأبي حنيفة: ما لكم لا ترفعون أيديكم في الركوع وعند الرفع منه؟ فقال أبو حنيفة: لأجل أنه لم يصح عن رسول الله ﷺ أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وعند الركوع وعند الرفع[1]، قال: كيف وقد حدثني الزهري، عن سالم عن أبيه، عن رسول الله ﷺ: أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وعند الركوع وعند الرفع؟! فقال أبو حنيفة: حدثنا حماد عن إبراهيم عن علقمة، والأسود عن ابن مسعود رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ «كان يرفع يديه عند افتتاح الصلاة ثم لا يعود إلى شيء من ذلك». قال الأوزاعي أحدِّثك عن الزهري وسالم عن أبيه، وتقول حدثنا حماد عن إبراهيم؟!، فقال أبو حنيفة: كان حماد أفقه من الزهري، وكان إبراهيم أفقه من سالم، وعلقمة ليس بدون ابن عمر، وإن كان لابن عمر صحبة، فالأسود له فضل كبير. ورويت الرواية الأخيرة،

(١) تقدم سابقاً أنه رحمه الله كان أحفظ الناس بآخر عمله ﷺ، وإلاّ فالإمام يحفظ أحاديث الرفع ولكن يراها منسوخة.

بعبارة أخرى وهي: إبراهيم أفقه من سالم، ولولا فضل الصحبة لقلت: علقمة أفقه من عبد الله بن عمر، وعبد الله - يعني ابن مسعود - هو عبد الله[1]. فانظر - رعاك الله - كيف لم يعارض الأوزاعي الإمام في أصله هذا. رحمهما الله تعالى.

فحاشى لله أن يرد الإمام الحديث بقياس الرأي أو ميل الهوى والغرض!!.

٦ - **شبهة**: قيل: إن الإمام أبا حنيفة كان يقول بالرأي، بل هو إمام أهل الرأي، وقد ورد في ذم الرأي نصوص كثيرة.

كشفها: تقدم عند ذكر أصول مذهب الإمام رحمه الله تعالى أن الأصل الرابع عنده هو القياس والاجتهاد والرأي، وذكرت هناك أدلة على اعتبار القياس والاجتهاد والرأي. ومن المقرر أن الأخذ بالقياس والرأي هو رأي الأئمة الأربعة والمذاهب المعتبرة، ولا عبرة بمن شذَّ عن ذلك من الظاهرية وأشباههم، فجاؤوا في المسائل التي لا نص فيها بالعجائب، فنفوا الاجتهاد في فهم النصوص فوقعوا في مضحكات، قالوا مثلاً في شرح حديث «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ فيه»: لو بال الإنسان في وعاء، ثم رمى البول في الماء الدائم، إن ذلك لا بأس فيه!!.

لقد تقدم أن الإمام رحمه الله تعالى لا يقول بالرأي ولا

(١) حجة الله البالغة للإمام الدهلوي /١ - ٢٣١/.

يلجأ إليه إلّا إذا عدم النص في القضية. قال ابن القيم الحنبلي في إعلام الموقعين: أصحاب أبي حنيفة مجمعون على أن مذهب أبي حنيفة أن ضعيف الحديث عنده أولى من القياس والرأي، وعلى ذلك بنى مذهبه، كما قدَّم حديث القهقهة مع ضعفه ـ في رأيه ـ على القياس والرأي، وقدم حديث الوضوء بنبيذ التمر في السفر مع ضعفه ـ في رأي ابن القيم كذلك ـ على الرأي والقياس، ومنع قطع السارق بأقل من عشرة دراهم، والحديث فيه ضعيف، وجعل أكثر الحيض عشرة أيام والحديث فيه ضعيف، وشرط في إقامة الجمعة المصر والحديث فيه كذلك، وترك القياس المحض في مسائل الآبار لآثار فيها غير مرفوعة، فتقديم الحديث الضعيف وآثار الصحابة على القياس والرأي قوله وقول أحمد بن حنبل، وليس المراد بالضعيف في اصطلاح السلف هو الضعيف في اصطلاح المتأخرين، بل ما يسميه المتأخرون حسناً قد يسميه المتقدمون ضعيفاً اهـ. وعقب الدكتور الشيخ مصطفى السباعي رحمه الله على هذه الجملة بقوله[1]: قلت: ولا يلزم من أن تكون الأحاديث التي ذهب إليها أبو حنيفة ضعيفة عند المحدثين، ولو بالمعنى الذي أراده السلف أن تكون كذلك عند أبي حنيفة، بل لا بد أن

---

(١) إعلام الموقعين/١: ٧٧/والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٣٨٠ ـ ٣٨١، وينظر فتح القدير لكمال بن الهمام لبيان صحة الأحاديث التي أخذ بها الإمام رحمه الله تعالى وضعفها ابن القيم.

تكون صحيحة عنده بناء على أصوله العامة. والأنظار في هذا قد تختلف، وما يصححه إمام قد لا يكون كذلك عند إمام آخر اهـ.

وقال ابن حزم الظاهري: جميع أصحاب أبي حنيفة مجمعون على أن مذهب أبي حنيفة: أن ضعيف الحديث أولى عنده من القياس والرأي[1].

وذكر الخطيب البغدادي في كتابه «الفقيه والمتفقه» عن كبار الصحابة وكرامهم الاجتهاد والرأي في المسائل التي لا نص فيها، فنقل ذلك عن أبي بكر وعمر وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم، وذكر مسائلهم، ثم ذكر بعض التابعين مثل إبراهيم النخعي، وذكر مسائلهم، فليس أبو حنيفة أول من قال بالرأي ولا آخر من قال ويقول به.

ليس الرأي الذي كان عليه أبو حنيفة رحمه الله تعالى ردّ النصوص، لكن اعتبارها وفهمها والفهم عنها، وقد كان في هذا الباب البطل الذي لا يُجارى، ولعل بعضهم حسده لهذا فقال فيه ما قال، أو تخيل أنه يقدم الرأي على النص ـ لفهمه الدقيق فيه ـ فزعم في حقه ما زعم، لقد قال رحمه الله تعالى في الذي أكل أو شرب ناسياً في نهار رمضان: لولا الأثر لقلت بالقياس أي أنه يفطر، ذلك لوجود صورة الإفطار منه لا قصده. قال ابن عبد البر: والذين تكلموا فيه من أهل

(١) ملخص إبطال القياس /ص ٦٨/.

الحديث أكثر ما عابوا عليه الإغراق في الرأي والقياس[1]. وقال ابن حجر في مقدمة الفتح: ومن ثَمَّ لم يقبل جرح الجارحين في الإمام أبي حنيفة حيث جرحه بعضهم بكثرة القياس[2] اهـ.

وقال الإمام أبو بكر الرازي في «الفصول» بعد أن سرد ما كان عليه فقهاء الصحابة والتابعين من القول بالرأي: إلى أن نشأ قوم ذوو جهل بالفقه وأصوله، لا معرفة لهم بطريقة السلف ولا توقي للإقدام على الجهالة، واتباع الأهواء البشعة التي خالفوا بها الصحابة ومن بعدهم من أخلافهم، فكان أول من نفى القياس والاجتهاد في أحكام الحوادث إبراهيم النظّام[3]، وطعن على الصحابة من أجل قولهم بالقياس، ونسبهم إلى ما لا يليق بهم، وإلى ضد ما وصفهم الله به

(١) إنجاء الوطن ص ٢٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) قال فيه الإمام أبو منصور البغدادي في (الفرق بين الفرق): عاشر في شبابه قوماً من الثنوية وقوماً من السمنية القائلين بتكافؤ الأدلة، وخالط بعد كبره من ملحدة الفلاسفة، ثم دون مذاهب الثنوية وبدع الفلاسفة وشبه الملحدة في دين الإسلام. أنكر إعجاز القرآن في نظمه، وأنكر ما روي من معجزات نبينا ﷺ من انشقاق القمر وتسبيح الحصى في يده وغيرها، كفره من المعتزلة أبو هذيل المعتزلي ـ خاله ـ والجبائي، ومن أهل السنة أبو الحسن الأشعري والباقلاني، وله في بيان فضائحه وكفرياته «إكفار المتأولين» اهـ من تعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على فقه أهل العراق مختصراً /١٥/.

وأثنى به عليهم، بتهوره وقلة علمه بهذا الشأن. ثم تبعه على هذا القول نفر من المتكلمين البغداديين، إلّا أنهم لم يطعنوا على السلف كطعنه، ولم يعيبوهم، ولكنهم ارتكبوا من المكابرة وجحد الضرورة أمراً بشعاً فراراً من الطعن على السلف في قولهم بالاجتهاد والقياس، وذلك أنهم زعموا أن قول الصحابة في الحوادث كان على وجه التوسط والصلح بين الخصوم. لا على وجه قطع الحكم وإبرام القول، فكأنهم قد حسّنوا مذهبهم بمثل هذه الجهالة، وتخلصوا من الشناعة التي لحقت بالنظام بتخطئة السلف، ثم تبعهم رجل من الحشو جهول ـ يريد داود بن علي رأس الظاهرية ـ لم يدرِ ما قال هؤلاء ولا ما قال هؤلاء، وأخذ طرفاً من كلام النظّام وطرفاً من كلام متكلمي بغداد من نفاة القياس، فاحتج به في نفي القياس والاجتهاد، مع جهله بما تكلم به الفريقان من مثبتي القياس ومبطليه. وقد كان مع ذلك ينفي حجج العقول، ويزعم أن العقل لا حظَّ له في إدراك شيء من علوم الدين، فأنزل نفسه منزلة البهيمة بل هو أضل منها. اهـ.

وأبو بكر الرازي أطال النفس جداً في إقامة الحجة على حجية الرأي والقياس، بحيث لا يدع أي مجال للتشغيب ضد حجيته. فالرأي بهذا وصف مدح، ما يوصف به كل فقيه، ينبىء عن دقة الفهم وكمال الغوص، ولذلك نجد ابن قتيبة يذكر في كتاب «المعارف» الفقهاء بعنوان «أصحاب الرأي» ويعدُّ فيهم الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس رضي

الله عنهم، وكذلك تجد الحافظ محمد بن الحارث الخشني يذكر أصحاب مالك في «قضاة قرطبة» باسم «أصحاب الرأي» وهكذا يفعل أيضاً الحافظ أبو الوليد الفَرَضي في «تاريخ علماء الأندلس». وكذلك الحافظ أبو الوليد الباجي في كتابه المنتقى ‎/٧: ٣٠٠/‏ في شرح حديث الداء العضال من «الموطأ» في صدد الرد على ما يرويه النقلة عن مالك في تفسير الداء العضال. وقال ابن عبد البر: ولم يرو مثل ذلك عن مالك أحد من «أهل الرأي» من أصحابه، يعني أهل الفقه من أصحاب مالك إلى غير ذلك مما لا حاجة إلى استقصائه هنا.

وبهذا يتبين أن تنزيل الآثار الواردة في ذم «الرأي عن هوى» في فقه الفقهاء، وفي ردهم النوازل التي لا تنتهي إلى انتهاء تاريخ البشر إلى المنصوص من كتاب الله وسنة رسوله؛ إنما هو هوى بشع تنبذه حجج الشرع.

وأما تخصيص الحنفية بهذا الاسم (أهل الرأي) فلا يصح إلا بمعنى البراعة البالغة في الاستنباط، فالفقه حيثما كان يصحبه الرأي، سواء أكان في المدينة أو في العراق، وطوائف الفقهاء كلهم إنما يختلفون في شروط الاجتهاد بما لاح لهم من الدليل، وهم متفقون في الأخذ بالكتاب والسنة والإجماع والقياس ولا يقتصرون على واحد منها.

وأما أهل الحديث فهم الرواة النقلة وهم الصيادلة، كما أن

الفقهاء هم الأطباء، كما قال الأعمش، فإذا اجترأ على الإفتاء أحد الرواة الذين لم يتفقهوا يقع في مهزلة، كما نص «الرامهُرمُزي» في «المحدِّث الفاصل» وابن الجوزي في «التلبيس» و «أخبار الحمقى»، والخطيبُ البغدادي في «الفقيه والمتفقه» على نماذج من ذلك[1] فذكر مدرسة الحديث هنا مما لا معنى له[2].

قال سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي في شرح «مختصر الروضة» في أصول الحنابلة: واعلم أن أصحاب الرأي بحسب الإضافة هم كل من تصرف في الأحكام بالرأي، فيتناول جميع علماء الإسلام، لأن كل واحد من المجتهدين لا يستغني في اجتهاده عن نظر ورأي، ولو بتحقيق المناط وتنقيحه الذي لا نزاع في صحته.

وقال الشهاب ابن حجر المكي في الخيرات الحسان: يتعين عليك أن لا تفهم من أقوال العلماء ـ أي المتأخرين من أهل مذهبه ـ عن أبي حنيفة وأصحابه: أنهم أصحاب الرأي،

---

(١) تلبيس إبليس فصل (ذكر تلبيس إبليس على أصحاب الحديث) /ص ١١١ ـ ١١٣/ ومن أخبار الحمقى والمغفلين الباب الحادي عشر /١١٥ ـ ١٢٧/ ومن (الفقيه والمتفقه) /٢ ـ ٨١ ـ ٨٤/.

(٢) تنبيه على رد ما قاله بعض أهل العصر في كتبه. قاله الشيخ محمد يوسف البنوري. من «فقه أهل العراق وحديثهم» للإمام الكوثري /١٤/ تحت عنوان الرأي والاجتهاد (ص ٢٩).

أن مرادهم بذلك تنقيصهم، ولا نسبتهم إلى أنهم يقدِّمون رأيهم على سنة رسول الله ﷺ، ولا على قول أصحابه، لأنهم بـرآء من ذلك اهـ. ثم بسط ما كان عليه الإمام أبو حنيفة وأصحابه في الفقه من الأخذ بالكتاب، ثم بسنة رسول الله ﷺ، ثم بأقوال الصحابة، رداً على من توهم خلاف ذلك.

ولا أنكر أن هناك أناساً من الرواة الصالحين يخصون أبا حنيفة وأصحابه بالوقيعة بين الفقهاء، وذلك حيث لا ينتبهون إلى العلل القادحة في الأخبار التي تركها أبو حنيفة وأصحابه، فيظنون بهم أنهم تركوا الحديث إلى الرأي. وكثيراً ما يعلو على مداركهم وجه استنباط هؤلاء الحكم من الدليل؛ لدقة مداركهم وجمود قرائح النَقَلة، فيطعنون في الفقهاء: أنهم تركوا الحديث إلى الرأي، وهذا النبز منهم لا يؤذي سوى أنفسهم[1].

٧ ـ **شبهة**: قيل: كيف لا يكون الإمام أبو حنيفة ضعيفاً وقد ذكر له ابن عدي ثلاثمائة حديث، وقال: إنها ضعيفة، وكذا العُقيلي، بل عده الذهبي من الضعفاء في ميزان الاعتدال.

كشفها: ١ ـ أما ابن عدي، فيحتاج إلى من يعدِّله ويحسن القول فيه، وما أدري بم يحكم عليه في هذا الموضوع وهو

---

(١) فقه أهل العراق /٢١/.

يعلم أنه يقول غير الحق في جانب الإمام رحمه الله تعالى.
قال الكوثري رحمه الله تعالى[1]:

ومن معايب ابن عدي طعنه في الرجل بحديث مع أن آفته الراوي عن الرجل دون الرجل نفسه، وقد أقر بذلك الذهبي في مواضع من «الميزان». ومن هذا القبيل كلامه في الإمام أبي حنيفة في مروياته البالغة عند ابن عدي ثلاثمائة حديث. وإنما تلك الأحاديث من رواية أباء بن جعفر النَّجيرمي، وكل ما في تلك الأحاديث من المؤخذات كلها بالنظر إلى هذا الراوي الذي هو من مشايخ ابن عدي، ويحاول ابن عدي أن يلصق بالنجيرمي إلى أبي حنيفة مباشرة، وهذا هو الظلم والعدوان. وهكذا باقي مؤخذاته، وطريق فضح أمثاله النظر في أسانيدهم[2] وللذهبي استدراكات كثيرة على رجال ضعّفهم في «كامله» ورد عليه الذهبي وذكر كونهم ثقات اهـ. وقال الكوثري في تأنيب الخطيب[3]: وكان ابن عدي ـ على بعده عن الفقه والنظر والعلوم ـ طويل اللسان في أبي حنيفة وأصحابه، ثم لما اتصل بأبي جعفر الطحاوي وأخذ عنه تحسنت حاله يسيراً، حتى ألف مسنداً في أحاديث أبي حنيفة.

٢ ـ أما العُقيلي فقد أدرج ابنَ المديني والبخاري وأمثالهما

---

(١) فقه أهل العراق وحديثهم /١٤ ـ ٢١/.
(٢ ـ ٣) تأنيب الخطيب مع حذف جمل معينة /١٦٩/.

في الضعفاء بمجرد كلام بعضهم فيهم، حتى استوجب من الذهبي أن يقول فيه: أمالك عقل يا عقيلي؟!.

قال الإمام الكوثري رحمه الله تعالى[1]: والعقيلي من أكبر المتعنتين في الجرح، كثير الحكم بالنفي، وهذا ما حمل الذهبي على التنكيت عليه في «ميزانه» مع أنه كبير الدفاع عن الرواة الحنابلة، فقال الذهبي فيه: أمالك عقل يا عقيلي، أتدري فيمن تتكلم؟ كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات، بل أوثق من ثقات توردهم في كتابك!! ونقم عليه أن يتكلم في ابن المديني وصاحبه محمد «البخاري» وشيخه عبد الرزاق، وعثمان بن أبي شيبة، وإبراهيم بن سعد، وعفان، وأبان العطار، وإسرائيل، وأزهر السمان. وجرح في كتابه «الضعفاء» كثيرين من رجال الصحيحين وأئمة الفقه وحملة الآثار، مما رد بعضها ابن عبد البر في كتابه «الانتقاء». وكان ابن الدخيل راوية العقيلي، فألف «جزءاً» في فضائل أبي حنيفة رداً على العقيلي الذي أطال لسانه في فقيه الملة وأصحابه البررة، شأن الجهلة الأغرار وتبرؤاً مما خطته يمين العقيلي مما يجافي الحقيقة، فسمعه حكم بن المنذر البلوطي الأندلسي من ابن الدخيل بمكة وسمع منه ابن عبد البر، فساق غالب ما فيه من المناقب في ترجمة أبي حنيفة من «الانتقاء» اهـ.

---

(١) نفس المصدر السابق.

٣ ـ أما الذهبي صاحب الاستقراء في الرجال، فلم يذكر الإمام رحمه الله تعالى في «الميزان» في الضعفاء الذي هو ملخص «الكامل» لابن عدي مع استدراكات كثيرة عليه. لقد قال رحمه الله تعالى في مقدمة «ميزان الاعتدال»[1]: وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحداً؛ لجلالتهم في الإسلام، وعظمتهم في النفوس، مثل أبي حنيفة والشافعي، والبخاري، فإن ذكرت أحداً منهم فأذكره على الإنصاف، وما يضره ذلك عند الله ولا عند الناس اهـ.

ولا بأس أن أنقل إليك أيها القارى الكريم مقولة طويلة في تبرئة الإمام الذهبي من الكلام على الإمام رحمه الله تعالى، إقراراً للحق، وإظهاراً لجهود العلماء المحققين؛ بما يجعلهم قدوة لنا في التمحيص، فلا نلقي القول جزافاً، والله الموفق الهادي.

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة[2]: وقد أوسع المؤلف الشيخ عبد الحي اللكنوي القول جداً في التدليل على دسّ ترجمة أبي حنيفة في بعض نسخ «الميزان» في كتابه «غيث الغمام على حواشي إمام الكلام» ص١٤٦، وذكر وجوهاً كثيرة في تعزيز نفيها عن «الميزان» أقتصر على نقل الوجه الأول منها، وأحيل القارىء إلى ما عداه لطوله، قال رحمه

---

(١) ميزان الاعتدال/١ : ٣/.

(٢) هامش الرفع والتكميل.

الله تعالى: إن هذه العبارة ليس لها أثر في بعض النسخ المعتبرة على ما رأيتها بعيني، ويؤيده قول العراقي في شرح «ألفيته» ٣ ـ ٢٦٠: لكنه ـ أي ابن عدي ـ ذكر في كتابه (الكامل) كل من تكلم فيه، وإن كان ثقة، وتبعه على ذلك الذهبي في (الميزان) إلّا أنه لم يذكر أحداً من الصحابة والأئمة المتبوعين. اهـ. وقول السخاوي في «شرح الألفية» ص ٤٧٧: مع أنه ـ أي الذهبي ـ تبع ابن عدي في إيراد كل من تكلم فيه ولو كان ثقة، لكنه التزم أن لا يذكر أحداً من الصحابة ولا الأئمة المتبوعين وقول السيوطي في «تدريب الراوي شرح تقريب النواوي» ص ٥١٩: إلّا أنه ـ أي الذهبي ـ لم يذكر أحداً من الصحابة ولا الأئمة المتبوعين. انتهى.

فهذه العبارات من هؤلاء الثقات الذين قد مرّت أنظارهم على نسخ (الميزان) الصحيحة مرات: تنادي بأعلى النداء على أنه ليس في حرف النون من (الميزان) أثر لترجمة أبي حنيفة النعمان. فلعلها زيادات بعض الناسخين والناقلين في بعض نسخ (الميزان) اهـ.

ثم قال الشيخ عبد الفتاح ـ بارك الله له في عمره وعمله ونفع المسلمين به ـ: بل قد صرَّح الذهبي في مقدمة (الميزان) ١ ـ ٣ فقال: وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحداً، لجلالتهم في الإسلام، وعظمتهم

في النفوس، مثل أبي حنيفة، والشافعي، والبخاري، فإن ذكرت أحداً منهم فأذكره على الإنصاف، وما يضره ذلك عند الله ولا عند الناس.. انتهى. وجاءت في المطبوعة من (الميزان) ترجمة أبي حنيفة ٣ ـ ٢٣٧ في سطرين، ليس فيها دفاع عن أبي حنيفة إطلاقاً، وإنما تحطّ على جرحه وتضعيفه، وكلام الذهبي في المقدمة ينفي وجودها على تلك الصفة، لأنها تحمل القدح لا الإنصاف. وقد رجعت إلى المجلد الثالث من (ميزان الاعتدال) المحفوظ في ظاهرية دمشق تحت رقم (٣٦٨ حديث) ـ وهو جزء نفيس جداً، كله بخط العلامة الحافظ شرف الدين عبد الله بن محمد الواني الدمشقي المتوفى سنة ٧٤٩ تلميذ مؤلفه الذهبي رحمهما الله تعالى، وقد قرأه عليه ثلاث مرات مع المقابلة بأصل الذهبي، كما صرح بذلك في ظهر الورقة ١٠٩، وظهر الورقة ١٥٩، وفي غير موطن منه تصريحات كثيرة له بالقراءة والمقابلة أيضاً ـ فلم أجد ترجمة للإمام أبي حنيفة النعمان في حرف النون ولا في الكنى، وكذلك لم أجد له ترجمة في النسخة المحفوظة في المكتبة الأحمدية بحلب تحت الرقم ٣٣٧، وهي نسخة جيدة كتبت سنة ١١٦٠ بخط علي بن محمد الشهير بابن مشمشان في مجلد واحد كبير.

وقد سنحت لي في أوائل رمضان المبارك من ١٣٨٢ هـ زيارة المغرب الأقصى، فزرت مدينة الرباط، ورأيت في «الخزانة العامة» فيها نسخة من ميزان الاعتدال، في مجلد

واحد، رقمها «١٣٩ ق» ناقصة، يبتدىء القسم الموجود منها من أوائل ترجمة (عثمان بن مقسم البُرِّي) وهو يوافق أواخر الصفحة ١٩٠ من الجزء الثاني المطبوع بمصر سنة ١٣٢٥ وينتهي بآخر الكتاب. وفي حواشي هذه النسخة كتبت إلحاقات كثيرة جداً في كل صفحة، حتى في بعض الصفحات أخذت الإلحاقات الحواشي الثلاث، وتارة الحواشي الأربع للصفحة، وهي بخط واحد، دون الحواشي الملحقة على جوانب الصفحات والأوراق المدرجة فيها، وقد كتبت على الورقة الأخيرة من أصل النسخة قراءات كثيرة وتواريخ لها ولنسخها، فكان من ذلك أن النسخة قرئت على مؤلفها أكثر من ست مرات. وهذا نص ما كتب في حواشي الورقة الأخيرة. بحسب تسلسل تواريخه لا بحسب ترتيب كتابته.

١ ـ أنهاه كتابة ومعارضة داعياً لمؤلفه عبد الله المقريزي في سنة تسع وعشرين وسبعمائة.

٢ ـ أنهاه كتابة ومعارضة أبو بكر بن السرَّاج داعياً لمؤلفه في سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة.

٣ ـ فرغه نسخاً مرة ثانية داعياً لمؤلفه أبو بكر بن السرَّاج عفا الله عنه في سنة تسع وثلاثين وسبعمائة.

٤ ـ قرأت جميع هذا «الميزان» وهو سِفران على جامعه سيدنا شيخ الإسلام الذهبي، أبقاه الله تعالى، في مجالس

آخرها يوم السبت ثاني عشر شهر رمضان سنة ثلاث وأربعين وسبعمائه بالمدرسة الصَّدرية بدمشق.

وكتب سعيد بن عبد الله الذُّهلي عفا الله عنه.

٥ ـ قرأت جميع هذا الكتاب على جامعه شيخنا شيخ الإسلام الذهبي، فسح الله في مدته، في مجالس آخرها يوم الجمعة ثاني عشر رجب الفرد سنة خمس وأربعين وسبعمائة بمنزله في الصدرية ـ رحم الله واقفها ـ بدمشق المحروسة. وكتبه علي بن عبد المؤمن بن علي الشافعي البعلبكي حامداً الله ومصلياً على النبي وآله ومسلماً.

٦ ـ فرغه نسخاً لنفسه داعياً لمؤلفه أحمد بن عمر بن علي القوصي «؟» في العشر الأواخر من ربيع الآخر سنة ستٍ وأربعين وسبعمائة.

٧ ـ فرغه أبو القاسم بن الفارقي عفا الله عنه داعياً لمؤلفه.

٨ ـ قرأت جميع كتاب «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» وما على الهوامش من التخاريج والحواشي والملحقات، بحسب التحرير والطاقة والتؤدة على مصنفه شيخنا الإمام العلامة.. الذهبي فسح الله في مدته، في مواعيد طويلة كثيرة، وافق آخرها يوم الأربعاء العشرين من شهر رمضان المعظّم في سنة سبع وأربعين وسبعمائة في الصدرية بدمشق، وأجاز جميع ما يرويه، وكتب محمد «ابن علي الحنفي؟» بن عبد الله... انتهى. وقد كانت وفاة الذهبي رحمه الله تعالى في ليلة

الثالث من ذي القعدة سنة ٧٤٨ كما في «الدرر الكامنة» لابن حجر ٣ - ٣٣٨.

قلت: قد رجعت أيضاً إلى هذه النسخة العظيمة النادرة المثال في عالم المخطوطات، فلم أجد فيها ترجمة للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، وهذا مما يقطع معه المرء بأن الترجمة المذكورة في بعض نسخ «الميزان» ليست من قلم الذهبي، وإنما هي دخيلة على الكتاب، بيد بعض الحانقين على الإمام أبي حنيفة، وذلك أنها جاءت في سطرين لا تليق بمقام الإمام الأعظم، ولا تحاكي تراجم الأئمة الذين ذكرهم الذهبي لدفع الطعن عنهم، وهم دون أبي حنيفة إمامة ومنزلة، فقد أطال النفس في تراجمهم طويلاً، وجلّى مكانتهم وإمامتهم أفضل تجلية.

وكتاب «الميزان» هذا مرتع واسع لإلحاق تراجم فيه للنيل من أصحابها، وقد امتد إليه قلم غير الذهبي في مواطن، فيجب طبعه عن أصل مقروء على المؤلف، كالجزء المحفوظ بظاهرية دمشق وهو يبتدىء بحرف الميم وينتهي بآخر الكتاب، وكالقسم الموجود في خزانة الرباط.

وإنما أطلت في هذه التعليقة كثيراً؛ تنزيهاً لمقام الإمام أبي حنيفة، وتبرئة لساحة الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى، وتعريفاً بالمخطوطات الموثوقة من «ميزان الاعتدال» ليصار

إلى طبعه عنها ممن يوفقه الله تعالى[1] اهـ.

٨ ـ شبهة: قيل: إن الإمام رحمه الله تعالى كان يقول بالحيلة، التي تضيع الحقوق، وتحرم الحلال وتحلل الحرام.

كشفها: تعرض الشيخ المحقق محمد أبو زهرة في كتابه القيم «أبو حنيفة» رحمه الله تعالى لهذا الموضوع، وأطال بما يدفع شبهة كون الإمام ـ العابد الورع، المشهود له بالتقوى والتزود للآخرة ـ ممن يخالف الشريعة، ويحتال على أحكامها، فيحلل حراماً أو يحرم حلالاً، معاذ الله وإنما هي مسائل يتفادى بها الوقوع في محظور، باستعمال الفكر. وإني أجتزىء مواضع من موضوع الشيخ حسب الحاجة.

قال ـ رحمه الله تعالى، وفسح له في قبره ـ: يقسم ابن القيم[2] ما نطلق عليه كلمة «حيل» عند الفقهاء إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الطرق الخفية التي يُتوصل بها إلى ما هو محرم في نفسه، كالحيل على أخذ أموال الناس بالباطل، وكالحيل لجعل ما ليس بشرعي لابساً المظهر الشرعي كنكاح المحلِّل وكبيع العِينة.

---

(١) الرفع والتكميل تعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة من (١٠٠ ـ ١٠٤).

(٢) إعلام الموقعين لابن القيم بتصرف /٣: ٣٩٤/.

ثم قال: وهذه الحيل وأمثالها لا يستريب مسلم في أنها من كبائر الإثم وأقبح المحرمات، وهي من التلاعب بدين الله واتخاذه هزواً. وهي حرام في نفسها، لكونها كذباً وزوراً، وحرام من جهة المقصود بها وهو إبطال حق وإثبات باطل.

القسم الثاني: أن تكون الحيلة مشروعة وما تفضي إليه أمر مشروع، وقد وضعت الوسيلة فيها للغرض المقصود منها ظاهراً، وهي تشمل كل الأسباب الشرعية التي وضعها الشارع وجعلها سبيلاً إلى مقتضياتها الشرعية، والحيلة في هذه الدائرة تكون باتخاذ الأسباب الشرعية وسيلة إلى الكسب الحلال بأقصى درجاته، وأبعد غاياته، وهي من التدبير الحسن الذي يُحمد فاعله ولا يذم، ومن أفتى بشيء فيها فقد أفتى بما هو حلال خالص. وعندي أن هذا لا يعدّ من الحيل على حد تعريف الفقهاء.

القسم الثالث: أن يحتال على التوصل إلى الحق أو على دفع الظلم بطرق مباحة، لم توضع موصلة إلى ذلك بل وضعت لغيره، فيتخذها طريقاً لهذا المقصود الصحيح. مثال ذلك: أن يستأجر شخص داراً لمدة سنتين، ويخشى أن يغدر به المؤجر في أثناء المدة، فيحاول فسخ الإجارة بطرق غير محللة، كأن يظهر أنه لم تكن له ولاية الإجارة، أو أن العين كانت مؤجرة لغيره قبل إجارته، فالاحتياط لهذا أن يضمنه المستأجر درك العين المستأجرة، فإذا استحقت أو ظهرت

الإجارة فاسدة رجع عليه بما قبضه منه.

ثم قال أبو زهرة: إن الدراسة الفاحصة العميقة لكتاب (الحيل والمخارج) للخصَّاف، ولكتاب «الحيل» للإمام محمد[1] تنتهي بأن حيل أئمة المَذهب الحنفي من النوع الثاني لا من النوع الأول، وأننا لم نجد حيلة في باب من أبواب العبادات - إلّا حيلة واحدة في الزكاة سنذكرها - وأن إبعاد العبادات عن الحيل في المأثور عن أولئك الأئمة الأعلام، ليدل على أنهم لم يقصدوا بحيلهم مدافعة مقاصد الشرع والاستمساك بظاهر من التكليفات. والحيلة التي أثرت في الزكاة هي أيضاً من باب تحري الأحق في الأمور والمقاصد السامية وهي: إذا كان شخص مديناً لآخر ولم يجد الدائن أحق بالزكاة من هذا المدين، ووجد أن زكاة ماله أن يترك دينه عليه له صدقة، ولكنه يجد بعض الشروط الفقهية تقف حاجزة بينه وبين غرضه الذي يتفق مع مقاصد الشرع ولا ينافيها، وذلك الشرط هو أن ينوي زكاة المال عند تسليم الفقير المستحق، ولم تكن ثمة هذه النية لأنه لا تسليم - بل إسقاط - وقد ذكر الخصّاف الحيلة في ذلك فقال:

أرأيت رجلاً له مال على فقير، فأراد أن يتصدق بماله على

(١) سيأتي قريباً من الشيخ تكذيب نسبة الكتاب إلى الإمام محمد وهو الحق. انظر (حسن الأماني في سيرة محمد بن الحسن الشيباني) للإمام الكوثري.

غريمه ويحتسب ذلك من زكاته؟ قال: لا يجزئه ذلك من الزكاة قلت: فما الوجه؟ قال: الوجه في ذلك أن يعطيه مقدار ما عليه من الدين ويحتسب ذلك من زكاته، فإذا قبضه الغريم؛ فإن قضاه إياه عما عليه من الدين فلا بأس بذلك، ويجزئه ما دفعه إلى الغريم أن يحتسبه من زكاته[1].

لم يؤثر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كتاب في الحيل قط، وما نقل عن ابن المبارك أنه قال: من نظر في كتاب (الحيل) لأبي حنيفة أحل ما حرم الله وحرم ما أحل الله باطل غير معقول؛ فمكانة أبي حنيفة عند ابن المبارك معروفة، وثناء ابن المبارك عليه مشهود مشهور؛ حتى إنه قال فيه: إنه مخ العلم.

وأما كتاب الحيل المنسوب إلى الإمام محمد بن الحسن، فقد قال تلميذ الإمام محمد بن الحسن وهو أبو سليمان الجوزجاني: من قال إن محمداً صنف كتاباً سماه (الحيل) فلا تصدقه. وما في أيدي الناس فإنما جمعه ورّاقو بغداد، وإن الجهال ينسبون إلى علمائنا ذلك على سبيل التعيير، فكيف يظن بمحمد رحمه الله تعالى أنه سمى شيئاً من تصانيفه بهذا الاسم، ليكون عوناً للجهال على ما يقولون[2].

وقال أبو زهرة: إن الدارسة الفاحصة الضابطة للحيل

---

(١) الحيل والمخارج للخصاف /١٠٣/.
(٢) المبسوط للإمام السرخسي /٣٠ ـ ٢٠٩/.

المأثورة في كتاب الإمام محمد ـ وعلمت أنه لا تصح نسبته إليه ـ والمضافة؛ تنتهي بنا إلى أن نضبط هذه الحيل في أربعة أقسام.

القسم الأول: في الأيمان وأكثره أيمان الطلاق. **القسم الثاني**: في توجيهات من المفتي لمن يستفتيه في العقود، الغرض منها الاحتياط لنفسه لكل أنواع الضمانات لكيلا تضيع حقوق له في المستقبل، أو لكيلا تقع به مضار بسبب العقد. **القسم الثالث**: التوفيق بين مقاصد العاقدين المشروعة التي لا إثم فيها، وبين ما يشترطه الفقهاء لصحة العقود، وما يقرونه من شروط وما لا يقرون. **القسم الرابع**: بيان الطريق للوصول إلى الحقوق الثابتة، ولكن يحول بينها وبين الإلزام بها بعض قواعد شرعية تثبت لحماية المبادىء المقررة في الشريعة ولمنع عبث الناس بالأحكام الشرعية.

ثم ذكر أمثلة عديدة لكل قسم نختار منها مثالاً واحداً لكل قسم:

مثال القسم الأول: حلف رجل لا يشتري ثوباً من فلان، ثم أراد أن يشتريه منه من غير أن يحنث في يمينه، فإنه يوكل شخصاً يشتريه له، فإنه في هذه الحال لا يحنث لأن العقد يضاف إلى الوكيل في البيع والشراء.

مثال القسم الثاني: أن يطلب شخص من آخر أن يشتري داراً لنفسه ويعده أنه إذا تمّ له الشراء يشتريها منه بربح

يرغب في مثله، بأن يقول له: اشترها وثمنها ألف، فإن اشتريتها فإني أشتريها منك بألف وخمسمائة، وليس للمأمور رغبة في ذات الشراء، وله عنه غناء، ويخشى إن اشتراها لنفسه أن يبدو لمن أمره بالشراء أن لا يشتري، فتبقى الدار في ملكه وليس له رغبة في ذلك ولا يرى فيها ما يدرّ عليه الخير، فذكروا أن وجه الحيلة في الاحتياط لنفسه: أن يشتريها من مالكها على أنه بالخيار مدة معلومة، ويكون له بذلك في مدة الخيار الحق في أن يبيعها، فإن اشتراها في المدة بت البيع وتم له الربح والخلاص من الدار، وإن لم يشتر الآخر في أثناء مدة الخيار فسخ البيع ورضي من الغنيمة بالسلامة[1].

مثال القسم الثالث: وهو الحيل التي يقصد بها الجمع بين بعض مقاصد الشريعة وأحكام العقود التي نص عليها فقهاء الحنفية: رجل يريد أن يدفع ماله مضاربة[2]، ولكنه لا يأمن بأن يعبث صاحب العمل بالمال معتمداً على أنه أمين والأمين لا يضمن، وشرط الضمان في العقد شرط غير صحيح، فيكون الشخص بين أمرين: إما أن لا يضارب وفي ذلك ضرر به وضرر بالآخر؛ إذ فيه حرمان لنفعهما، وإما أن يقدم

(١) المخارج والحيل للخصاف /١٩٢/.

(٢) عقد المضاربة عقد شركة يجعل المال على شخص والعمل على الثاني، على أن يكون الربح بينهما معلوماً على سبيل الشيوع. وما ينقص من رأس المال فعلى صاحب المال.

المال دون ضمان، فيكون عرضة للضياع، فقالوا: إن وجه الحيلة في هذه الحال:

أن يقرضه رب المال المال إلّا درهماً، ثم يشاركه بذلك الدرهم فيما أقرضه على أن يعملا معاً، فما رزقهما الله تعالى من شيء فهو بينهما على كذا، وهذا صحيح لأن المستقرض بالقبض يصبح ضامناً للمقرض متملكاً، ثم الشركة بينهما مع التفاوت في رأس المال صحيحة. فالربح بينهما على الشرط، كما قال علي رضي الله عنه: الربح على ما اشترطا والمضيعة على رب المال. ويستوي إن عملا جميعاً أو عمل به أحدهما فربح، فإن الربح يكون بينهما[1].

مثال القسم الرابع: وهو الحيل المراد بها الإلزام بحق تحول القواعد الفقهية دون ثبوته.

إذا كان الله تعالى قد جعل الحكم الديني والخلقي تابعاً للمقاصد والأغراض التي يدركها غالباً الموفقون من العقلاء، فإن الحيلة في هذه الحال تكون هي الأمر الديني الخلقي الفاصل، لأنها تكون لتوصيل الحق إلى أهله، وللحيلولة دون ضياعه. مثاله: من المقرر الثابت أن المريض مرض الموت لا ينفذ قراره لورثته بدين؛ إلّا بإجازة الورثة، فإذا كان لزوجته أو لأحد من سائر ورثته دين حقيقي، ولا سبيل لإثباته إلّا بالإقرار، والورثة ربما لا يجيزونه، وفي الغالب لا ينفذونه. فالأمر حينئذٍ يؤدي لا محالة إلى ضياع حق الوارث وإلى موت

---

(١) المبسوط للسرخسي /٣٠: ٢٣٨/.

المريض وذمته مشغولة بهذا الدين، وهو مسؤول عنه أمام الله تعالى. وفقه الفقهاء يحول بينه وبين براءة ذمته بأداء الحق إلى أهله، ولبراءة ذمته أما أن ينقض الفقهاء قاعدتهم، وقد وجبت للاحتياط للورثة، حتى لا يؤثر بعضهم على بعض بأكثر مما قسم الله سبحانه وتعالى ووقوع ذلك كثير من المرضى. فنقضها هدم لذلك الاحتياط الذي لا بد منه لنظام الميراث، فلم يبق إلاّ أن يعمل الأئمة الحيلة ليثبت الحق الذي يخشى عليه الضياع، ولتبرأ ذمة المريض أمام الله تعالى، ويحمي في نفس الوقت نظام الميراث الذي شرعه الله سبحانه وتعالى، والحيلة في ذلك قد ذكرها «الخصاف» في كتابه «المخارج والحيل» ونصه:

إن كان لامرأة المريض عليه دين مائة دينار أو أكثر، الحيلة في ذلك. أن تأتي المرأة برجل تثق به، فيقر المريض ويشهد على نفسه أن امرأته كانت وكلته بقبض مائة دينار كانت لها على فلان هذا، وأنه قبض ذلك لها من فلان هذا، فإذا أشهد على نفسه بذلك لم يقبل إقراره للمرأة بهذا لتأخذه من ماله، ولكن للمرأة أن ترجع بذلك على الرجل الذي أقر المريض أنه قبض ذلك منه، ويرجع الرجل على المريض بما أقر بأخذه للمرأة منه، لأنه يقول: قد أقر المريض أنه أخذ مني ما كان لهذه المرأة ولم أبرأ بقوله، وقد رجعت المرأة عليّ فلي أن أرجع به في ماله فيكون ذلك له، فإن خاف هذا الرجل أن تلزمه يمين في ذلك، ينبغي للمرأة أن تبيع من هذا

الرجل ثوباً بهذه المائة، فإن لزمته في ذلك يمين كان قد حلف باراً.

بهذا المثال نرى أن الحيلة كانت للوصول إلى الحق وإبراء الذمة، وفي ذلك خير[1].

قلت: ومن أحب التوسع في هذا الموضوع: مأخذه، وأحكامه، فليرجع إلى كتاب «كشف النقاب عن موقع الحيلة في السنة والكتاب» لفضيلة الشيخ محمد عبد الوهاب البحيري وهو مطبوع.

٩ ـ شبهة: قيل: إن أبا حنيفة رحمه الله تعالى، قال في «الفقه الأكبر»: إن والدَيْ رسول الله ﷺ في النار، وذلك شَيْنٌ؛ لما فيه من إيذاء رسول الله ﷺ.

كشفها: رأيت بعيني نسخة خطية من «الفقه الأكبر» بمكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة، على ساكنها الصلاة والسلام، وقد طالعتها فلم أجد فيها أن أبوي رسول الله ﷺ ماتا على الكفر، بل فيها: «وأبواه ﷺ ما ماتا على الكفر»[2] ويرجِّح هذا اللفظ ـ ومعناه ظاهر ـ أنه قال بعدُ: «وأبو طالب مات كافراً». فلو كان الكفر صفة في الجميع

---

(١) أبو حنيفة للشيخ محمد أبو زهرة بتصرف وإيجاز (من ص ٤٢٤ ـ ٤٣٠).

(٢) انظر المخطوطة برقم /١٦١/ مجاميع.

لقال ـ معاذ الله ـ وأبوا رسول الله ﷺ وأبو طالب ماتوا على الكفر؛ وما نجده في بعض نسخ الفقه الأكبر من نسبة الكفر إلى والدي رسول الله ﷺ، فذلك خطأ من ناسخ أول، تبعه بعض النساخ فيه، ذلك لأن الناسخ وجد حرف «ما» مذكوراً مرتين، فظنه مكرراً خطأ فحذفه، فانعكست العبارة[1] والله أعلم، وكم في النساخ من يعكس المعاني لرداءة خط المؤلف المنسوخ كتابه، أو رداءة خط الناسخ، أو قلّة معرفته ونقصان علمه، وكما نجد ذلك في بعض الكتب المطبوعة الناتج عن غفلة أو جهالة.

سئل أبو بكر بن العربي ـ أحد الأئمة المالكية رحمه الله تعالى ـ عن رجل قال: إن أبا النبي ﷺ في النار، فأجاب: من قال ذلك ملعون لقوله تعالى: ﴿إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة﴾ وقال: ولا أدري أعظم من أن يقال عن أبيه ﷺ: إنه في النار.

وأخرج ابن عساكر في تاريخه من طريق يحيى بن عبد الملك بن أبي غَنِيَّة: حدثنا نوفل بن الفرات ـ وكان عاملاً لعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ـ قال: كان رجل من كتّاب الشام مأموناً عندهم استعمل رجلاً على كورة الشام، وكان أبوه يزن بالمنانية، فبلغ ذلك عمر بن عبد العزيز فقال:

---

(١) ويرى الإمام الكوثري أن أصل العبارة كان: ماتا على الفطرة، وهو قريب.

ما حملك على أن تستعمل على كورة من كور المسلمين من كان أبوه يزن بالمنانية؟ فقال: أصلح الله أمير المؤمنين وما على من كان أبوه كذلك؟! كان أبو النبي ﷺ مشركاً. فقال عمر: آه، ثم سكت، ثم رفع رأسه، فقال: أأقطع لسانه؟. أقطع يده ورجله؟ أأضرب عنقه؟ ثم قال: لا تلي شيئاً ما بقيت؟.

وسئل الإمام شرف الدين المناوي رحمه الله تعالى عن والدي النبي ﷺ، فزجر السائل زجرة شديدة[1].

وروى الحاكم ـ وصححه ـ عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه ﷺ سئل عن أبويه، فقال: (ما سألتهما ربي فيعطيني فيهما ـ ما سألت ربي فيهما فيعطيني ـ وإني لقائم يومئذٍ المقام المحمود). وذكر هذا الحديث جمع من الحفاظ وأقروه، بل استدلوا به على نجاة الأبوين الكريمين. كالإمام السهيلي والسيوطي والقرافي.

قلت: وإن لم يصح حديث إحياء أبويه ﷺ ليؤمنا ببعثة ولدهما ﷺ ثم ماتا بعد ذلك، فإنهما من الناجين لأنهما من أهل الفترة، وقد أجمع أهل السنة والجماعة على أن أهل الفترة ناجون، لأنهم لم يكن فيهم نبي، والله تعالى يقول: ﴿لتنذر قوماً ما أنذر آباؤهم... وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً﴾. والله أعلم.

---

(١) سبل السلام للشيخ عمر بالي.

١٠ ـ شبهة: قيل إن الإمام رحمه الله تعالى ينسب إلى الله الجهة، وتلك بدعة ضلالة، ما قال به رسول الله ﷺ ولا أحد من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم.

كشفها: جاء في رسالة «الفقه الأبسط» للإمام رحمه الله تعالى قوله: من قال: لا أدري الله أفي السماء أو في الأرض كفر، وقال الشيخ أبو الليث السمرقندي في شرح هذه الرسالة بعد أن أورد عبارة الإمام هذه: [لأنه يعني بذلك نسبة الجهة إلى الله تعالى، ثم تردد في تعيينها، والقول بالجهة عنده كفر]. قال الله تعالى: ﴿ وهو الذي في السماء إلّه وفي الأرض إلّه.. ﴾ الزخرف ٨٤ وقال: ﴿ وهو الله في السموات وفي الأرض يعلم سركم وجهركم ويعلم ما تكسبون﴾ الأنعام: ٣. قلت: القول بالجهة لا يوجب الكفر، بل نسبة المكان إليه سبحانه لأنه يقتضي التجسيم.

الإمام رحمه الله تعالى إمام عظيم من أئمة السلف إذ هو من التابعين، وهو أول من تكلم في التوحيد، وناقش أصحاب الفرق الضالة من الخوارج والمعتزلة والغلاة، وأظهره الله تعالى عليهم، وعقيدة السلف فيما ورد نسبته إلى الله تعالى مما يشبه الخلق من الجهة والنقلة والمكان، وطروِّ الحوادث عليه وأمثالها هي من المتشابه الذي يجب حمله على المحكم الثابت لله تعالى من مثل قوله تعالى: ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾. ويفوض معرفة حقيقة

المراد منها إلى الله تعالى، بعد تنزيهه سبحانه عن مشابهة الخلق في شيء من ذلك.

سئل الإمام أحمد عن الاستواء[1] في قوله تعالى: «الرحمن على العرش استوى» فقال: استوى كما أخبر لا كما يخطر للبشر. وسئل الإمام الشافعي فقال: آمنت بلا تشبيه، وصدقت بلا تمثيل، واتهمت نفسي في الإدراك وأمسكت عن الخوض فيه كل الإمساك. قال الإمام فخر الدين الرازي في «أساس التقديس»: حاصل هذا المذهب ـ مذهب السلف ـ أن هذه المتشابهات يجب القطع فيها بأن مراد الله شيء غير ظواهرها، ثم يجب تفويض معناها إلى الله تعالى، ولا يجوز الخوض في تفسيرها.

وقال الإمام الغزالي في كتابه (إلجام العوام عن علم الكلام): اعلم أن الحق الصريح الذي لا مراء فيه عند أهل البصائر هو مذهب السلف، أعني مذهب الصحابة والتابعين، وها أنا أورد بيانه وبرهانه فأقول: مذهب السلف ـ وهو الحق عندنا ـ أن كل من بلغه حديث من هذه الأحاديث[2]، من عوام

---

(١) عن الشيخ منصور محمد محمد عويس في كتابه ابن تيمية ص ١١ وما بعدها مفرقاً.

(٢) مثل حدث الجارية التي أشارت إلى الله وهو أنه في السماء، وحديث قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن إلخ، ومثل آية: ﴿ ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون... فأتى الله بنيانهم من القواعد ﴾.

الخلق، يجب عليه سبعة أمور. التقديس والتصديق، ثم الاعتراف بالعجز، ثم السكوت، ثم الإمساك، ثم الكف، ثم التسليم لأهل المعرفة.

١ ـ أما التقديس: فأعني به تنزيه الرب سبحانه وتعالى عن الجسمية وتوابعها.

٢ ـ **وأما التصديق**: فهو الإيمان بما قاله ﷺ، وأن ما ذكره حق، وهو فيما قاله صادق، وأنه حق على الوجه الذي قاله وأراده.

٣ ـ **وأما الاعتراف بالعجز**: فهو أن يقرّ بأن مراده ليس على قدر طاقته، وأن ذلك ليس من شأنه وحذقه.

٤ ـ **وأما السكوت**: فأن لا يسأل عن معناه ولا يخوض فيه، ويعلم أن سؤاله عنه بدعة، وأنه في خوضه فيه مخاطر بدينه، وأنه يوشك أن يكفر لو خاض من حيث لا يشعر[1].

---

(١) أخرج الشيخان عن عائشة رضي الله عنها. قالت: (تلا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿هو الذي أنزل عليك الكتاب إلى قوله تعالى: أولوا الألباب﴾ ثم قال ﷺ: فإذا رأيت الذين يتبعون المتشابه منه، فأولئك الذين سمى الله فاحذرهم). وضرب أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه صبيغاً التميمي لما رآه يتبع متشابه المسائل والآيات ويسأل عنها، حتى تاب الرجل عن ذلك. وأجاب الإمام مالك الذي سأله عن آية: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ بقوله: الاستواء معلوم ـ مذكور ـ والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة، وما =

٥ ـ **وأما الإمساك**: فأن لا يتصرف في تلك الألفاظ بالتصريف والتبديل[1] بلغة أخرى، والزيادة والنقصان والجمع والتفريق، بل لا ينطق إلاّ بذلك اللفظ، وعلى ذلك الوجه من الإيراد والإعراب والتصريف.

٦ ـ **وأما الكف**: فأن يكفّ عن البحث عنه والتفكير فيه.

٧ ـ **وأما التسليم لأهله**: فأن لا يعتقد أن ذلك إن خفي عليه لعجزه قد خفي على رسول الله ﷺ، أو على الأنبياء، أو على الصدِّيقين والأولياء.

فهذه سبع وظائف عقد كافة السلف وجوبها على كل العوام، لا ينبغي أن يقال فيها بظن.

وقال رحمه الله تعالى: فإذا سئل عن (الاستواء) و (الفوق) و (اليد) و (الأصبع) مثلاً فالجواب أن يقال: الحق فيه ما قاله الرسول ﷺ وقال الله تعالى، وقد صدق الله تعالى حيث قال: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ فيعلم قطعاً أنه ما أراد

= أراك إلاّ صاحب بدعة، ثم قال لأصحابه: أخرجوه، فأخرجوه من حلقته في المسجد النبوي على صاحبه الصلاة والسلام.

(١) قلت: يقول الإمام الغزالي رحمه الله تعالى: في آية: ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ استوى، فلا يقول يستوي، أو هو مستوٍ. يثبت ما ورد به اللفظ الشريف فقط، فما أشد تنزيهه لربه، رحمه الله تعالى.

الجلوسَ والاستقرار الذي هو صفة الأجسـام، ولا ندري بالذي أراده، ولم نكلف معرفته، وصدق حيث قال: ﴿وهو القاهر فوق عباده﴾ وفوقية المكان محالة، فإنـه كان قبـل المكان. فهو الآن على ما كان، وما أراده فلسنا نعرفه، وليس علينا ولا عليك أيها السائل معرفته. قلت: وقال: فرعون كما حكى الله تعالى عنه: ﴿وإنا فوقهم قاهرون﴾ ولم يكن فرعون وقومه فوق أكتاف بني إسرائيل ورؤوسهم.

وقال الشيخ سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل: طريقة السلف: يفوِّضون علم المتشابه إلى الله تعالى بعد صرفه عن ظاهره[1] اهـ.

١١ ـ شبهة: قيل: إن بعضهم روى أن الإمام رحمه الله تعالى استتيب من الكفر مرتين، فلولا أنه كانت له أفكار كفرية ما طلب منه أن يتوب عن ذلك مرتين.

كشفها: قال الإمام الفقيه المحدِّث المحقق علي بن محمد القاري في مناقب الإمام رحمه الله تعالى[2]: قال أبو الفضل الكرماني: لما دخل الخوارج الكوفة مع الضحاك ـ ورأيهم تكفير كل من أذنب وتكفير كل من لم يكفِّر مرتكب الذنب ـ

---

(١) الجمل على الجلالين /٢ ـ ١٤٩/.

(٢) الثمار الجنية (مناقب القاري) المخطوط بمكتبة شيـخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة.

قيل لهم: هذا شيخ هؤلاء، فأخذوا الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا له: تب من الكفر، فقال: أنا تائب من كل كفر، فقيل لهم: إنه تائب من كفركم، فأخذوه، فقال لهم: أبعلم قلتم أم بظن؟ قالوا: بظن، قال: «إن بعض الظن إثم» والإثم ذنب فتوبوا من الكفر. قالوا: تب أنت أيضاً من الكفر فقال: أنا تائب من كل كفر، فهذا الذي قاله الخصوم: إن الإمام استتيب من الكفر مرتين، ولبّسوا على الناس ا هـ.

والذي لا ريب فيه أن غلاة الخوارج أهل ضلالة وزيغ، كفّروا كرام الصحابة، وفيهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، واستحلوا قتالهم، وفيهم قال رسول الله ﷺ: «... يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، لئن أدركتهم لأقتلنهم قتلة عاد وثمود»[1]. ومع ذلك فأهل السنة لا يكفرونهم عامة.

فلا عبرة باستتابتهم لمسلم، ولا بتكفيرهم له.

لقد كانوا ـ عاملهم الله تعالى بما هم أهله ـ يقتلون المسلمين لأنهم مرتدون لا ذمة لهم، ويَدَعون أهل الكتاب لأنهم أهل ذمة، ولا حول ولا قوة إلّا بالله!!.

---

(١) أحاديث الخوارج كثيرة روى بعضها البخاري ومسلم.

أسبابٌ عامة
في تحامل بعضهم على الإمام

خلاصة أسباب تحامل بعضهم وكلامهم السَّوْء في الإمام رحمه الله تعالى [1]، الذي قال فيه الإمام أبو يوسف ـ أول من جلس إليه الإمام أحمد في طلب الحديث، وأبصر الناس بالآثار ـ.

حسبي من الخيرات ما أعددته ... يوم القيامة في رضى الرحمن
دين النبي محمد خير الورى ... ثم اعتقادي مذهب النعمان

١ ـ **الجهل**: جهل أولئك بحقيقة حاله لبعد المسافة بينهم وبينه، وعدم توفر أسباب اللقاء، أو الواسطة الطيبة: من مخبر مصدَّق وناقل بدلاً من ذلك، وقد سبق ـ تحت عنوان: عرفوه فأثنوا عليه ـ بيان كيف كان الأوزاعي يتحامل على الإمام رحمهما الله تعالى، حتى أطلعه الإمام عبد الله بن المبارك على بعض مسائل الإمام، فلما عرف أنها من مسائله تاب مما كان منه، ورغّب ابن المبارك في الجلوس إليه، ثم حين لقيه ازداد إعجابه به وأخذ عنه.

---

(١) وهي أسباب تصدق في المجموع في تحامل بعضهم على سائر الأئمة الأربعة: أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ومن كان مثلهم.

٢ ـ **المعاصرة**: معاصرة بعضهم له «ومنه تقليد بعض المتأخرين لمشايخهم المعاصرين ونقلهم كلامهم دون تمحيص وتدقيق»، والمعاصرة تدفع الأقران إلى التنافس، فالكلام السوء؛ إلّا ما حفظ الله تعالى[١].

٣ ـ **الحسد**: والحسد هو الحالقة يحلق الدين وينحرف باللسان عن الشهادة باليقين. ورحم الله الحسن بن عمارة العابد الزاهد، فقد أخذ يوماً بركاب الإمام رحمه الله تعالى وهو يقول: (والله ما أدركنا أحداً يتكلم في الفقه أبلغ ولا أصبر ولا أحضر منك، وإنك لسيد من تكلم فيه في وقتك غير مدافع، وما يتكلمون فيك إلّا حسداً[٢]). وأسند الموفق بسنده إلى علي بن الحسين عن أبيه قال: كان يحيى بن معين إذا ذُكر له من تكلم في أبي حنيفة يقول:

---

(١) قال الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمة (الحافظ أبي نعيم) كلام ابن منده في أبي نعيم فظيع لا أحب حكايته ولا أقبل قول كل منهما في الآخر، بل هما عندي مقبولان، إلى أن قال كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به لاسيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو حسد وما ينجو منه إلّا من عصمه الله وما علمت أن عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين. ولو شئت لسردت من ذلك كراريس ا هـ. انظر التعليق على قواعد في علوم الحديث ص ١٢٠.

(٢) مناقب الموفق /٢: ٩٠/.

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه
فالناس أعداء له وخصوم
كضرائر الحسناء قلن لوجهها
حسداً وبغياً إنه لدميم[1]

قال مؤلف قلائد عقود العقيان: الذي يظهر لي من الحكمة في كثرة حساد الإمام رضي الله عنه، إنما هو لظهور فضله وعلو منزلته ورفع درجته ومرتبته، وزيادة في أجره وتضعيف لثوابه بعد انقضاء أجله وفراغ عمره، كما يروى عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى أنه قال: ما أرى أن الله لا يمنع الناس من شتم أصحاب رسول الله ﷺ إلّا ليزيدهم ثواباً عند انقطاع أعمارهم. قلت: فحال هذا الإمام المحسود مثل حالهم في كثرة الحساد والطاعنين، وفي ذلك إظهار فضلهم وشرفهم، كما قال الشاعر:

وإذا أراد الله نشر فضيلة
طُويت أتاح لها لسان حسود
لولا اشتعال النار فيما جاورت
ما كان يعرف طيب عرف العود[2]

٤ ـ **الخلاف في الرأي**: وهذا هو الأكثر، وهو الذي نجد من آثاره تهماً مردودة، وأحكاماً مصورة، إذا نظرنا إلى

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) قلائد عقود العقيان. مخطوط بالمكتبة المحمودية ق ٨.

حقيقتها رأيناها أوهاماً بنيت على قواعد من الهواء، وظنوناً أرسيت على أصول من الهباء. مثل نعيم بن حماد[1] الذي وضع قصصاً من نسج الخيال، محاولاً أن يحط من قدر الإمام، ويطامن من مكانته، فكان مثله في ذلك كمثل من قال:

كناطح صخرةً يوماً ليوهنها
فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

وقال الشيخ عبد الرشيد النعماني في «ما تمس إليه الحاجة من سنن ابن ماجه»: وكذلك أكثر القضاة الذين امتحنوا الرواة في عهد المأمون في مسألة خلق القرآن كانوا على مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه، فانتقم منهم هؤلاء الرواة بالنيل من إمامهم، وساووا بين القضاة وأئمتهم[2].

٥ ـ **الانحراف**: انحراف بعض القائلين عن الجادة، وقد قررنا هذا من قبل، مثل الآخذين بظواهر النصوص دون فقه

---

(١) قال فيه النسائي: ضعيف، وقال غيره: كان يضع الحديث في تقوية السنة، وحكايات في ثلب أبي حنيفة كلها كذب. انظر فقه أهل العراق وحديثهم ص ٨٨.

(٢) ص ٥٤ من مخطوطتي عن الكتاب، وانظر (مسألة خلق القرآن) للشيخ عبد الفتاح أبو غدة لتر العجب في التحامل على أئمة عظام بغير حق.

وتبصر، أو الزائغين في العقيدة كالمعتزلة وغلاة الخوارج والرافضة وأمثالهم.

قال الشيخ تاج الدين السبكي في رسالته «قاعدة في الجرح والتعديل»: ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح حال العقائد واختلافها بالنسبة إلى الجارح والمجروح، فربما خالف الجارح المجروح فجرحه لذلك، ومن أمثلة ذلك قول بعضهم في البخاري: تركه أبو زرعة وأبو حاتم من أجل مسألة اللفظ. فيا لله والمسلمين!! أيجوز لأحد أن يقول في البخاري متروك؟! وهو حامل لواء الصناعة ومقدَّم أهل السنة والجماعة؟! ثم يا لله والمسلمين أتجعل ممادحه مذام؟! فإن الحق في مسألة اللفظ معه، إذ لا يستريب عاقل من المخلوقين في أن تلفظه من أفعاله الحادثة التي هي مخلوقة لله تعالى، وإنما أنكرها الإمام أحمد رضي الله عنه لبشاعتها. ومن ذلك قول بعض المجسِّمة ـ يريد به أبا إسماعيل عبد الله ابن محمّد الهروي ـ في أبي حاتم بن حبان: لم يكن له كبير دين، نحن أخرجناه من سجستان لأنه أنكر الحد لله تعالى. فيا ليت شعري من أحق بالإخراج؟ من يجعل ربه محدوداً أو من ينزهه عن الجسمية؟! وقال أيضاً: وقد تزايد الحال بالخطابية ـ وهم المجسمة ـ في زماننا، فصاروا يرون الكذب على مخالفيهم في العقيدة ـ لا سيما القائم عليهم ـ بكل سوء في نفسه وماله، وبلغني أن كبيرهم استفتي في شافعي أيشهد عليه بالكذب؟ فقال: ألست تعتقد أن دمه حلال؟ قال: نعم،

قال: فما دون ذلك دون دمه، فاشهد وادفع فساده عن المسلمين. فهذه عقيدتهم، ويرون أنهم المسلمون وأنهم أهل السنة، ولو عُدوا عدداً لما بلغ علماؤهم ـ ولا عالم فيهم على الحقيقة ـ مبلغاً يعتبر، ويكفرون غالب علماء الأمة ثم يعتَزُون إلى الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه، وهو منهم بريء، ولكنه كما قال بعض العارفين ـ ورأيته بخط الشيخ تقي الدين بن الصلاح ـ: إمامان ابتلاهما الله بأصحابهما وهما بريئان منهم: أحمد بن حنبل ابتلي بالمجسِّمة، وجعفر الصادق ابتلي بالرافضة اهـ[1].

٦ ـ **التعصب**: قال الخطيب في ترجمة الإمام من تاريخه /ص ٣٧٨ ـ ٣٨٥/ الجزء الثالث عشر:

أ ـ كتب إلي عبد الرحمن بن عثمان الدمشقي، وحدثنا عبد العزيز بن أبي طاهر عنه، قال أخبرنا أبو الميمون البجلي، حدثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو، أخبرني محمد بن الوليد (أبو هبيرة الهاشمي الدمشقي) قال سمعت أبا مسهر يقول: قال سلمة بن عمرو القاضي على المنبر: لا رحم الله أبا حنيفة فإنه أول من زعم أن القرآن مخلوق اهـ. قال الإمام الكوثري رحمه الله تعالى: أقول ولفظ ابن عساكر في تاريخه (لا رحم الله أبا فلان فإنه أول من زعم أن

---

(١) قاعدة في الجرح والتعديل للإمام السبكي، نشره محققاً مع التعليق المناسب الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، كان الله معه بالسداد ص ١٢، ٢٠.

القرآن مخلوق) ففي الخبر المسوق هنا تغيير (أبي فلان) إلى أبي حنيفة. ومن أين علموا أن أبا فلان في الرواية هو أبو حنيفة. مع تضافر الروايات على أن أول من قام قال بذلك جعد بن درهم، وتبديل كلمة بكلمة أمر هيّن عندهم، ومناقضة ما تواتر عن أهل العلم شيء لا أهمية له في نظرهم. وقد وفيت الكلام في حقه في هذه المسألة فيما علقته على الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة. ومن جملة ما قلت هناك: قال ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية سمعت أحمد بن عبد الله الشعراني يقول: سمعت سعيد بن رحمة صاحب أبي إسحاق الفزاري يقول: إنما خرج جهم سنة ثلاثين ومائة ، فقال: القرآن مخلوق، فلما بلغ العلماء تعاظموه فأجمعوا على أنه تكلم بكفر وحمل الناس ذلك عنهم. وقال أيضاً سمعت أبي يقول: أول من أتى بخلق القرآن الجعد بن درهم في سنة نيِّف وعشرين ومائة، ثم جهم بن صفوان، ثم من بعدهما بشر بن غياث. اهـ. (ولعل ذكر ثلاثين بجبر الكسر وإلّا فخروج جهم سنة بضع وعشرين كما سبق).

وقال اللالكائي في /شرح السنة/: ولا خلاف بين الأمة إن أول من قال القرآن مخلوق الجعد بن درهم في سنة نيف وعشرين ومائة ا هـ (وألقي القبض على جهم سنة ١٢٨) وكان قتله أيضاً في تلك السنة على ما يذكره ابن جرير إلّا أن اللالكائي يقول بأن قتله كان سنة اثنتين وثلاثين ومائة، وفي

تلك التواريخ اضطراب كما ترى ولم يحل قتل جهم دون ذيوع رأيه في القرآن، فافتتن به أناس فشايعه مشايعون، ونافره منافرون، فحصلت الحيدة من العدل إلى إفراط وإلى تفريط من غير معرفة كثير منهم لمغزى هذا المبتدع، أناس جاروه في نفي الكلام النفسي، وأناس قالوا في معاكسته بقدم الكلام اللفظي.

ولما رأى أبو حنيفة ذلك تدارك الأمر وأبان الحق فقال: ما قام بالله غير مخلوق، وما قام بالخلق مخلوق. يريد أن كلام الله تعالى باعتبار قيامه بالله تعالى صفة كباقي صفاته في القدم، وأما ما في ألسنة التالين وأذهان الحفاظ والمصاحف من الأصوات، والصور الذهنية والنقوش فمخلوقة كخلق حامليها. فاستقرت آراء أهل العلم والفهم على ذلك بعده، ولا يمكن أن يكون إجماع التابعين على ردّ قول جهم إلاّ باعتبار تجرئه على صفة قائمة بالله تعالى غير بائنة منه. ومحال أن يكون القديم حالاّ في حادث فيلزم عليهم أن يعترفوا بخلق ما قام بالخالق. ولكن أبا حنيفة كان رجلاً محسوداً أذاع عنه حاسدوه أنه يقول بقول جهم، وأنّى يصدر عنه ذلك. ا هـ[1].

وقال في ص /٣٨٠ - ٣٨٧/:

ب - أخبرنا محمد بن عبيد الله الحنائي، أخبرنا محمد بن

(١) تأنيب الخطيب ص ٧٨ - ٧٩.

عبد الله بن إبراهيم الشافعي، حدثني عمر بن الهُصيم البزار، أخبرنا عبد الله بن سعيد بقصر ابن هبيرة: حدثني أبي أن أباه أخبره أن ابن أبي ليلى كان يتمثل بهذه الأبيات.

إنـــي شـنـئـــت الـمــرجـئـيـــن ورأيــهــم
عــمــرَ بــن ذر وابـــن قـــيس الـــمــاصــر

وعـــتـــيـــبـــة الـــربـــاب لا نـــرضـــى بـــه
وأبـــا حنيـفـــة شيـــخ ســـوء كـــافــر اهـ

قال الكوثري: أقول: عمر بن ذر من رجال البخاري والنسائي، والترمذي وأبي داود، هو وأبوه من الأتقياء العباد كانا يأبيان أن يقولا إن الإيمان قول وعمل لئلا يلزم إخراج الأمة من الإيمان بارتكابهم معصية وإخلالهم بطاعة، فرميهما بالإرجاء نبز بالألقاب لا يصدر إلّا عن قدري أو خارجي كما سبق إيضاحه. ومات عمر هذا بعد أبي حنيفة بثلاث سنين.

وعمر بن قيس الماصر عظيم القدر في العلمٍ والورعٍ وأبوه أول من مصّر دجلة والفرات بأن مَدّ حبلاً طويلاً بين ساحليهما لفحص المراكب كما ذكره السمعاني في الأنساب في (الماصر)، وله ولذويه ذكر واسع في /تاريخ أصبهان/ لأبي الشيخ.

وعتيبة الرباب هو والد الحكم صاحب إبراهيم النخعي.

وأبو حنيفة هو ذلك الإمام الذي يؤمن بالله وحده ويكفر

بالطاغوت، ولولاه لاستولى القدرية والخوارج وأذيالهم الجهلة من النقلة على قلوب المسلمين وأضلوهم عن سواء السبيل، لكن الله سبحانه وفق أبا حنيفة هذا وأصحابه لتبيين وجوه ضلال هؤلاء، حتى ظهر ضلالهم جلياً لجمهور المسلمين فأصبحوا في حرز أمين من إغوائهم وجلّ مقدار ابن أبي ليلى أن يتمثل بمثل هذه الأبيات السخيفة التي لم يقلها أحد إلا الخوارج كلاب النار، القائلين بإكفار من يرى خلاف رأيهم.

ولله درّ أبي حنيفة ما أوسع صدره حين قال (لما سئل عما إذا كان يكفّر من يرميه من الفرق بالكفر [لا أكفر من يرميني بكفر ولكن أكذبه. كما في (العالم والمتعلم) رواية مقاتل حفص بن سلم عنه.. ثم قال.

ولا أدري كيف أباح الخطيب لنفسه تدوين هذا الفحش والسفه في حق أمثال هؤلاء الأئمة بمثل هذا السند الساقط، مع علمه بمنزلة هؤلاء الأعلام في العلم والورع. ولو كان ذلك في عهد عمر رضي الله عنه لقام عليه بالدّرّة أو اعتقله تعزيراً له كما فعل في الحُطيئة حينما هجا الزبرقان بن بدر بأقل من هذا بكثير، حيث قال فيه:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها
واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

فاعتقله سنين حتى تاب وأناب، وكتب إليه.

ماذا تقول لأفراخ بذي مرخ
زغب الحواصل لا ماء ولا شجر
ألقيت كاسيهم في قعر مظلمة
فاغفر عليك سلام الله يا عمر

فعفا عنه وأطلقه، والحادثة معروفة في كتب الفقه في باب التعزير، لا في كتب الأدب فقط. فإذا كان قائل ذلك البيت يستحق العقوبة بحبسه عدة سنين فماذا يكون مقدار ما يستحق من العقوبة قائل تلك الأبيات وناقلها من غير تفنيدها وما في هذه الأبيات من الخروج على الشرع، والإجرام المكشوف يغنيك في معرفة سقوط هذا الخبر عن الكلام في سنده، ولكن لا بأس في الإشارة إلى بعض ما فيه. فأقول تاركاً الكلام في ابن الهيصم ومن دونه، إن عبد الله بن سعيد الراوي عن أبيه عن جده في الخبر إن كان أبا عباد المقبري فقد قال عنه البخاري: تركوه، وإن كان أبا سعيد الأشج فلا يعرف له رواية عن أبيه عن جده، كما لا يعرف حال أبيه ولا حال جده، وإن كان غيرهما يكون مجهولاً هو وأبوه وجده. وشيخ سوء كافر من قبيل جحر ضَبٍّ خرب، لا يقوله إلاّ شيخ كافر سوء اهـ. من/ ص ٨٨ ـ ٨٩/.

ج ـ وقال الخطيب في ص/٣٨٦ ـ ٣٩٩/ تحت عنوان: ذكر ما حُكي عنه من مستشنعات الألفاظ والأفعال.

أخبرنا الحسن بن علي الجوهري، حدثنا محمد بن العباس

الخزاز، حدثنا محمد بن القاسم البزاز، حدثنا عبد الله بن أبي سعد قال حدثني أبو عبد الرحمن عبد الخالق بن منصور النيسابوري، قال: سمعت أبا داود المصاحفي قال: سمعت أبا مطيع يقول قال أبو حنيفة إن كانت الجنة والنار مخلوقتين فإنهما تفنيان. اخبرنا محمد بن الحسين بن الفضل، حدثنا علي بن إبراهيم النجاد، حدثنا محمد بن إسحاق السراج، قال: سمعت إبراهيم بن أبي طالب يقول: سمعت عبد الله بن عثمان بن الرماح يقول سمعت أبا مطيع البلخي يقول: سمعت أبا حنيفة يقول: إن كانت الجنة والنار خلقتا فإنهما تفنيان. قال أبو مطيع وكذب والله. قال السراج، كذب والله، قال النجاد وكذب والله قال الله تعالى: ﴿أكلها دائم﴾ قال ابن الفضل. وكذب والله. قلت هذا القول يحكى أن أبا مطيع كان يذهب إليه لا أبا حنيفة، وكذب والله كلُّ من قاله اهـ.

قال الكوثري: قلت أبو داود المصاحفي هو سليمان بن سليم مؤذن جامع بلخ، ذكره محمد بن جعفر الورّاق في طبقات علماء بلخ كما في أنساب السمعاني وفي سند الخبر الأول الخزاز، وفي الثاني ابن الرماح، فلا يصحّان مع وجودهما في السندين. وربما يكون السندان مركبين من المبدأ لمخالفة الخبرين لما تواتر عن أبي حنيفة وأبي مطيع في المسألة ولما رواه أبو مطيع عن أبي حنيفة في «الفقه الأبسط» رواية أبي بكر محمد بن الكاساني، عن علاء الدين السمرقندي عن أبي معين النسفي، عن أبي عبد الله

الحسين بن علي، عن أبي مالك نصران بن نصر الختلي ح. ورواية أبي زكريا يحيى بن مطرف عن أبي صالح محمد بن الحسين، عن أبي سعيد سعدان بن محمد بن بكر بن عبد الله البستي الجرمقي وهي عن أبي الحسن علي بن أحمد الفارسي، عن نصر بن يحيى، عن أبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي عن أبي حنيفة (كما في المجموعة ٦٤ والمجموعة ٢١٥ بدار الكتب المصرية) وفي الكتاب المذكور في باب الردّ على من يكفر بالذنب:

(فإن قيل إنهما «الجنة والنار» تفنيان فقل له وصف الله نعيمها بقوله: ﴿لا مقطوعة ولا ممنوعة﴾، ومن قال: تفنيان بعد دخول أهلهما فيهما فقد كفر بالله تعالى لأنه أنكر الخلود فيهما]. وهذا نص على أن أبا حنيفة وأبا مطيع لا يريان فناء الجنة والنار بعد دخول أهلهما فيهما. وأما ما في ميزان الاعتدال للذهبي حيث قال في ترجمة أبي مطيع قال العُقيلي: حدثنا عبد الله بن أحمد سألت أبي، عن أبي مطيع البلخي. فقال: [لا ينبغي أن يُروى عنه حكوا عنه أنه كان يقول الجنة والنار خلقتا فستفنيان، وهذا كلام جهم]. وحكاية هذا القول عنه هنا بدون سند فعلى تقدير ثبوته عنه يجب حمله على فنائهما لحظة عند النفخ تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿ كل شيء هالك إلاّ وجهه ﴾ كما هو قول كثير من متكلمي أهل السنة على ما في «شرح النسفية» و «شرح المقاصد» وغيرهما. وأين هذا من اعتقاد فنائهما بعد دخول أهلهما

فيهما كما هو رأي جهم، وهو كفر صريح عند أبي حنيفة وأبي مطيع، بل نقل ابن حزم الإجماع على كفر من قال بفنائهما بعد دخول أهلهما فيهما. وقد استوفى الكلام على ذلك أبو الحسن السبكي في كتابه «الاعتبار ببقاء الجنة والنار».

وفي «الفقه الأكبر» رواية علي بن أحمد الفارسي، عن نصر بن يحيى، عن أبي مقاتل، عن عصام بن يوسف، عن حماد بن أبي حنيفة عن أبيه [والجنة والنار مخلوقتان اليوم لا تفنيان أبداً]. وسنده في أول النسخة الخطية المحفوظة ضمن المجموعة (رقم ٢٢٦) بمكتبة شيخ الإسلام بالمدينة المنوّرة. اهـ من ص /١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩/ وانظر مقدمة الكوثري في التأنيب.

وقال الحافظ محمد بن يوسف الصالحي الشافعي صاحب السيرة الشامية في «عقود الجمان» اعلم «رحمني الله وإياك» أن ما رواه الخطيب من القدح في الإمام أبي حنيفة غالب أسانيده لا يخلو من متكلم فيه أو مجهول، ولا يجوز لمؤمن يؤمن بالله تعالى واليوم الآخر أن يثلم عرض أحد من المسلمين بمثل ذلك فكيف بإمام من أئمة المسلمين. وعلى تقدير صحة ذلك عن قائله فإن كان من غير أقران الإمام أبي حنيفة فهو لم يره، ولم يشاهد أحواله، بل قلّد ما رآه على الأوراق التي دوّنها أعداؤه، فهذا لا يلتفت إلى قوله البتة. وإن كان من أقران الإمام أبي حنيفة المنافسين، فلا يُلتفت

إلى قوله أيضاً. وقد جهد كثير منهم على أن يحط من مرتبة الإمام أبي حنيفة ويصرف قلوب أهل عصره من محبته فما قدر على ذلك، ولا نفذ كلامه فيه حتى قال بعضهم: فعلمنا أنه أمر سماوي لا حيلة لأحد فيه، ومن يرفعه الله تعالى لا يقدر الخلق على خفضه. قال الذهبي في الميزان «وتابعه ابن حجر في «لسان الميزان» كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعبأ به ولا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب ا هـ.

٧ ـ الاختلاف في الاعتقاد:

قال بعضهم: كان أبو حنيفة مرجئاً.

الإرجاء هو التأخير. قال ابن حجر المكي رحمه الله تعالى في كتابه «الخيرات الحسان» قد عدّ جماعة الإمام أبا حنيفة من المرجئة، وليس هذا الكلام على حقيقته. أما أولاً، فلأنه قال شارح «المواقف» كان غسان المرجىء ينقل الإرجاء عن أبي حنيفة ويعدّه من المرجئة، وهو افتراء عليه، قصد به غسان ترويج مذهبه بنسبته إلى هذا الإمام الجليل.

وأما ثانياً، فقد قال الآمدي إن المعتزلة كانوا في الصدر الأول يسمون من خالفهم في القدر مرجئاً، أو لأنه لما قال الإيمان لا يزيد ولا ينقص ظُن به الإرجاء بتأخير العمل عن الإيمان. ا هـ قال الشيخ ظفر أحمد: وإطلاق الإرجاء من المحدثين على من لا يقول بزيادة الإيمان ونقصانه، ولا

(١) تأنيب الخطيب ص ٥١.

بدخول العملْ في حقيقته كثير، وليس هو بطعن على ما لا يخفى على مهرة الشريعة، فإن النزاع في ذلك لفظي، كما حققه المحققون من الأولين والآخرين.

قال الحافظ الذهبي في الميزان: [الإرجاء مذهب لعدة من جلّة العلماء لا ينبغي التحامل على قائله] /٤ ـ ٩٩/
وقال الإمام الكشميري في فيض الباري على صحيح البخاري /١ ـ ٥٣ ـ ٥٤/ الإيمان عند السلف عبارة عن، ثلاثة أشياء: اعتقاد وقول وعمل، وقد مرّ الكلام على الأولين أي التصديق والإقرار، بقي العمل هل هو جزء للإيمان أم لا؟ فالمذاهب فيه أربعة: قالت الخوارج والمعتزلة: إن الأعمال أجزاء للإيمان، فالتارك للعمل خارج عن الإيمان عندهما، ثم اختلفوا فالخوارج أخرجوه عن الإيمان وأدخلوه في الكفر، والمعتزلة لم يدخلوه في الكفر بل قالوا بالمنزلة بين المنزلتين. الثالث مذهب المرجئة فقالوا: لا حاجة إلى العمل، ومدار النجاة هو التصديق فقط، فصار الأولون والمرجئة على طرفي نقيض.

والرابع مذهب أهل السنة والجماعة، وهم بين بين فقالوا: إن الأعمال أيضاً لا بدّ منها، لكن تاركها مُفَسَّق لا مكفَّر، فلم يشددوا فيها كالخوارج والمعتزلة، ولم يهوّنوا أمرها كالمرجئة.

ثم هؤلاء «أهل السنة» افترقوا فرقتين، فأكثر المحدثين إلى

أن الإيمان مركب من الأعمال وإمامنا الأعظم رحمه الله تعالى وأكثر الفقهاء والمتكلمين إلى أن الأعمال غير داخلة في الإيمان ـ مع اتفاقهم جميعاً على أن فاقد التصديق كافر، وفاقد العمل فاسق، فلم يبق الخلاف إلاّ في التعبير، فإن السلف وإن جعلوا الأعمال أجزاء لكن لا بحيث ينعدم الكل بانعدامها، بل يبقى الإيمان مع انتفائها.

وإمامنا أبو حنيفة «وإن لم يجعل الأعمال جزءاً لكنه اهتمّ بها، وحرّض عليها وجعلها أسباباً سارية في نماء الإيمان، فلم يهدرها هدر المرجئة، إلاّ أن تعبير المحدثين القائلين بجزئية الأعمال لما كان أبعد من المرجئة المنكرين جزئية الأعمال بخلاف تعبير إمامنا الأعظم رحمه الله تعالى، فإنه كان أقرب إليهم من حيث نفي جزئية الأعمال، رُمي الحنفية بالإرجاء. وهذا كما ترى جَوْر علينا، فالله المستعان.

ولو كان الاشتراك مع المرجئة «بوجه من وجوه التعبير كافياً لنسبة الإرجاء إلينا، لزم نسبة الاعتزال إليهم» «أي إلى المحدثين» فإنهم «أي المعتزلة» قائلون بجزئية الأعمال أيضاً كالمحدثين، ولكن حاشاهم من الاعتزال، وعفا الله عمن تعصب ونسب إلينا الإرجاء، فإن الدين كله نصح، لا مراماةٌ ومنابزة بالألقاب، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم اهـ.

وقد بين الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى عقيدته في

الأعمال في رسالته إلى عالم البصرة عثمان البَتِّي الذي كان كتب إلى الإمام رحمه الله تعالى يقول له: إنه بلغه أنه من المرجئة. فقال رحمه الله تعالى.

واعلم أني أقول أهل القبلة مؤمنون لست أخرجهم من الإيمان بتضييع شيء من الفرائض، فمن أطاع الله تعالى في الفرائض كلها مع الإيمان كان من أهل الجنة عندنا، ومن ترك الإيمان والعمل كان كافراً من أهل النار، ومن أصاب الإيمان وضيع شيئاً من الفرائض كان مؤمناً مذنباً، وكان لِلّه تعالى فيه المشيئة إن شاء عذّبه وإن شاء غفر لـه، فإن عذّبه على تضييعه فعلى ذنب يعذبه وإن غفر له فذنبا يغفر.

وأما ما ذكرت من اسم المرجئة فما ذنب قوم تكلموا بالعدل وسماهم أهل البدع بهذا الاسم؛ ولكنهم أهل العدل وأهل السنة، وإنما هذا اسم سماهم به أهل شنآن ا هـ كما في الرسالة المذكورة ص ٣٧ ـ ٣٨[1].

ونختم هذه المقولة التي أطلنا فيها الكلام قصداً إحقاقاً للحق، وتبرئة للإمام والأئمة العظام، وصيانة للألسنة عن سوء

---

(١) عن قواعد في علوم الحديث للشيخ المحدث الفقيه ظفر أحمد العثماني وتعليق الشيخ المحقق عبد الفتاح أبو غدة ملتقطاً من ص ١٤١ ـ ١٤٥ ـ وتمام الكلام في كتاب «الرفع والتكميل» للإمام عبد الحيّ اللكنوي تحقيق ونشر الشيخ عبد الفتاح من ص ٢١٦ـ٢٥٢، وتأنيب الخطيب ص ٤٤ ـ ٤٥.

القول، والأفكار عن سوء الظن، فذلك مهلكة معاذ الله.
بنصيحة من إمامين:

أ ـ قال الشيخ ابن عبد البر في /جامع العلم/: لقد تُكلم في أئمة عظام لم يقبل العلماء كلامهم، وعدوه من كلام الأقران في أمثالهم، فهـذا يحيى بن معين قال في عبد الملك بن مروان: إنه أبخر الفـم وكان رجل سوء، وقال في الزهري: إنه ولي الخراج لبعض بني أمية، وإنه فقد مالاً فاتهم به غلاماً له، فضربه فمات من ضربه. وقال في الشافعي: ليس ثقة. وتكلم ابن أبي ذئب في مالك بن أنس بكلام فيه جفاء وخشونة. وتكلم سعيد بن المسيّب في عكرمة والشّعبي والنخعي، وتكلم البخاري في أبي حنيفة[1]، ثم قال: فمن أراد أن يقبل قول العلماء الثقات الأئمة الأثبات بعضهم في بعض، فليقبل قول من ذكرنا قوله من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين بعضهم في بعض.. فإن فعل ذلك ضلّ ضلالاً بعيداً وخسر خسراناً مبيناً، وكذلك إن قبل في سعيد بن المسيب قول عكرمة، وفي الشّعبي والنخعي وأهل الحجاز وأهل مكة وأهل الشام على الجملة، وفي مالك والشافعي وسائر من ذكرنا في هذا الباب ما ذكرنا عن بعضهم في بعض، فإن لم يفعل ـ ولن يفعل إلاّ إن هداه الله وألهمه

---

(١) قلت: وتكلم ابن أبي حاتم في البخاري والكرابيسي في أحمد بن حنبل.

رشده ـ ليقفْ عند ما شرطنا في أن لا يقبل فيمن صحت عدالته وعلمت بالعلم عنايته، وسلم من الكبائر ولزم المروءة والتعاون، وكان خيره غالباً وشره أقل عمله، فهذا لا يقبل فيه قائل لا برهان له به، فهذا هو الحق الذي لا يصح غيره إن شاء الله تعالى.

والذين أثنوا على سعيد بن المسيب وعلى سائر التابعين وأئمة المسلمين أكثر من أن يحصوا، وقد جمع الناس فضائلهم وعنوا بسيرهم وأخبارهم، فمن قرأ فضائل مالك، وفضائل الشافعي، وفضائل أبي حنيفة، بعد فضائل الصحابة والتابعين وعني بها، ووقف على كريم سيرهم وهديهم، كان ذلك له عملاً زاكياً. نفعنا الله بحب جميعهم.

قال الثوري: (عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة) ومن لم يحفظ من أخبارهم إلاّ ما بدر من بعضهم في بعض ـ على الحسد والهفوات والغضب والشهوات ـ دون أن يُعنى بفضائلهم حُرم التوفيق، ودخل في الغيبة، وحاد عن الطريق. جعلنا الله وإياك ممن يستمع القول فيتبع أحسنه. وقد افتتحنا هذا الباب بقوله ﷺ: «دب إليكم داء الأمم من قبلكم: الحسد، والبغضاء» رواه الترمذي وأحمد والضياء المقدسي اهـ[1].

ب ـ وقال فقيه الشام في عصره تاج الدين أبو النصر عبد

---

(١) جامع بيان العلم وفضله /٢: ١٦٢ ـ ١٦٣/.

الوهاب بن تقي الدين السبكي في «طبقات الشافعية».

ينبغي لك أيها المسترشد أن تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين، وأن لا تنظر إلى كلام بعضهم في بعض إلّا إذا أتى ببرهان واضح، ثم إن قدرت على التأويل وتحسين الظن فدونك، وإلّا فاضرب صفحاً عما جرى بينهم.

فإنك لم تخلق لهذا، فاشتغل بما يعنيك ودع ما لا يعنيك، ولا يزال طالب العلم نبيلاً حتى يخوض فيما جرى بين السلف الماضين، ويقضي لبعضهم على بعض، فإياك ثم إياك أن تصغي إلى ما اتفق بين أبي حنيفة وسفيان الثوري، أو بين مالك وابن أبي ذئب، أو بين أحمد بن صالح والنسائي، أو بين أحمد بن حنبل والحارث المحاسبي وهلم جراً، إلى العز بن عبد السلام والتقيِّ بن الصلاح، فإنك إذا اشتغلت بذلك خفتُ عليك الهلاك، فالقوم أعلام ولأقوالهم محامل، وربما لم نفهم بعضها، فليس لنا إلّا الترضي عنهم، والسكوت عما جرى بينهم؛ كما نفعل فيما جرى بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم. اهـ.

الفصل السادس

مؤلفات الإمام



مؤلفات الإمام

لم يكن عصر الإمام رحمه الله تعالى عصرَ تأليف وتدوين بالمعنى الذي عرفناه فيما بعد، أن يخلو العالم إلى نفسه فيكتب أو يملي الأشياء الكثيرة، لم يكن الإمام ذلك العالم الذي فـرَّغ نفسه للتأليف والإملاء، فهو يقوم الليل حتى يصبح، فإذا أصبح صلَّى الصبح ثم جلس يعلم الناس حتى يضحي، ثم ذهب إلى بيته لحاجاته، ثم يخرج إلى السوق لينظر في شؤون تجارته ودنياه، ويعود مريضاً، أو يشيِّع ميتاً، أو يزور صديقاً، وينام بين الظهر والعصر، ثم يجلس بعد العصر لتعليم الناس والإجابة على أسئلتهم إلى الليل، وهكذا. والتدريس شغله عن التأليف، وهو فوق ذلك مرجع طلاب العلم وشُداته، يقصدونه من الكوفة والبصرة وداني البلاد وقاصيها.

لذا لم تكن للإمام رحمه الله تعالى تآليف كثيرة تتناسب مع مكانته العلمية العظيمة.

أ ـ لقد ثبت أنه رحمه الله تعالى ألف في **علم الكلام الفقه الأكبر والفقه الأوسط**، وكتاب **العالم والمتعلم**، وكتاب **الرسالة** إلى مقاتل بن سليمان صاحب التفسير، وكتاب **الرسالة إلى عثمان** البتي فقيه البصرة، وكتاب **الوصية** وهي وصايا عدة لأصحابه رحمهم الله تعالى[1].

قال العلامة كمال الدين أحمد بن سنان الدين البياضي الرومي الحنفي قاضي عسكر، في مبدأ كتابه «إشارات المرام من عبارات الإمام»: الإمام أبو حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ هو أول من دوَّن العلوم الدينية، وأتقنها بقواطع البراهين اليقينية في مبادىء أمره بُعيد رأس المائة الأولى، وإنما كانت رسائل من تقدمه في رد الخوارج والقدرية. ففي التبصرة البغدادية أن أول متكلمي أهل السنّة من الفقهاء أبو حنيفة، ألف فيه الفقه الأكبر والرسالة في نصرة أهل السنة، وقد ناظر فرق الخوارج والشيعة والقدرية والدهرية، وكان دعاتهم بالبصرة، فسافر إليها نفياً وعشرين مرة، وقصمهم بالأدلة الباهرة، وبلغ في الكلام إلى أن كان المشارَ إليه بين الأنام، واقتفى به تلامذته

(١) انظر مقدمة التعليم للشيخ مسعود بن شيبة، مع تعليق الناشر الشيخ المحقق عبد الرشيد النعماني ص ١٨١.

الأعلام. وفي المناقب الكردرية وغيرها عن الإمام خالد بن زيد العمري قال: كان الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزفر وحماد بن أبي حنيفة قد خصموا بالكلام الناس ـ أي ألزموا المخالفين ـ وهم أئمة العلم. وقال الإمام أبو عبد الله الصيمري: كان الإمام أولَ متكلم في هذه الأمة في زمانه وفقيههم في الحلال والحرام. وقال ابن النديم في «الفهرست»: وللإمام رحمه الله تعالى الفقه الأكبر، وكتاب رسالة البتي، وكتاب العالم والمتعلم رواه عنه أبو مقاتل، وكتاب الرد على القدرية. والعلم براً وبحراً، وشرقاً وغرباً، وقرباً وبعداً، تدوينه رضي الله عنه.

ب ـ وأملى وكتب أحاديث رسول الله ﷺ، حتى جمع منها صناديق ما حدَّث منها إلّا بما حاجة الناس إليه، وانتخب آثاره من أربعين ألف حديث، وقد سبق ذكر مسانيده السبعة عشر أثناء الكلام على حديث الإمام رحمه الله تعالى[1]، وقد أملى ـ من كتب الحديث ـ كتاب الآثار المنسوب إلى الإمام محمد بن الحسن رحمه الله تعالى، ويشرحه الآن الشيخ المحقق الفقيه أبو الوفاء الأفغاني، وقد أصدر مجلده الأول أعانه الله تعالى على إتمامه. وقد قال حفظه الله في مقدمة شرحه: وإن أول كتاب ألف في الحديث النبوي وآثاره وأخباره وأقوال أصحابه وأتباعهم، وأحسنه ترتيباً وانتخاباً مرتباً

---

(١) ص ١٦٦.

على الأبواب «كتاب الآثار» لإمام الأئمة الإمام الأعظم رحمه الله تعالى[1].

وقال ابن حجر رحمه الله تعالى في «تعجيل المنفعة»: والموجود من حديث أبي حنيفة مفرداً إنما هو كتاب «الآثار» التي رواها محمد بن الحسن عنه، ويوجد في تصانيف محمد بن الحسن وأبي يوسف قبله من حديث أبي حنيفة أشياء أخرى[2].

ج ـ كما أملى وألف في الفقه وأصوله سابقاً بذلك سواه من كرام العلماء. قال القاضي أبو بكر عتيق بن داود اليماني في رسالته التي صنفها في فضل أبي حنيفة: وأبو حنيفة أول من دوَّن علوم هذه الشريعة، لم يسبقه أحد من قبله، لأن الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم، لم يضعوا في علم الشريعة أبواباً مبوبة، ولا كتباً مرتبة، وإنما كانوا يعتمدون على قوة فهمهم، وجعلوا قلوبهم صناديق علمهم، فنشأ أبو حنيفة، فرأى العلم منتشراً فخاف عليه الخلف السوء، ولقد قال ﷺ: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يُبق عالماً

(١) ص ١ وانظر ص ٣ لترى أن كتاب «آثار الإمام أبي يوسف» ومثله للإمام زفر هي من أمالي الإمام.

(٢) ص ٢ وانظر ما تمس إليه الحاجة.

اتخذ الناس رؤساء جهالاً، فسئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلُّوا وأضلُّوا»[1].

فلذلك دوَّنه أبو حنيفة، فجعله أبواباً مبوبة وكتباً مرتبة، فبدأ بالطهارة ثم بالصلاة ثم سائر العبادات، وإنما ابتدأ بالطهارة ثم بالصلاة لأن المكلف بعد صحة الاعتقاد أول ما يخاطب يخاطب بالصلاة لأنها أخص العبادات وأعم وجوباً، وأخر المعاملات لأن الأصل عدمها وبراءة الذمة منها، وختمه بالوصايا والمواريث لأنها آخر أحوال الإنسان. فما أحسن ما ابتدأ به وختم، وما أحذقه وما أفهمه وأفقهه وأمهره وأعلمه وأبصره.

ثم جاء الأئمة من بعده، فاقتبسوا من علمه، واقتدوا به، وفرَّعوا كتبهم على كتبه. فإذا كان الله تعالى قد ضمن لنبيه ﷺ حفظ الشريعة، وكان الإمام أبو حنيفة أول من دونها، فيبعد أن يكون الله قد ضمنها ثم يكون أول من دونها على خطأ.

وهو رحمه الله تعالى أول من وضع كتاباً في الفرائض، وقد قال النبي ﷺ: «تعلموا الفرائض فإنها من دينكم، وإنها نصف العلم»[2]. وأول من وضع كتاباً في الشروط، وقد قال الله تعالى: ﴿ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله﴾ فأخبر

(١) رواه البخاري ومسلم والترمذي وأحمد.

(٢) رواه ابن ماجه والحاكم بلفظ مقارب.

سبحانه أنه هو المعلم للشروط، والشروط لا يستطيع أن يضعها إلّا من تناهى في العلم، وعرف مذاهب العلماء ومقالاتهم، لأن الشروط تتفرع على جميع كتب الفقه، ويتحرز بها من كل المذاهب لئلا يتعقبها حاكم بنقض أو نسخ؛ وليس العجب ممن جاء فتعلمها وهي موضوعة؛ وإنما العجب ممن ابتدأها ووضعها، فإن باهت أحد وادَّعى أن أبا حنيفة قد سُبق إلى تدوينها فقل له: أرنا كتاباً ممن تقدمه من الصحابة والتابعين فيما ذكرناه؛ فإنه يبقى مبهوتاً.

وقد سبق في فصل الكلام على فقه الإمام رحمه الله تعالى[1] أنه كان يملي مسائل الفقه ـ المقررة مع أصحابه ـ وكان يكتبها الإمام أبو يوسف وسواه، وقد بلغت تلك المسائل المدونة على قولٍ خمسمائة ألف مسألة، وقال الإمام الكوثري: وأقل ما يقال في مسائله أنها تبلغ ثمانين ألفاً[2]، والله أعلم.

وقد صنف الإمام محمد بن الحسن رحمه الله تعالى مسائل الإمام رحمه الله تعالى الفقهية وأصحابه في كتبه الفقهية العديدة من كتب ظاهر الرواية، وهي: كتب محمد الستة: المبسوط، والزيادات، والجامع الصغير، والسير الصغير، والجامع الكبير، والسير الكبير، وقد جمع الإمام

(١) ص ١٣٧.
(٢) فقه أهل العراق وحديثهم ص ٥٩.

الحاكم الشهيد مسائل الأصول هذه ونظمها وحذف المكرر منها، وقد شرحه العلامة شمس الأئمة السرخسي في ثلاثين مجلداً، وقد أملى قسماً كبيراً منه من البئر الذي حبسه فيه أمير زمانه لمخالفته له في مسألة.

وقال ابن عابدين: اعلم أن مسائل أصحابنا الحنفية على ثلاث طبقات: الأولى: مسائل الأصول وتسمى ظاهرة الرواية أيضاً، وهي مسائل مروية عن أصحاب المذهب، وهم: أبو حنيفة، وأبو يوسف ومحمد، ويلحق بهم: زفر، والحسن بن زياد وغيرهما ممن أخذ عن الإمام، لكن الغالب الشائع في ظاهر الرواية أن يكون قول الثلاثة[1].

قال الشيخ المحدِّث الفقيه عبد الرشيد النعماني في تعليقه على كتاب «التعليم»: وقد أشبع الكلام على تصانيف الإمام الأعظم شيخنا الإمام العلامة محمود حسن خان الطونكي في معجم المصنفين[2] وأنا أنقله برمته.

وهي: كتاب الصلاة ـ المناسك ـ الرهن ـ الشروط ـ الفرائض ـ العالم والمتعلم ـ الآثار ـ الرسالة ـ كتاب الإرجاء ـ كتاب الوصية ـ كتاب الرد على الأوزاعي. وقال الشيخ

---

(١) انظر رد المحتار على الدر المختار «حاشية ابن عابدين» ١/ ـ ٦٤/.

(٢) يقع هذا المعجم في ستين مجلداً ويحتوي على عشرين ألف ورقة طبع منه ثلاثة أجزاء فقط لحكومة حيدر آباد منذ سنين.

الكوثري في بلوغ الأماني[1]: ومما يذكر في مؤلفات الأقدمين من كتب أبي حنيفة رحمه الله تعالى «كتاب الرأي» ذكره ابن أبي العوام وكتاب «اختلاف الصحابة» ذكره أبو عاصم العامري، ومسعود بن شيبة، و «كتاب الجامع» ذكره العباس بن مصعب في «تاريخ مرو» و «كتاب السِّير» و «الكتاب الأوسط» و «الفقه الأكبر» و «الفقه الأبسط» و «كتاب العالم والمتعلم» و «كتاب الرد على القدرية»، وله رسالة إلى عثمان البتي في الإرجاء، وعدة وصايا كتبها لعدة من أصحابه، وهذه الكتب مشهورة اهـ.

(١) في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني «١٨ ـ ١٩».

الفصل السّابع

عقيدة الإمام



عقيدة الإمام

الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى إمام من أئمة السلف المقدَّمين في العقيدة، وقد رأينا كيف اشتغل زماناً بالرد على الروافض وغلاة الشيعة والخوارج والمعتزلة، ثم وفقه الله تعالى فتحول إلى الفقه، وانفرد به حتى فاق الناس وأضحوا عليه عالة فيما بعد كما قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى.

كان الإمام أول من ردّ على الفرق المنحرفة عن الجادة، قال الإمام عبد القاهر البغدادي في «أصول الدين»: وأول متكلميهم من الفقهاء وأرباب المذاهب أبو حنيفة والشافعي، فإن أبا حنيفة ألف كتاباً في الردّ على القدرية سماه / الفقه الأكبر/[1]

---

(١) أصول الدين ص ٣٠٨.

وقال الإمام الأصولي أبو المظفر الإسفرايني الشافعي في «التبصير في الدين» كتاب «العالم والمتعلم» لأبي حنيفة فيه الحجج القاهرة على أهل الإلحاد والبدعة، وكتاب «الفقه الأكبر» الذي أخبرنا به الثقة بطريق معتمد وإسناد صحيح، عن مضر بن يحيى عن أبي حنيفة، وما جمعه أبو حنيفة في «الوصية» التي كتبها إلى عمرو بن عثمان البتي، ردّ فيها على المبتدعين، ومن نظر فيها وفيما صنفه الشافعي لم يجد بين مذهبيهما تبايناً بحال. وكل ما حكي عنهم خلاف ما ذكرناه من مذاهبهم، فإنما هو كذب يرتكبه مبتدع ترويجاً لبدعته[1] اهـ.

ورسالة الإمام أبي جعفر الطحاوي الحنفي المجمع على إمامته في الفقه، والحديث «بيان عقيدة فقهاء الملّة أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى» وهي رسالة عظيمة، تقرر عقيدة السلف التي لا خلاف فيها بين أهل السنة كعقيدة لهم جميعاً وقد شرحت كثيراً، وبعض شروحها مطبوع متداول.

وقد رأينا أن نسجل هنا /الفقه الأكبر/ تأليف الإمام رحمه الله تعالى، لنتعرف بذلك على أصول عقيدته، ونرى كيف كانت بحوث علم التوحيد عندهم سهلة سلسلة، ليس فيها

(١) التبصير في الدين ص ١١٣، وفيه عرض جيد لعقيدة أهل السنة يجدر الانتفاع به.

هجوم على المتشابه بالتفسير، ولا الثابت من صفات الله تعالى بالتأويل، وليس فيها تعقيد أهل المنطق ولا محاورات أهل الفلسفة.[1].

قال رحمه الله تعالى:

أصل التوحيد وما يصح الاعتقاد عليه: يجب أن يقول: آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت، وبالقدر خيره وشره من الله تعالى، والحساب والميزان، والجنة والنار، حقٌّ كله. والله تعالى واحد لا من طريق العدد ولكن من طريق أنه لا شريك له، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد. لا يشبه شيئاً من الأشياء من خلقه ولا يشبهه شيء من خلقه لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته الذاتية والفعلية. أما الذاتية[2]: فالحياة والقدرة والعلم والكلام والسمع والبصر والإرادة. وأما الفعلية[3]:

---

(١) توجد من الفقه الأكبر نسخة جيدة في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنوّرة رواية علي بن أحمد الفارسي، عن نصر بن يحيى، عن أبي مقاتل، عن عصام بن يوسف، عن حماد بن أبي حنيفة والنسخة ضمن المجموعة رقم /٢٢٦/، وهذا يؤكد نسبة الفقه الأكبر إلى الإمام رحمه الله تعالى.

(٢) الصفة الذاتية: هي كل ما وصف الله تعالى به ولا يجوز أن يوصف بضده، وهي قديمة بالاتفاق.

(٣) الصفة الفعلية: هي كل ما يجوز أن يوصف الله تعالى به وبضده، كالرحمة والغضب، قالت الماتريدية: إنها قديمة كالصفات الذاتية، =

فالتخليق والترزيق والإنشاء والإبداع والصنع، وغير ذلك من صفات الفعل. لم يزل ولا يزال بصفاته وأسمائه لم يحدث له صفة ولا اسم، لم يزل عالماً بعلمه والعلم صفةٌ في الأزل، وقادراً بقدرته والقدرة صفةٌ في الأزل، ومتكلماً بكلامه، والكلام صفةٌ في الأزل، وخالقاً بتخليقه والتخليق صفة في الأزل[1]، وفاعلاً بفعله والفعل صفةٌ في الأزل، والفاعل هو الله تعالى، والفعل صفةٌ في الأزل، والمفعول مخلوق وفعل الله غير مخلوق[2]. وصفاته تعالى في الأزل غير محدثة ولا مخلوقة، فمن قال إنها مخلوقة أو محدثة أو وقف أو شك فيها فهو كافر بالله تعالى. والقرآن كلام الله تعالى في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ، وعلى الألسن مقروء، وعلى النبي ﷺ منزَّل، ولفظنا بالقرآن مخلوق[3]، وكتابتنا له مخلوقة، وقراءتنا له مخلوقة، والقرآن غير مخلوق[4].

= وقالت الأشاعرة: إنها حادثة، والنزاع لفظي عند أرباب التحقيق، انظر القاري على الفقه الأكبر.

(١) قال الطحاوي في عقيدته: ليس بعد الخلق استفاد اسم الخالق ولا بإحداثه البرية استفاد اسم الباري.

(٢) ليس بحادث بل هو قديم كفاعله، إذ لا يلزم من كون المفعول مخلوقاً كون الفعل مخلوقاً «القاري».

(٣) لأنها كلها من أفعال المخلوق وفعل المخلوق مخلوق.

(٤) لأنه كلام الله تعالى وكلامه من صفاته القديمة مثل الحياة والسمع والبصر والإرادة والقدرة. والله أعلم.

وما ذكره الله تعالى في القرآن حكاية عن موسى وغيره من الأنبياء صلوات الله على نبينا وعليهم أجمعين، وعن فرعون وإبليس؛ فإن ذلك كله كلام الله تعالى إخباراً عنهم وكلام الله تعالى غير مخلوق، وكلام موسى وغيره من المخلوقين مخلوق، والقرآن كلام الله تعالى فهو قديم لا كلامهم، وسمع موسى عليه السلام كلام الله كما في قوله تعالى: ﴿وكلم الله موسى تكليماً﴾ وقد كان الله تعالى متكلماً ولم يكن كلّم موسى.

وقد كان الله تعالى خالقاً في الأزل ولم يخلق الخلق ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ فلما كلم الله موسى كلمه بكلامه الذي هو له صفة في الأزل. وصفاته كلها في الأزل بخلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا، ويتكلم لا ككلامنا، ويسمع لا كسمعنا، ونحن نتكلم بالآلات والحروف، والله تعالى يتكلم بلا آلة ولا حروف، والحروف مخلوقة وكلام الله تعالى غير مخلوق.

وهو شيء لا كالأشياء، ومعنى الشيء إثباته بلا جسم ولا جوهر ولا عَرَض[1] ولا حدّ له ولا ضدَّ له ولا ندّ ولا مثل

---

(١) الشيء هو الموجود ثم استدرك بأنه ليس كسائر الموجودات، محدوداً أو محتاجاً، وليس مماثلاً لغيره ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾.

له[1]، وله يد ووجه ونفس، فما ذكره الله تعالى في القرآن من ذكر الوجه واليد والنفس فهو له صفات بلا كيف[2]، ولا يقال إن يده قدرته أو نعمته؛ لأن فيه إبطال الصفة وهو قول أهل القدر والاعتزال، ولكن يده صفته بلا كيف[3]، وغضبه ورضاؤه صفتان من صفاته تعالى بلا كيف. خلق الله الأشياء لا من شيء[4]، وكان الله تعالى عالماً في الأزل بالأشياء قبل كونها، وهو الذي قدَّر الأشياء وقضاها[5]، ولا يكون في الدنيا ولا الآخرة شيء إلّا بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره،

---

(١) لأن الحد من طول وقصر واحتواء وجهة من خواص الأجسام، لا ضد له تعالى أي لا منازع له سبحانه في ملكه، ولا شبيه ولا كفؤ له ومماثل ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾.

(٢) بلا كيف أي مجهول الكيفيات كما قال مالك رضي الله عنه وقد سئل عن قوله تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ فقال: الاستواء معلوم ـ لأنه مذكور في القرآن الكريم ـ والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة.

(٣) بلا كيف: بلا معرفة كيفية لعجزنا عن معرفة كنه بقية صفاته، فضلاً عن معرفة كنه ذاته.

(٤) خلق الأشياء من ذوات والحالات من السكون والحركات لا من مادة سابقة على المخلوقات، لذا لا يقال: إن الإنسان يخلق شيئاً، ولكنه يجمع لأن الخلق الإيجاد من العدم وذلك من الله تعالى، وأنى للإنسان ذلك ولو كفاً من تراب.

(٥) قدر الأشياء على طبق إرادته، وحكم وفق حكمته في الأشياء.

وكتبه في اللوح المحفوظ، ولكن كتبه بالوصف لا بالحكم[1].

والقضاء والقدر والمشيئة صفاته في الأزل بلا كيف، يعلم الله المعدوم في حال عدمه معدوماً، ويعلم أنه كيف يكون إذا أوجده، ويعلم الله الموجود في حال وجوده موجوداً، ويعلم أنه كيف يكون فناؤه، ويعلم الله القائم في حال قيامه قائماً، وإذا قعد علمه قاعداً في حال قعوده، من غير أن يتغير علمه أو يحدث له علم، ولكن التغير واختلاف الأحوال يحدث في المخلوقين. خلق الخلق سليماً من الكفر والإيمان[2]، ثم خاطبهم وأمرهم ونهاهم، فكفر من كفر بفعله، وإنكاره وجحوده الحقّ بخذلان الله تعالى إياه، وآمن من آمن بفعله وإقراره وتصديقه بتوفيق الله تعالى إياه ونصرته له.

أخرج ذرية آدم من صلبه على صور الذر[3]، فجعل لهم

---

(١) أي قبل ظهور أمره، أي كتب بأن سيكون كذا وكذا وليس فليكن كذا وكذا.

(٢) أي سالماً من آثار الكفر وأنوار الإيمان، بأن جعلهم قابلين لأن يقع منهم العصيان أو الإحسان كما قال تعالى: ﴿هو الذي خلقكم فمنكم كافر، ومنكم مؤمن﴾ أي في عالم الظهور والبيان.

(٣) من صلبه أولاً، ثم من أصلاب أبنائه وترائب بناته على صور الذر، بعضها بيض وبعضها سود، وانتشروا إلى يمين آدم عليه السلام ويساره، فخاطبهم حين أشهدهم على أنفسهم: ﴿ألست بربكم، قالوا: بلى﴾ وأمرهم بالإيمان والإحسان، ونهاهم عن =

عقلاً فخاطبهم وأمرهم بالإيمان ونهاهم عن الكفر، فأقروا له بالربوبية، فكان ذلك منهم إيماناً، فهم يولدون على تلك الفطرة، ومن كفر بعد ذلك فقد بدّل وغيّر، ومن آمن وصدّق فقد ثبت عليه وداوم. ولم يجبر أحداً من خلقه على الكفر وعلى الإيمان، ولا خلقهم مؤمناً ولا كافراً؛ ولكن خلقهم أشخاصاً، والإيمان والكفر فعل العباد، يعلم الله تعالى من يكفر في حال كفره كافراً، فإذا آمن بعد ذلك علمه مؤمناً في حال إيمانه، من غير أن يتغير علمه وصفته.

وجميع أفعال العباد من الحركة والسكون كسبهم على الحقيقة[1] والله تعالى خالقها، وهي كلها بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره[2]. والطاعات كلها ما كانت واجبة بأمر الله تعالى وبمحبته وبرضائه وعلمه ومشيئته وقضائه وتقديره.

= الكفر، فأقروا له بالربوبية ولأنفسهم بالعبودية، إيماناً حقيقياً أو حكمياً، فهم يولدون على تلك الفطرة، كما قال تعالى: ﴿فطرة الله التي فطر الناس عليها﴾ وكما قال ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو يمجسانه، أو ينصرانه» رواه البخاري وغيره.

(١) أفعال العباد الاختيارية ـ لا الطبيعية والاضطرارية ـ هي كسبهم، لا يشعرون أنهم مجبورون على الكلام أو السكوت، أو الأكل والشرب، بل يرون أنهم يفعلون ذلك بمطلق إرادتهم، ويخلق الله الشيء عند اتجاه إرادة العبد إلى فعله، قال تعالى: ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾.

(٢) من دلائل انفراده سبحانه بالخلق والملك أن لا يقع في ملكه

والمعاصي كلها بعلمه وقضائه وتقديره ومشيئته لا بمحبته ولا برضائه ولا بأمره[1]. والأنبياء عليهم الصلاة والسلام كلهم منزَّهون عن الصغائر والكبائر والكفر والقبائح[2] وقد كانت منهم زلات وخطيئات.

ومحمد ﷺ نبيه وعبده ورسوله وصفيُّه، ولم يعبد الصنم، ولم يشرك بالله تعالى طرفة عين قط، ولم يرتكب صغيرة ولا كبيرة قط.

وأفضل الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي

= شيء، إلّا بإذنه وإرادته، قال تعالى: ﴿ وما كان لنفس أن تؤمن إلّا بإذن الله... وما تشاؤون إلّا أن يشاء الله ﴾.

(١) طاعات العباد تقع بأمر الله تعالى وإرادته ورضائه، لأنه يحب من عباده أن يطيعوه، ومعاصي العباد تقع بإرادة الله تعالى لا بأمره ورضائه، وقال تعالى: ﴿ قل: إن الله لا يأمر بالفحشاء... ولا يرضى لعباده الكفر ﴾.

(٢) انظر «النبوة والأنبياء» للشيخ محمد علي الصابوني. فتبصر بيان أهل السنة لما يوهم من ذنوب وقبائح وقع فيها آدم ونوح وإبراهيم وموسى ومحمد ﷺ، وزلاتهم لا تقدح في عصمتهم وكونهم قدوة دائمة للبشر إلى الخير. ﴿أولئك الذين هدى الله، فبهداهم اقتداه﴾ ومعنى قول الله تعالى لنبيه محمد ﷺ: ﴿ ووجدك ضالاً فهدى ﴾ أي وجدك غير مستدل إلى الإيمان والإسلام، حتى دلّك المولى عليه كما قال سبحانه: ﴿ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان﴾.

طالب رضي الله عنهم أجمعين، غابرين[1] على الحق، ومع الحق، نتولاهم جميعاً[2]، ولا نذكر أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ إلّا بخير[3].

ولا نكفّر مسلماً بذنب من الذنوب وإن كانت كبيرة إذا لم يستحلها، ولا نزيل عنه اسم الإيمان، ونسميه مؤمناً حقيقة[4]، ويجوز أن يكون مؤمناً فاسقاً غير كافر. والمسح على الخفين سنة، والتراويح في شهر رمضان سنة، والصلاة خلف كل بر وفاجر من المؤمنين جائزة[5]. ولا نقول: إن

---

(١) غابرين: باقين ودائمين.

(٢) نتولاهم جميعاً ونحبهم كما نتولى سائر المؤمنين دون الكافرين والمنحرفين، قال تعالى: ﴿إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا..﴾.

(٣) حين سئل الحسن البصري رأس التابعين عن النزاع الذي وقع بين الصحابة رضوان الله تعالى عليهم قال: «تلك دماء طهر الله تعالى سيوفنا منها، فلا نخوض فيها بألسنتنا» وفضل الصحبة فضل عظيم لا يغمص منه إلّا منافق لئيم. وأوصي الأخ القارىء بمطالعة قسم «العواصم من القواصم» الذي حققه محب الدين الخطيب رحمه الله تعالى، ليقف على فضائل الصحابة، وعلو مراتبهم، ويدافع تهم سوء ألحقت بهم رحمهم الله تعالى ورضي عنهم.

(٤) ضلت الخوارج حين أزالوا اسم الإيمان عن العاصي وجعلوه مع الكفار، وضلت المعتزلة حين جعلوه في منزلة بين الإيمان والكفر.

(٥) صلى كرام الصحابة والتابعين وراء الأمراء الظلمة من المسلمين، وقد صلى عبد الله بن عمر وراء الظالم الحجاج بن يوسف.

المؤمن لا تضره الذنوب وإنه لا يدخل النار، ولا إنه يخلد فيها وإن كان فاسقاً[1] بعد أن يخرج من الدنيا مؤمناً. ولا نقول: إن حسناتنا مقبولة وسيئاتنا مغفورة كقول المرجئة[2]، ولكن نقول المسألة مبينة مفصلة: من عمل حسنة بشرائطها خالية عن العيوب المفسدة والمعاني المبطلة، ولم يبطلها حتى خرج من الدنيا مؤمناً، فإن الله لا يضيعها، بل يقبلها منه ويثيبه عليها. وما كان من السيئات ـ دون الشرك والكفر ـ ولم يتب عنها حتى مات مؤمناً؛ فإنه في مشيئة الله تعالى: إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه[3] ولم يعذبه بالنار أبداً.

والرياء إذا وقع في عمل من الأعمال فإنه يبطل أجره وكذا العُجب.

والآيات للأنبياء والكرامات للأولياء حق[4]، وأما التي

---

(١) الخلود في النار لمن خرج من الدنيا مشركاً بالله تعالى كافراً، ولن يكون مثله مؤمن مات فاسقاً، لذا قلنا بعدم خلود الفاسق في النار.

(٢) من ضلال كفار المرجئة زعمهم: إرجاء أمر المؤمنين والكافرين إلى الله، وقولهم: الأمر فيهم موكول إلى الله يغفر لمن يشاء من المؤمنين والكافرين ويعذب من يشاء، قال الله تعالى: ﴿ أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض؟! أم نجعل المتقين كالفجار؟! ﴾.

(٣) قال تعالى: ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾.

(٤) معجزات الأنبياء وكرامات الأولياء ثابتة بالقرآن والسنة. انظر مثلاً =

تكون لأعدائه مثل إبليس وفرعون والدَّجال، مما روي في الأخبار أنه كان لهم، فلا نسميها آيات ولا كرامات، ولكن نسميها قضاء حاجات لهم؛ وذلك لأن الله تعالى يقضي حاجات أعدائه استدراجاً، فيغترُّون به ويزدادون عصياناً وكفراً، وذلك كله جائز وممكن[1].

وكان الله تعالى خالقاً قبل أن يخلق، ورازقاً قبل أن يرزق[2].

والله يُرى في الآخرة، ويراه المؤمنون وهم في الجنة[3] بأعين رؤوسهم، بلا تشبيه ولا كيفية ولا كمية، ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة.

والإيمان هو الإقرار والتصديق، وإيمان أهل السماء

= الخصائص الكبرى للإمام السيوطي، والحجج البينات في إثبات الكرامات للشيخ عبد الله الصديق الغماري.

(١) قال تعالى: ﴿ سنستدرجهم من حيث لا يعلمون ﴾.

(٢) لما سبق أن الله تعالى لم تحدث له صفة.

(٣) عن صهيب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (إذا دخل أهل الجنة الجنة قال: يقول الله تعالى: تريدون شيئاً أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا، ألم تدخلنا الجنة؟ وتنجِّنا من النار، قال: فيكشف الحجاب، فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم، وهي الزيادة) ثم تلا هذه الآية: ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾. رواه مسلم.

والأرض لا يزيد ولا ينقص من جهة المؤمَن به[1]، والمؤمنون مستوون في الإيمان والتوحيد[2] متفاضلون في الأعمال. والإسلام هو التسليم والانقياد لأوامر الله تعالى، فمن طريق اللغة فرق بين الإيمان والإسلام ولكن لا يكون إيمان بلا إسلام، ولا إسلام بلا إيمان[3]، فهما كالظهر مع البطن، والدين اسم واقع على الإيمان والإسلام والشرائع كلها.

---

(١) أي من جهة التصديق نفسه. لأن التصديق إذا لم يكن على وجه التحقيق يكون في مرتبة الظن والترديد، والظن غير مفيد في باب الاعتقاد عند أرباب التأييد، فالإيمان ـ كما قال الإمام الرازي ـ لا يقبل الزيادة ولا النقصان من حيثية أصل التصديق، لا من جهة اليقين، فإن مراتب أهله مختلفة في كمال الإيمان، ولا شك أن أهل السماء والأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يساويهم في قوة اليقين وانشراح الصدر بالإيمان سواهم، ثم المؤمنون في هذا على مراتب تسمو بهم وتسمو بالطاعات والتعرض للنفحات.

(٢) متساوون في أصل الإيمان والتوحيد لأن الجميع آمنوا بالله تعالى وما جاء من عند الله تعالى، وقال الإمام محمد: أكره أن يقول: إيماني كإيمان جبريل، بل يقول: آمنت بما آمن به جبريل عليه السلام وذلك لتفاوت اليقين، والأعمال عند أهل السنّة ليست جزءاً من الإيمان وركناً، بل هي غيره، لذا لا يكفرون المسلم بذنب لا يستحله.

(٣) لأن الإيمان في اللغة التصديق، والإسلام هو الاستسلام والانقياد، ولا بد من تصديق القلب وإقرار اللسان معاً، كي يخرج المنافق المقر باللسان والجاحد بالجنان، فلا يقبل، ويخرج المضطر يقر بكلمة الكفر باللسان وقلبه مطمئن بالإيمان، فلا يطرد.

نعرف الله تعالى حق معرفته كما وصف نفسه بجميع صفاته، وليس يقدر أحد أن يعبد الله حق عبادته كما هو له أهل، ولكن يعبده بأمره كما أمر.

ويستوي المؤمنون كلهم في المعرفة واليقين، والتوكل والمحبة والرضاء والخوف والرجاء والإيمان، ويتفاوتون فيما دون الإيمان في ذلك كله.

والله تعالى متفضّل على عباده[1] عادل، قد يعطي من الثواب أضعاف ما يستوجبه العبد تفضّلاً منه، وقد يعاقب على الذنب عدلاً منه، وقد يعفو فضلاً منه.

وشفاعة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام حق، وشفاعة نبينا ﷺ للمؤمنين المذنبين ولأهل الكبائر منهم المستوجبين للعقاب حق ثابت[2]، ووزن الأعمال بالميزان يوم القيامة

---

(١) ليس للعباد حق على الله تعالى في شيء، فمن فضله وهب الإيمان ويضاعف الأجور ويدخل الجنة من شاء سبحانه، في الصحيح أنه ﷺ قال: (ألا لن يدخل أحدكم الجنة بعمله، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا إلاّ أن يتغمدني الله برحمته). لكن من آمن وأطاع ومات على ذلك، فقد وعده الله الخير ولا يخلف الله وعده: ﴿ وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجراً عظيماً ﴾ آخر سورة الفتح.

(٢) روى أحمد وأبو داود والترمذي وابن حبان وغيرهم عن أنس رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قال: (شفاعتي لأهل الكبائر من =

حق. وحوض نبينا ﷺ حق[1]. والقصاص فيما بين الخصوم بالحسنات يوم القيامة حق[2]، وإن لم تكن لهم الحسنات فَطرْحُ السيئات عليهم جائز وحق[3]. والجنة والنار مخلوقتان اليوم لا تفنيان أبداً[4]، ولا يموت الحور العين أبداً ولا يفنى

= أمتي) قال الإمام رحمه الله في كتابه (الوصية): وشفاعة محمد ﷺ حق لكل من هو من أهل الجنة وإن كان صاحب كبيرة. اهـ.

(١) قال الله تعالى: ﴿إنا أعطيناك الكوثر..﴾ فسره الجمهور أنه حوضه أو نهر الكوثر ولا تنافي بينهما، لأن نهره في الجنة وحوضه في موقف القيامة.

(٢) روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قال: (من كانت له مظلمة لأخيه من عرضه أو شيء؛ فليتحلله اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم. إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته، وإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه).

(٣) روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أتدرون من المفلس؟ قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع، فقال: إن المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي قد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا، فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته قبل أن يُقضى ما عليه أُخذ خطاياهم فطرحت عليه، ثم طرح في النار».

(٤) لقوله تعالى في حق الجنة: ﴿ أعدت للمتقين ﴾ وقوله سبحانه في الحديث القدسي: «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر» رواه البخاري.

عقاب الله تعالى، وثوابه سرمداً[1].

والله يهدي من يشاء فضلاً منه، ويضل من يشاء عدلاً منه، وإضلاله خذلانه، وتفسير الخذلان: أن لا يوفق العبد إلى ما يرضاه منه، وهو عدل منه[2] وكذا عقوبة المخذول على المعصية. ولا نقول: إن الشيطان يسلب الإيمان من عبده المؤمن قهراً وجبراً، ولكن نقول: العبد يدع الإيمان، فإذا تركه فحينئذٍ يسلبه منه الشيطان.

وسؤال منكر ونكير في القبر حق، وإعادة الروح إلى العبد في قبره حق، وضغطة القبر حق وعذابه حق للكفار كلهم ولبعض المسلمين[3].

وكل شيء ذكره العلماء بالفارسية من صفات الله تعالى ـ عزَّت أسماؤه وتعالت صفاته ـ جائز القول به؛ سوى اليد بالفارسية. ويجوز أن يقال: (بَرْوى خدا)[4] بلا تشبيه ولا كيفية، وليس قرب الله تعالى ولا بعدُه من طريق طول

(١) عقيدة أهل السنة بقاء الجنة وأهلها أبداً وبقاء أهل النار من الكفار أبداً. انظر الاعتبار ببقاء الجنة والنار للتقي السبكي، ورفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار لمحمد بن إسماعيل الأمير، وفرقان القرآن للشيخ العزامي.

(٢) لتصرفه في ملكه ولا يسأل فيه عما يفعل.

(٣) قال تعالى في حق الكفار: ﴿ النار يعرضون عليها غدواً وعشياً ﴾ وحديث مروره ﷺ على قبرين يعذب صاحباهما بمعاصٍ، ثابت في الصحيحين.

(٤) بروى خدا: وجه الله سبحانه.

المسافة وقصرها[١]، ولا على معنى الكرامة والهوان. ولكن المطيع قريب منه بلا كيف، والعاصي بعيد منه بلا كيف. والقُرب والبعد والإقبال يقع على المناجي، وكذا جواره في الجنة، والوقوف بين يديه بلا كيف. والقرآن منزَّل على رسول الله ﷺ، وهو في المصحف مكتوب وآيات القرآن كلها - في معنى الكلام - مستوية في الفضيلة والعظمة، إلّا أن لبعضها فضيلة الذكر وفضيلة المذكور، مثل آية الكرسي؛ لأن المذكور فيها جلال الله وعظمته وصفاته، فاجتمعت فيه فضيلتان: فضيلة الذكر، وفضيلة المذكور، وفي صفة الكفار فضيلة الذكر فحسب[٢]، وليس في المذكور وهم الكفار فضيلة. وكذلك الأسماء والصفات كلها مستوية في الفضيلة والعظمة لا تفاوت بينهما.

ووالدا رسول الله ﷺ ماتا على الفطرة[٣]، وأبو طالب عمه مات كافراً.

---

(١) لأن ذلك يقتضي أن يكون الله تعالى مثل عباده له جسم وحدود وهو القائل: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ قال الله تعالى: ﴿ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون﴾.

(٢) لأنه كلام الله تعالى وتلاوته ذكر وليس في فرعون الذي قال الله فيه: ﴿إن فرعون علا في الأرض﴾ أية فضيلة. روى مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (بينما رسول الله ﷺ جالس إذ أتاه ملك فقال: أبشر بنورين أوتيتهما لم يؤتهما نبي قبلك: فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة، لن تقرأ حرفاً منها إلّا أُعطيته).

(٣) الذي رأيته في نسخة جيدة مخطوطة في مكتبة شيخ الإسلام عارف

وقاسم وطاهر وإبراهيم كانوا بَني رسول الله ﷺ، وفاطمة ورقية وزينب وأم كلثوم كنَّ جميعاً بنات رسول الله ﷺ ورضي الله عنهن.

وإذا أشكل على الإنسان شيء من دقائق علم التوحيد[1] فينبغي له أن يعتقد ما هو الصواب عند الله تعالى، إلى أن يجد عالماً فيسأله، ولا يسعه تأخير الطلب، ولا يعذر بالوقف

= حكمت «ما ماتا على الكفر» والمعنى قريب فإنهما ماتا قبل بعثة رسول الله ﷺ، وأهل الفترة عند أهل السنة ناجون لقوله تعالى: ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً ﴾ قال الله تعالى: ﴿ لتنذر قوماً ما أنذر آباؤهم. . . لتنذر قوماً ما أتاهم من نذير من قبلك ﴾ والله أعلم. والأدب مع رسول الله ﷺ واجب، وترك إيذائه واجب كذلك. انظر إن شئت «سبل السلام» للشيخ عمر بالي ـ ورسالة الفرح والسرور في والدي الرسول ﷺ للشيخ محمد مرعشلي المعروف بـ: ساجقلي زاده، ومجموعة رسائل السيوطي في نجاة والدي المصطفى ﷺ.

(١) هذا فيما هو داخل في أمور الإيمان بالله تعالى وصفاته وأفعاله، وما ورد يقيناً متواتراً في الدين من أمور الآخرة، وليس فيما دون ذلك، من كيفية عذاب القبر، ووزن أعمال العباد يوم القيامة. وكيفية الورود على النار وغير ذلك مما لم ينقل يقيناً متواتراً إلينا، والله أعلم، ولا بد من الوصول إلى الحق بالسؤال أو الوسائل في علم التوحيد، ولا عذر فيه للمجتهد المخطىء، كما لا عذر للمتوقف، قال الشيخ علي القاري: الاختلاف في علم الأحكام ـ أي الفقه ـ رحمة. والاختلاف في علم التوحيد والإسلام ضلالة وبدعة، =

فيه، ويكفر إن وقف. وخبر المعراج حق فمن رده فهو ضال مبتدع[1].

وخروج الدجال، ويأجوج ومأجوج، وطلوع الشمس من مغربها، ونزول عيسى عليه السلام من السماء، وسائر علامات يوم القيامة ـ على ما وردت به الأخبار الصحيحة ـ حق كائن[2]، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم اهـ.

= والخطأ في علم الأحكام مغفور بل وصاحبه فيه مأجور، بخلاف الخطأ في علم الكلام فإنه كفر وزور وصاحبه مأزور اهـ.

(١) ثبت في الصحاح والسنن أن رسول الله ﷺ عرج بجسده الشريف يقظة إلى السماء، ثم إلى ما شاء الله من المقامات العلى.

(٢) قال الله تعالى: ﴿حتى إذا خرجت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون﴾ ويأجوج ومأجوج من نسل نوح عليه السلام، فهم من البشر، والله أعلم بمواضعم وأعيانهم، قال الله تعالى: ﴿يوم يأتي بعض آيات ربك. لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل﴾ قال أهل التفسير: تلك الآية طلوع الشمس من مغربها في علامات أخرى. وقال تعالى: ﴿وإنه لعلم للساعة﴾ وفي قراءة عكرمة وأبي نضر، ﴿وإنه لعلم (بفتحتين) للساعة﴾ أي نزول عيسى عليه السلام علامة على الساعة. انظر لزاماً «التصريح بما تواتر في نزول المسيح» للشيخ عبد الحي اللكنوي تحقيق ونشر الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ولا تغتر بمن يستخف بالمتواتر حين لا يوافق عقله الذي خالطه هوى، روى مسلم أن رسول الله ﷺ قال: (لا تقوم الساعة حتى تروا عشر آيات: طلوع الشمس من مغربها، والدخان، =

= والدابة، وخروج يأجوج ومأجوج، وخروج عيسى ابن مريم، والدجال، وثلاثة خسوف: خسف بالمشرق، وخسف بالمغرب، وخسف بجزيرة العرب، ونار تخرج من قعر عدن تسوق الناس ـ أو تحشر الناس ـ تبيت معهم حيث باتوا وتقيل معهم حيث قالوا).

ملاحظة: جل ما علقت هنا على الفقه الأكبر مأخوذ من شرح الشيخ علي القاري رحمه الله تعالى.

الفصل الثامن

تربية الإمام وتعليمه



تربية الإمام وتعليمه

قال رسول الله ﷺ من حديث «. . . وإنما بعثت معلماً»[1]. وقال ﷺ: «بلغوا عني ولو آية. .» الحديث[2].

لقد نشأ الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى على الدين، راغباً في التفقه فيه، حريصاً على تبليغه إلى الناس، ولقد رأينا من سيرته رحمه الله تعالى ما يؤكد ذلك.

ونريد أن نجتزىء جوانب من أعماله التربوية والتعليمية كرجل خبير عاش التربية والتعلّم منذ نعومة أظفاره، وعاشه بعد ذلك تعليماً وإرشاداً، وتوجيهاً وإفادة حتى قبضه الله

---

(١) ابن ماجه.

(٢) البخاري.

تعالى في السبعين من عمره وهو يعلم الناس «بالموت» أن الموت على الحق خير من الحياة على شفا جرف هار.

١ ـ الحرص على التعليم والإفادة ابتغاء مرضاة الله تعالى.

قال يزيد من الكميت كان الإمام يناظر رجلاً فقال الرجل اتق الله، فانقبض الإمام وارتعد وطأطأ رأسه ثم قال: يا أخي جزاك الله خيراً ما أحوج الناس إلى من يذكرهم الله تعالى وقت إعجابهم بما يظهر على ألسنتهم من العلم، حتى يريدوا الله بأعمالهم، اعلم أني ما نطقت بالعلم إلّا وأنا أعلم أن الله تعالى يسألني عن الجواب، ولقد حرصت على طلب السلامة[1].

وقال مكي بن إبراهيم أحد شيوخ البخاري كنت أتجر فقال لي الإمام: التجارة بلا علم تورث فساد المعاملة، فما زال بي حتى تعلمت، فما زلت كلما ذكرته وذكرت كلامه وصليت أدعو له بالخير، لأنه فُتح عليَّ ببركته أبواب العلم[2].

وقال أبو شهاب الحناط: وثقه ابن معين: سمعت أبا حنيفة يقول: من تعلم العلم للدنيا حرم بركته ولم يرسخ في قلبه، ولم ينتفع به كثير أحد، ومن تعلمه للدين بورك له في

---

(١) مناقب الإمام الكردري ٣٥١.

(٢) الكردري ٣٧٧.

علمه ورسخ في قلبه وانتفع المقتبسون منه بعلمه[1].

٢ ـ التفرغ لتحصيل العلم أولاً.

قال رحمه الله تعالى لتلميذه الأول أبي يوسف رحمه الله تعالى من كلام: واطلب العلم ثم اجمع المال من الحلال ثم اشتغل بالتزوج، فإنك إن اشتغلت بطلب المال في وقت العلم عجزت عن طلب العلم، ودعاك المال إلى شراء الجواري والغلمان، وتشتغل بالدنيا. ثم قال: فإذا جمعت المال فاشتغل بالزواج وعاشر امرأتك على ما بينت لك، وعليك بتقوى الله تعالى، وأداء الإمانة والنصيحة لجميع العامة، ولا تستخفّ بالناس، ووقرهم ولا تكثر معاشرتهم إلاّ بعد أن يعاشروك، وقابل معاشرتهم بذكر المسائل، حتى إن من كان من أهله اشتغل بالعلم، ومن لم يكن من أهله يجافيك، ولا يجد عليك بل لا يحوم حولك[2].

٣ ـ الحرص على الزمن، والذي هو نعمة قلّ من يقدرها حق قدرها مصداقاً لقوله ﷺ «نعمتان مغبون فيهما كثير الناس الصحة والفراغ»[3] وقال الأمير ابن هبيرة:

والوقت أنفس ما عُنيت بحفظه
وأراه أسهل ما عليك يضيع

(١) مناقب الإمام للموفق ٣٤٩.
(٢) الموفق ٣٧٣.
(٣) البخاري والترمذي وغيرهما.

قال بكر بن جعفر: ربما دخل الرجل على أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيقول كيت وكيت، فإذا أكثر قال: دع ما أنت فيه، ما تقول في كذا وكذا فيقطع عليه كلامه. وكان يقول: إياكم ونقل ما لا يحبه الناس أي من حديث الناس. عفا الله عمن قال فينا مكروهاً، رحم الله امرءاً قال فينا جميلاً، تفقهوا في دين الله وذروا الناس وما صنعوا لأنفسهم فيحوجهم إليكم[1].

٤ ـ الإخلاص في العلم والحرص على ظهور الحق وكفى.

قال يحيى بن شيبان رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: وقد رأى ولده حماداً وبعض تلامذته يناظرون في الكلام فنهاهم عن المناظرة فلما قالوا له رأيناك تناظر في الكلام وتنهانا عنه؟ قال رحمه الله تعالى: كنا نناظر كأن على رؤوسنا الطير مخافة أن يزلّ صاحبنا، وأنتم تناظرون وتريدون زلّة صاحبكم ومن أراد أن يزلّ صاحبه، فقد أراد أن يكفر صاحبه[2].

٥ ـ تكريم العلم ومعرفة قدره.

قال إسماعيل به حماد بن أبي حنيفة: إن أبا حنيفة لما حذق ولده الفاتحة وهب للمعلم خمسمائة درهم، وزاد ابن

---

(١) الموفق ٣٥٤.

(٢) الكردري ١٣٨.

جبارة في كتابه المعروف «بالكامل» فقال المعلم: ما صنعت حتى أنفذ إليّ هذا؟ وحضر، «أي جاء» أبو حنيفة إلى المعلم، واعتذر إليه وقال: يا هذا لا تستحقر ما علمت ولدي، فوالله لو كان معنا أكثر من ذلك لدفعناه تعظيماً للقرآن[1].

وتقدم خدمة الإمام أبي حنيفة لشيخه حماد رحمهما الله تعالى ودعاؤه له مع أبويه.

٦ ـ حسن المجالسة للأصحاب ومواساتهم.

قال الوليد بن القاسم. كان النعمان بن ثابت الخزاز حسن التفقد لأمور أصحابه يسأل عن أحوالهم سراً، فمن عرف به حاجة واساه، ومن مرض منهم، أو قريباً له عاده، ومن مات منهم أو قريباً له شيع جنازتهم، أو نابته نائبة أو واحداً من أصحابه سعى في حوائجهم وكان كريم الطبع حسن المعاشرة[1].

وقال حفص بن حمزة القرشي: كان أبو حنيفة ربما مرّ به رجل فجلس إليه بغير قصد ولا مجالسة فإذا قام سأل عنه، فإن كان به فاقة وصله، وإن مرض عاده، حتى يجترّه إلى مواصلته، وكان أكرم الناس مجالسة[2]. وقال الحسن بن

---

(١) الموفق ٢٣٦.

(٢) المصدر نفسه كتاباً وصفحة.

سليمان: كان جواداً ما رأيت مثله كان أجرى على أصحابه وظيفة كل شهر ومع ذلك فقد يواسيهم في عامة الأيام[1].

٧ ـ مواساته طلابه وإعانته لهم على طلب العلم.

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: كنت أطلب الحديث والفقه وأنا مقلّ، فجاء أبي يوماً وأنا عند أبي حنيفة فانصرفت معه، فقال يا بُني لا تمدّ رجلك مع أبي حنيفة فإن أبا حنيفة خبزه مشوي وأنت تحتاج إلى المعاش، فقصرت عن كثير من الطلب وآثرت إطاعة أبي، فتفقدني أبو حنيفة رحمه الله تعالى وسأل عني، فجعلت أتعاهد مجلسه، فلما كان أول يوم أتيته بعد تأخري عنه، قال لي ما خلّفك عنا؟ قلت: الشغل بالمعاش وطاعة والدي؛ وجلست فلما أردت الانصراف أومأ إليّ فجلست، فلما رجع الناسُ دفع إليّ بصرّة فقال استعن بهذه، فنظرت فإذا فيها مائة درهم، وقال الزم الحلقة، فإذا نفدت هذه فأعلمني. فلزمت الحلقة، فلما مضت مدّة يسيرة دفع إليّ مائة أخرى، ثم كان يتعاهدني وما أعلمته بخلّة ولا أخبرته بنفاد شيء، وكأنه كان يخبر بنفادها حتى استغنيت وتموّلت، فلزمت مجلسه حتى بلغت حاجتي، وفتح الله تعالى لي ببركته وحسن نيته ما فتح من العلم والمال فأحسن الله عني مكافأته وغفر له[2].

---

(١) الكردري ٢٦٦.

(٢) أبو يوسف للموفق موصولاً بمناقب الإمام ص ٤٩٩.

٨ ـ ملاطفة الطلبة ومنحهم حرية الكلام في مجلس العلم.

قال أبو سليمان الجوزجاني: كان أبو حنيفة سَهّل الله له هذا الشأن «يعني الفقه» وتبيّن له، وكان يتكلم أصحابه في مسألة من المسائل ويكثر كلامهم وترتفع أصواتهم، ويأخذون في كل فنّ، وأبو حنيفة ساكت فإذا أخذ أبو حنيفة في شرح ما كانوا فيه سكتوا كأن ليس في المجلس أحد، وفيهم الرتوت «الرؤساء» من أهل الفقه والمعرفة. وكان أبو حنيفة يتكلم يوماً وهم سكوت فلما فرغ أبو حنيفة من كلامه قال واحد منهم سبحان من أنصت الجميع لك. قال أبو سليمان، كان أبو حنيفة عجباً من العجب، وإنما رغب عن كلامه من لم يقو عليه[1].

وحين مر سفيان بن عيينة يوماً بأبي حنيفة وهو مع أصحابه في المسجد قد ارتفعت أصواتهم، قال يا أبا حنيفة هذا المسجد وهذا الصوت لا ينبغي أن يُرفع فيه. قال: دعهم فإنهم لا يفقهون إلّا بهذا[2].

وقال الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله تعالى: وطريقة أبي حنيفة في درسه تشبه أن تكون دراسة لا إلقاء للدروس على التلاميذ فالمسألة من المسائل تعرض له فيلقيها على تلاميذه ويتجادل معهم، وكلّ يدلي برأيه وقد ينتصفون منه في

---

(١) الموفق ٤١٨.

(٢) الموفق ٣٤٥.

المقاييس، كما روي عن الإمام محمد، ويعارضونه في اجتهاده، وقد يتصايحون حتى يعلو ضجيجهم كما نقلنا فيما مضى عن مسعر بن كدام، وبعد أن يقلبوا النظر من كل نواحيه يُدلي هو بالرأي الذي تنتجه هذه الدراسة، ويكون صفوها. فيقرّ الجميع به، ويرضونه. والدراسة على هذا النحو هي تثقيف للمعلم والمتعلم معاً، وفائدتها للمعلم لا تقل عن فائدتها للتلميذ. وإن استمرار أبي حنيفة على ذلك النحو جعله طالباً للعلم حتى مات، فكان علمه في نموّ متواصل، وفكره في تقدم مستمر وإذا عرض له الحديث تعرّف أوجه العلة للأحكام التي يشتمل عليها وناقشهم. ثم يفرع من المسائل ما يراه متفقاً مع الأصل في العلة. ويعدّ ذلك هو الفقه. وكان يقول: مثل من يطلب الحديث ولا يتفقه مثل الصيدلاني يجمع الأدوية، ولا يدري لأي شيء هي حتى يجيء الطبيب. وهكذا طالب الحديث لا يعرف وجه حديثه حتى يجيء الفقيه.

ونرى من هذا أنه كان يجعل من تلاميذه مناظرين لا متلقين متوقفين حتى يقول[1].

قلت وكان أبو يوسف رحمه الله تعالى يسجل كل مسألة يتم تقريرها في هاتيك المجالس، وأحياناً غيره.

---

(١) أبو حنيفة ٨٧.

٩ ـ ثناؤه على طلابه ونصحه لهم.

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اجتمعنا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في يوم مطير في نفر من أصحابه منهم داود الطائي، وعافية الأودي، والقاسم بن معن المسعودي، وحفص بن غياث النخعي، ووكيع بن الجراح ومالك بن مغول وزفر بن الهذيل وغيرهم فأقبل علينا وقال: أنتم مسارّ قلبي وجلاء حزني قد أسرجت لكم الفقه وألْجمته فإذا شئتم فاركبوا، وقد تركت لكم الناس يطؤون أعقابكم ويلتمسون ألفاظكم وذللت لكم الرقاب، وما منكم أحد إلّا وهو يصلح للقضاء، وفيكم عشرة يصلحون أن يكونوا مؤدبي القضاة. فسألتكم الله وبقدر ما وهب الله لكم من جلالة العلم لما صنتموه عن ذل الاستيمار. فإن بُلي أحدكم بالدخول في القضاء فعلم من نفسه خربة سترها الله عن العباد لم يجز قضاؤه، ولم يطب رزقه، وإن كان سريرته مثل علانيته جاز قضاؤه وطاب رزقه. فإن دفعته ضرورة إلى الدخول فيه فلا يجعلنّ بينه وبين الناس حجاباً، وليصلّ الصلوات الخمس في الجامع، وليناد عند كل صلاة من له حاجة. فإذا صلى العشاء الآخرة نادى ثلاث أصوات من له حاجة. ثم دخل إلى منزله. فإن مرض مرضاً لا يستطيع الجلوس معه سقط من رزقه بقدر مرضه[1].

---

(١) الموفق ٣٥٩.

ونصحه لمن يغادر درسه من طلابه عائداً إلى بلاده مسجل في نصحه للبتي، وزفر، والسمتي[1] قلت واعجب معي كيف ساغ للخطيب البغدادي أن ينقل عنه أنه قال: لو أدركني النبي لأخذ بكثير من أقوالي يذكرها بالنون، وإنما اللفظ البتي بالباء ثم التاء! انظر تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب[2].

١٠ ـ إعطاء العلم من يحرص عليه.

لقد كان رحمه الله تعالى يتخوّل طلابه بالموعظة خشية أن يملّوا. قال مساور بن الورّاق: قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا تحدث بفقهك من لا يشتهيه فتؤذيه وتؤذي جليسك، ومن قطع عليك حديثك فلا تُعده فإنه قليل المحبة والأدب. وكان يقول القرآنَ كلام الله لا تجاوزه. ولهذا الكلام احتمالان: يعني تمسك بالقرآن في إثبات المطالب الشرعية ولا تخالفه، أو لازم على قراءته ولا تجاوزه إلى الذكر والأدعية، فإن في غيره شرف المذكور، وفيه «أي في القرآن» شرف المذكور والذكر لأنه كلام الله تعالى، وغيره كلامك[3] قلت وما أحسن قول الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في هذا الموقع.

---

(١) الموفق ٣٦٠.

(٢) ص ١١١. ومن الحق قراءة التأنيب لما فيه من ردود على مفتريات بتمحيص الأسانيد وغربلتها على طريقة أهل الحديث.

(٣) الكردري ٣٥٣.

فـمن مـنــح الجـهـــال عــلمـــاً أضـــاعــه
ومـن منـــع الـمستـــوجبيــن فـقـــد ظـلـم

١١ ـ معالجة الإعجاب بقليل العلم على أسلوب تربوي رفيع.

قال فضل بن غانم: مرض أبو يوسف فعاده الإمام مراراً فرآه في بعض الأيام ثقيلاً فقال: لقد كنت أؤملك بعدي للمسلمين، ولئن أصبت ليموتنّ علم كثير، فلما برأ أعجبته نفسه، وعقد مجلس الأمالي في مسجده، فلما بلغ ذلك الإمام دسّ إليه رجلاً وقال له: ما قولك في قصّار أنكر أن يكون الثوب لغيره، ثم جاء به إلى المالك مقصوراً، وطلب الأجر إن قال يجب الأجر فقل أخطأت، وإن قال لا يجب فقل أخطأت، ففعل الرجل، فقام أبو يوسف من ساعته وراح إليه. فقال ما جاء بك إلّا مسألة القصار، سبحان الله من رجل يتكلم في الدين ويعقد مجلساً ولا يحسن مسألة من مسائل الإجارة. فقال أبو يوسف علمني، فقال إن قصره قبل الجحود يجب الأجر لأنه قصره للمالك، وإن قصره بعده لا يجب، لأنه قصره لنفسه، ثم قال: من ظن أنه يستغني عن التعلم فليبك على نفسه[1].

١٢ ـ لا بد من أستاذ مشرف لكل درس.

إن الطلاب لا يعلم بعضهم بعضاً، ولا يربي فيهم أخلاق العلم إلّا المعلمون.

---

(١) الكردري ١٧٩.

قيل لأبي حنيفة رحمه الله تعالى: في هذا المسجد حلقة ينظرون في الفقه قال ألهم رأس؛ قالوا لا، قال: لا يفقه هؤلاء أبداً[1].

إنهم قد يخطئون، ولا يدرون بخطئهم. ويظلمون الحق وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.

١٣ ـ دلالة الطلبة على من يصلح لأخذ العلم عنه ومن لا يصلح.

قال أبو سعيد الصنعاني للإمام رحمهما الله تعالى: ما تقول في الأخذ عن سفيان الثوري؟ قال: ثقة فاكتب عنه خلا أحاديث أبي إسحاق عن الحارث، وأحاديث جابر الجعفي.

قلت كان الإمام أبو حنيفة يقول: جابر الجعفي كذاب، وزيد بن عياش أيضاً كذاب. ولهذا قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في المناقب سمعت سفيان بن عيينة يقول سمعت من جابر الجعفي كلاماً نادراً خفت أن يقع علينا السقف، وقال الشافعي فيه: كان يؤمن بالرجعة ـ يعني برجوع علي رضي الله عنه إلى الدنيا لينتقم من أعدائه وهو محض كذب[2].

---

(١) الموفق ٣٥١.

(٢) الموفق ٣٤١.

وقال حماد بن زيد: كان أبو حنيفة ينهى أصحابه عن إتيان جعفر الجعفي[1].

وقال سفيان بن عيينة: أول من أقعدني للحديث أبو حنيفة: قدمت الكوفة فقال أبو حنيفة هذا أعلم الناس بحديث عمرو بن دينار فاجتمعوا عليّ فحدثتهم[2].

وقال يحيى الحِمّاني سمعت أبا حنيفة يقول: ما رأيت أكذب من الجعفي ولا أفضل من عطاء[3].

وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: أفرط جهم في النفي حتى قال: إنه «يعني الله تعالى» ليس بشيء، وأفرط مقاتل «بن سليمان المفسر» في الإثبات حتى جعل الله تعالى مثل خلقه أي شبهه بخلقه»[4].

١٤ ـ الحض على طلب العلم لأنه ذكر وعبادة بل هو رأس العبادة.

قال شقيق بن إبراهيم. قال أبو حنيفة لابراهيم بن أدهم. يا إبراهيم رزقت من العبادة شيئاً صالحاً فليكن العلم من بالك فإنه رأس العبادة وقوام الأمر[5].

وقال أبو يوسف سئل أبو حنيفة عن مسائل بعد صلاة

---

(١) نفسه ٣٤٧.

(٢) الجواهر المضية ١/ ٣٠.

(٣) علل الترمذي مع شرحه /١٦٧ ـ ٣٠٩/.

(٤) تهذيب التهذيب / ١٠ ـ ٢٨١ /.

(٥) الموفق ٣٥٢.

الصبح فأجاب، فقال قائل: كانوا يكرهون الكلام في هذا الوقت إلا بخير، فقال أبو حنيفة، فأيّ خير أكبر من هذا، فيقال هذا حلال وهذا حرام ينزه الناس عن المعصية: إن الجراب إذا فرغ منه الزاد جاع صاحبه[1]

١٥ ـ لا بد للعلم من فهم فرب حامل فقه غير فقيه، وما ينفع الدواء من لا يعرفه؟

قال أبو رجاء الهروي سمعت أبا حنيفة رحمه الله تعالى يقول: مثل من يطلب الحديث ولا يتفقه مثل الصيدلاني يجمع الأدوية، ولا يدري لأي شيء هي حتى يجيء الطبيب، كما تقدم.

قال محمد بن شجاع المروزي كان الفضل عند أبي حنيفة فقال له أبو حنيفة ولدك محمد إلى من يختلف؟ قال يدور على المحدثين فيكتب عنهم، فقال ائتني به حتى أنظر في أيّ شيء هو؟ قال فجاء به، فألطفه وقرّبه ثم قال يا محمد إلى من تختلف وعمن تكتب؟ فأخبره، ورأى معه كتاباً فقال ناولنيه فناوله فنظر فيه، فإذا في أوّله «ولد الزنا شر الثلاثة» فقال يا محمد ما معنى قول النبي ﷺ ولد الزنا شر الثلاثة فقال هو كما في الحديث. قال إنا لله نسبت إلى النبي ﷺ ما لا يحل ولا يجوز، وفي هذا نقض لكتاب الله تعالى وسنة

---

(١) الكردري ٣٥٠.

نبيه ﷺ والقول بالجور. قال الله سبحانه: ﴿كل نفس بما كسبت رهينة﴾ وقال تعالى: ﴿ليجزي الذين أساءوا بما عملوا﴾. وقال تعالى: ﴿وأنْ ليس للإنسان إلاّ ما سعى﴾ وقال: ﴿ووجدوا ما عملوا حاضراً ولا يظلم ربك أحد﴾ وقال تعالى: ﴿ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تُظلم نفس شيئاً﴾ وقال: ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين﴾ وقال تعالى: ﴿لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت﴾ وقال تعالى: ﴿إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها﴾ وقال: ﴿ولا تزر زارزة وزر أخرى﴾ في أمثال هذه الآيات، فمن قال بهذا القول الذي قلته فقد خالف القرآن وأوجب العذاب بذنب غيره، وقال بالظلم والجور. فقال له الفضل ما معناه يرحمك الله؟ فقال أبو حنيفة هذا عندنا في ولد زنا خاص كان يعمل بعمل والديه من الزنا وكان يقرن إلى ذلك أعمالاً سيئة من القتل والسرقة إلى غير ذلك، فقيل هو شر الثلاثة، إذ كان ما عمل والده من الزنا غير كفر، وكان عمله كفراً، فكان الكفر شراً من الزنا فقيل هو شرّ الثلاثة.

قال فقال الفضل بن عطية: هذا العلم، وقال لابنه محمد سمعت؟ فقال أبو حنيفة يا محمد: من طلب الحديث ولم يطلب تفسيره ومعناه ضاع سعيه وصار ذلك وبالاً عليه. قال فكان محمد بن الفضل بعد ذلك يكثر الاختلاف إلى أبي حنيفة[1].

---

(١) الموفق ٤١٧.

وقال الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني في كتابه المفيد /الأنوار الكاشفة «في الردّ على محمود أبي رية وأمثاله ممن ردوا الأحاديث الصحاح بشبهات هي أوهى من بيت العنكبوت» / قال: هل راعى المحدثون العقل في قبول الحديث وتصحيحه؟ أقول نعم راعوا ذلك في أربعة مواطن: عند السماع، وعند التحديث وعند الحكم على الرواة، وعند الحكم على الأحاديث. وسرد أمثلة ونماذج عديدة[1].

١٦ ـ لا بد للعلم من أدب واحترام.

كان الإمام مالك رحمه الله تعالى لا يحدث حتى يغتسل ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه، وكان لا يفتي في الطريق صيانة للعلم، وأدباً مع الحديث الشريف. وكان كثير من المحدثين لا يحدثون في الطريق كانوا يحدثون في مجالس العلم، ويطردون عن مجالسهم من يسيء الأدب في مجالسهم.

قال عبد العزيز بن مسلم لقيت أبا حنيفة رحمه الله تعالى بمنى فسلمت عليه وسألته عن حديث ألبان البقر، فقال سبحان الله: يحملهم الحرص على ترك الأدب، إن للعلم فضيلة؛ وله جلاله، وصاحبه ينفي أن يكون له وقار وخضوع

---

(١) انظر لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث للمحدث الفقيه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة فقد نقل كلام المعلمي هذا بحذافيره، وزاد عليه. جزاهما الله تعالى خيراً ص ٩٠، وما بعد.

وسكون. ادّخر حاجتك إلى غد، فتباكـرت فلم يحدثني واشتغلت عنه ففاتني الحديث[1].

١٧ ـ التحذير من غضب الله على القول بغير علم.

قال الله تعالى: ﴿ولا تقفُ ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤلاً﴾ الإسراء. وقالﷺ في حق رجل شُـجَّ رأسه فاحتلم فأوصاه أصحابه بالاغتسال فاغتسل فمات، قال ﷺ «قتلوه قتلهم الله ألا سألوا إذ لم يعلموا إنما شفاء العِـيِّ السؤال»[2] قال أبو يوسف رحمه الله تعالى سمعت أبا حنيفة وذكر له علقمة والأسود أيهما أفضل؟ فقال والله ما قدري أن أذكرهما إلّا بالدعاء والاستغفار إجلالاً لهما فكيف أفضل بينهما؟ وقال من تكلم في شيء من العلم وهو يظن أن الله تعالى لا يسأله عنه، كيف أفتيت في دين الله تعالى، فقد سهلت عليه نفسه ودينه. ثم قال أبو يوسف كان أبو حنيفة خَلَف من مضى وما خَلَف والله على وجه الأرض مثله[3].

---

(١) الكردري ٣٤٧.

(٢) رواه، أحمد وغيره وانظر /قواعد في علوم الفقه/ للشيخ حبيب أحمد الكيرانوى وهو أحد المقدمات الثلاث للكتاب (إعلاء السنن) للمحدث الفقيه الشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي رحمه الله تعالى ويقع في /١٨/ جزءاً.

(٣) الموفق ٣٥١.

١٨ ـ العفو عن المسيء والتحذير من الوقـوع في العلماء خاصة.

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: أتيت مجلس أبي حنيفة رحمه الله تعالى فجلست فيه، فجاء رجل فقام في ناحية المجلس فجعل يسبّ أبا حنيفة ويشتمه، فما قطع أبو حنيفة حديثه ولا التفت إلى كـلامه، ولا أجـابه أحـد من أهل المجلس، حتى فرغ أبو حنيفة من كلامه، وقام ليدخل داره، فلما بلغ أبو حنيفة باب داره قام عند بابه واستقبل الرجل وقال: هذه داري أريد الدخول فإن كنت ستتمّ باقي كلامك فأتمّه حتى لا يبقى شيء مما عندك تخاف عليه الفوت. فاستحيى الرجل، وقال: اجعلني في حلّ. فقال أنت في حلٍّ[١].

وقال يزيد بن الكميت. سمعت أبا حنيفة وقد ناظره رجـل في مسألة فقال يا مبتدع يا زنديق فقال غفر الله لك، الله يعلم مني خلاف ما قلت، وهو يعلم أني ما عدلت به أحداً مذ عرفته، ولا رجوت إلاّ عفوه، ولا خفت إلاّ عقابه. ثم بكى عند ذكر العقاب وسقط صريعاً.. ثم أفاق فقال له الرجل اجعلني في حلّ! فقال: كل من قال مما ليس فيّ من أهل الجهل فهو في حلّ وكل من قال شيئاً مما ليس فيّ من أهل العلم، فهو في حرج فإن غيبة العلمـاء تبقي شيئاً بعدهم[١].

---

(١) الموفق ٢٤٨.

وقال بعده بقرون الإمام ابن عساكر رحمه الله تعالى: لحوم العلماء مسمومة من تكلم فيهم خيف عليه من سوء الخاتمة اهـ.



الفصل التاسع

انتشار مذهب الإمام



انتشار مذهب الإمام

كان الإمام رحمه الله تعالى صادقاً مع الله تعالى في أخذ العلم وبذله، مخلصاً لله تعالى في تبليغ الفقه والعلم إلى الناس في كل صقع ومكان. وقد رأينا كيف بارك الله تعالى في عمره وعمله، فقد قصده طلاب العلم وشداة الفقه من كل حدب وصوب، فاغترفوا من علمه وعبوا من فقهه، ثم عادوا إلى بلادهم يعلمون الناس ويفقهونهم، ومن ثَمَّ فقد انتشر مذهبه كالضياء المشرق من الكوفة إلى سائر العراق وفارس، والأفغان وباكستان، والهند والصين، واليابان وتركستان، والشام ومصر والمغرب، والأندلس وأوروبا كلها من شمالها إلى جنوبها، من القوقاز والقرم وبولندا ورومانيا وبلغاريا والنمسا وتركيا واليونان، ويوغوسلافيا وألبانيا، حتى بلغ نسبة عدد المسلمين الذين يتعبدون لله تعالى على مذهبه

شطر المسلمين، وأخذت به دول خلافة وحكومات، فأصبح مذهب الخلافة العباسية من أيام هارون الرشيد، وكان مذهب آل الليث والسلاجقة والدولة الغزنوية، ثم الدولة العثمانية التي عاشت في قلب أوروبا الكافرة ستمائة سنة ترفع راية الإسلام في عزة، حتى. . . والحكومات المصرية والسورية والأردنية والعراقية واللبنانية وغيرها في شؤون الإفتاء وفي المحاكم الشرعية ـ وهي الجذوة التي ستشتعل وتتسع حتى تعم سائر جهات الحكم والقضاء بإذن الله تعالى ـ.

ذكر لي الشيخ عبد الوهاب الحافظ رحمه الله تعالى: أن الإفتاء استمر بالشام سبعمائة سنة للمذهب الحنفي، حتى جاء المفتي الحالي وهو شافعي المذهب.

روى الموفق المكي بسنده إلى يحيى بن آدم أنه قال: كان كلام أبي حنيفة في الفقه لله، ولو كان يشوبه شيء من الدنيا لم ينفذ إلى الآفاق كل هذا النفاذ؛ مع كثرة حساده ومنتقصيه[1].

قال المحدث الفقيه مسعود بن شيبة في «التعليم» والفقيه المحدث الشيخ عبد الرشيد النعماني في تعليقه عليه: ولم تزل الخلفاء الراشدون المهديون من آل عباس بن عبد المطلب ذاهبين هذا المذهب، معتقدين لأصوله، عاملين

(١) مقدمة شرح الآثار، نقلاً عن مناقب الموفق /١ ـ ٥٣/ في /١ ـ ١٠٣/.

بفروعه، ناصرين لأصحابه. أولهم المنصور والمهدي والرشيد والأمين والمأمون، والمعتصم والواثق والمتوكل، والمعتضد والمقتدر والمطيع، والقادر والقائم والمكتفي، وكانوا جميعاً من المبرزين في علم الأصول والفروع من أهل النظر والفتيا على مذهب أبي حنيفة. وكذلك سلاطين آل طاهر، وآل سامان، وآل الليث، وآل صفار، وآل سبكتكين، وآل سلجوق الذين كانوا ملوك الإسلام وسلاطين الأرض، كانوا على مذهب أبي حنيفة، منتمين إليه، متعصبين له إلى يومنا هذا.

أما البلاد: فكانت الكوفة وأعمالها، والبصرة وقراها، والأهواز وما حولها، وعامة بغداد، وأكثر أهل شيراز، وجميع أهل كرمان ومكران وخراسان وتركستان بأسرها، وما وراء النهر أقصى بلاد الترك، والسند والهند والروم والدروندر والبلغر وكاشغر، وغوز وغرجه، وسجستان، والزنج والحبشة، وأكثر أهل اليمن، وخلق من أهل دمشق وبلاد حوران بأسرها، وجبل الخليل ووادي موسى، وأكثر العراقين ودشت قيماق، وبلاد يونان وأكثر التركمان من أهل الأجنبية وغيرهم، وبعض أهل أذربيجان وعامة ديار ربيعة ومضر يدينون الله تعالى بما مهد لهم أبو حنيفة سبيل الهدى، وأوضح لهم مناهج الحق، إلّا أن بعض أهل المواضع خالفوا أبا حنيفة لما قتل الديلم ـ لعنهم الله تعالى ـ فقهاءها، وأظهروا فيها دينهم، وكانت الديلم من الملاحدة إلّا قليلاً منهم، وظهر مذهب الإمام

الشافعي حين قهر نظام الملك[1].

وقال العلامة ابن عابدين: فالدولة العباسية وإن كان مذهبهم مذهب جدهم، فأكثر قضاتها ومشايخ إسلامها حنفية، يظهر ذلك لمن تصفح كتب التواريخ. وكانت مدة ملكهم خمسمائة سنة تقريباً، وأما الملوك السلجوقيون وبعدهم الخوارزميون، فكلهم حنفيون وقضاة ممالكها غالبها حنفية. وأما ملوك زماننا سلاطين آل عثمان ـ أيد الله دولتهم ما كرّ الجديدان ـ فمن تاريخ تسعمائة إلى يومنا هذا، لا يولون القضاء وسائر مناصبهم إلّا حنفيًا هـ.

وقال الشيخ محمد أبو زهرة[2]: وكان المذهب الحنفي غالباً على أهل أرمينية وأذربيجان، وتبريز، وأهل الري، والأهواز، ثم كان في أول الأمر بإقليم فارس كثير من الحنفية، ثم غلب عليها المذهب الشيعي الإثنا عشري. والهند فيها المذهب الحنفي يكاد ينفرد بالسلطان، والمذهب الذي يجاوره فيها المذهب الشافعي، ولا يتجاوز عددهم مليوناً أو نحواً من هذا، والباقي من الحنفية. ومسلمو الصين ويتجاوز عددهم الأربعين مليوناً كذلك أكثرهم من الحنفية، وهكذا ترى ذلك المذهب شرَّق وغرب، وكثر الآخذون به والسالكون لطريقه. ولو أنه فتح فيه باب التخريج؛ لاستخرج العلماء من قواعده أحكاماً صالحة تتسع لكل البيئات ا هـ.

---

(١) /٣٤٨ ـ ٣٥٠/.

(٢) أبو حنيفة ص ٤٦٦.

فَذْلَكَة

في حكمة بقاء مذاهب الأئمة الأربعة

١ ـ قضت حكمة الله تعالى ببقاء مذاهب: الإمام أبي حنيفة والإمام مالك، والإمام الشافعي، والإمام أحمد ـ رحمهم الله ورضي عنهم ـ من بين المذاهب العديدة، التي زخر بها عصر الإسلام الذهبي، كمذاهب: الحسن البصري، والثوري، والأوزاعي، والطبري.

ويعود ذلك في نظري القاصر إلى الأسباب التالية:
أ ـ اتفاقهم على أصول العقيدة الصحيحة اتفاقاً تاماً، فكانوا أئمة أهل السنة حقاً.

ب ـ تقارب ظهورهم واتصال بعضهم ببعض، مما شجع على استفادة مذهب من آخر، واستئناسه برأيه في مسائل.

ج ـ اتفاقهم على الأصول التي تبنى عليها أكثر مسائل الشريعة، وهي: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس. وما كان من اختلافهم بعد ذلك في اعتبار بعضهم المصالح المرسلة، وآخرين الاستصحاب، وبعضهم الاستحسان، فذلك شأنه يسير يسير.

د ـ حسن ظن أئمة المذاهب بعضهم ببعض، مما يشعر بانتفاء الحسد والبغضاء بينهم، والحسد داء قلما يسلم منه متعاصرون أو مقاربون.

هـ ـ حرصهم العجيب ـ الذي عرفوا به ـ على تبليغ العلم ونشره، ونصح الناس فيه لله تعالى، وإقبالهم المثالي على الله تعالى بالعبادات والسلوك، مع زهد عجيب في الدنيا ومفاتنها، وترفع أعجب عن طِلاب الدنيا وطُلابها، وقد جعل ذلك لهم في قلوب معاصريهم من العلماء والعامة مكانة خاصة، توارثها الأبناء عن الآباء، حتى وصل إلينا، وما يزال ولن يزال ذلك بإذن الله تعالى، حتى يرث الله الأرض ومن عليها، أو قبل ذلك بقليل، حين يؤذن الله تعالى أن يعم الفساد الأرض ولا يبقى فيها من يقول لا إله إلاّ الله، وعليهم تقوم الساعة.

و ـ وما قيض الله تعالى لأولئك الأئمة من تلامذة نجباء، ورثوا الصدق والإخلاص وحب العلم والحرص على نشره عن شيوخهم، فحفظوا أقوالهم ودوَّنوا علومهم ثم نشروها بين الناس.

ولا شك أن ثمة حكماً أخرى عديدة استأثر الله تعالى بها، قد يطلع على بعضها من شاء من عباده.

٢ ـ ولقد نقلت أقوال أئمة هذه المذاهب سواء كانت في

كتبهم وأماليهم، أو في دروسهم ومجالسهم بدقة وأمانة، وسجلت في كتب الفقه التي أضحت متداولة بين الناس، مما يجعل القارىء واثقاً أن هذا القول «مثلاً» هو قول فلان الإمام إذا رآه في كتاب من هذه الكتب الفقهية المعتمدة.

ولا نجد هذا أحياناً في نقل بعض أقوال الصحابة كابن عباس رضي الله عنهما، ومن نظر فيما ينقل من أقوال بعض الصحابة المتعارضة، يحكم بأنها نُقول غير موثوق بنقلها عنهم، وبالتالي أنه غير مقطوع بأنها من أقوالهم؛ فكيف بمن جاء بعدهم من التابعين وأتباعهم إلى قرون قريبة، بل زماننا هذا، ـ وللصحابة مكانتهم ـ.

وهذا هو الذي يحمل العلماء أحياناً على ترك أقوال بعض الصحابة في مسائل تخالف ما في مذاهبهم، لأنها أقوال غير موثوقة الاتصال بهم والصدور عنهم، وإلّا فأقوال الصحابة مقدَّمة على أقوال سائر الأئمة أنفسهم، فإن من أصولهم تقديمَ قول الصحابي على الرأي والاجتهاد.



الفصل العاشر

محنٌ في حياة الإمام وَوَفاته



مِحَنٌ في حياة الإمام
وَوَفَاته

يحار أحدنا أحياناً في تعليل محن الأئمة الأربعة رضي الله تعالى عنهم، وأمثالهم ممن سبقهم ومن جاء بعدهم، لأنها وقعت في قرون الخير والنور، يوم كان حكام المسلمين يحتكمون إلى الإسلام وأحكامه ـ إلاّ في مسائل ينحرفون فيها تبعاً للأهواء والمطامع ـ وكانت الأمة الإسلامية لا تعرف سوى الإسلام وأحكامه ـ غالباً ـ فلقد أصيبوا رحمهم الله تعالى بمحنٍ كادت تودي بحياة بعضهم، وأودت بحياة بعضهم، ومنهم الإمام الأعظم رحمه الله تعالى ورضي عنه.

وهذه صور ما امتحن به الإمام رحمه الله تعالى من الأذى والضرب والحبس والتهديد بالقتل، حتى قتل ظلماً وفاز بالشهادة، على أرجح الأقوال.

المحنة الأولى:

كان ذلك سنة ١٢٧ هـ أيام الخليفة مروان بن محمد الأموي حين احتل الخوارج الكوفة بقيادة الضحاك بن قيس الشيباني، فقد دخل الضحاك ومعه جماعة على الإمام رحمه الله تعالى وطلب منه أن يتوب، فقال له الإمام: مم أتوب؟ وأعاد عليه الضحاك الأمر بالتوبة، فقال له الإمام: مم أتوب؟ قال: من رضاك بالتحكيم ـ بين علي ومعاوية رضي الله عنهما ـ فقال له الإمام: هل لك أن تناظرني؟ قال: نعم، فقال الإمام: إذا اختلفنا فمن نجعل بيننا؟ قال: فلاناً، فقال له الإمام: أترضى به أن يكون حكماً بيننا؟ قال: نعم، فقال الإمام للضحاك: قد رضيتَ بالتحكيم، فانقطع الضحاك.

قال المحدِّث الفقيه علي القاري: وهذا الذي نقل في بعض روايات الثلب في الإمام أنه استتيب مرتين، إنما كان ذلك من الخوارج، الذين كفَّروا علياً وكرام الصحابة رضوان الله عليهم وقاتلوهم. ذكر ابن إسحاق عن عبد الله بن عمرو قال: جاء رجل من بني تميم يقال له ذو الخويصرة، فوقف على رسول الله ﷺ وهو يعطي الناس من غنائم حنين، فقال: قد رأيتُ ما صنعتَ هذا اليوم؟ فقال: أجل فكيف رأيت؟ قال: لم أرك عدلت فيها، فغضب النبي ﷺ، فقال: «ويحك إذا لم يكن العدل عندي فعند من يكون؟» فقال عمر بن الخطاب: ألا أقتله؟ قال: «دعه فإنه سيكون له شيعة

يتعمقون في الدين، حتى يخرجوا منه كما يخرج السهم من الرَّمِيَّة. . . »[1].

المحنة الثانية:

ودخل عليه وفد من الخوارج تلك الأيام، وقد شهروا سيوفهم، فقالوا له: هاتان جنازتان بباب المسجد:

أما إحداهما فجنازة رجل شرب الخمر حتى كظته وحشرج بها فمات، والأخرى امرأة زنت حتى إذا أيقنت بالحبل قتلت نفسها، قال: من أي الملل كانا؟ من اليهود؟ قالوا: لا، قال: فمن النصارى؟ قالوا: لا، قال: أفمن المجوس، قالوا: لا، قال: من أي الملل كانوا؟ قالوا: من الملّة التي تشهد أن لا إله إلاّ الله وأن محمداً عبده ورسوله، قال: فأخبروني عن هذه الشهادة، أهي من الإيمان ثلث أو ربع أو خمس؟ قالوا: إن الإيمان لا يكون ثلثاً ولا ربعاً ولا خمساً، قال: فكم هي من الإيمان؟ قالوا: الإيمان كله، قال: فما سؤالكم إياي عن قوم قد زعمتم وأقررتم أنهما كانا مؤمنين؟ قالوا: دعنا عنك، أمن أهل الجنة هما أم من أهل النار؟ قال: أما إذ أبيتم، فإني أقول فيهما ما قال إبراهيم عليه السلام في قوم كانوا أعظم جرماً منهما: ﴿ فمن تبعني فإنه مني، ومن عصاني فإنك غفور رحيم ﴾ وأقول فيهما ما قال

---

(١) السيرة النبوية لابن هشام /٢: ٤٩٦/.

عيسى عليه السلام في قوم كانوا أعظم جرماً منهما: ﴿إن تعذبْهم فإنهم عبادك، وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم﴾ وأقول فيهما ما قال نبي الله نوح عليه السلام إذ قالوا: ﴿أنؤمن لك واتبعك الأرذلون؟! قال: وما علمي بما كانوا يعملون، إنْ حسابهم إلاّ على ربي لو تشعرون، وما أنا بطارد المؤمنين﴾ وأقول ما قال نوح عليه السلام: ﴿ولا أقول للذين تزدري أعينكم لن يؤتيهم الله خيراً، الله أعلم بما في أنفسهم إني إذن لمن الظالمين﴾ وعندما سمع الخوارج هذا ألقوا السلاح[1].

ولو أنه رحمه الله تعالى أجابهم أول الأمر بأنهما مؤمنان لقتلوه، لأنهم يكفِّرون المؤمن بفعله الذنب.

المحنة الثالثة:

كان ذلك سنة مائة وثلاثين، وإمامنا رحمه الله تعالى في الخمسين من عمره، وقد استتم الأمر من جديد لبني أمية، وأمير الكوفة يومئذٍ عمر بن هبيرة. روى الموفق بسنده قال: كان ابن هبيرة والياً على الكوفة في زمان بني أمية، فظهرت الفتن بالعراق، فجمع فقهاء العراق ببابه، فيهم ابن أبي ليلى، وابن شبرمة، وداود بن أبي هند، فولى كل واحد منهم صدراً من عمله، وأرسل إلى أبي حنيفة فأراد أن يجعل

(١) أبو حنيفة: للشيخ محمد أبو زهرة تعليقاً ص ٢٣.

الخاتم في يده، ولا ينفذ كتاب إلاّ من تحت يد أبي حنيفة، ولا يخرج من بيت المال شيء إلاّ من تحت يد أبي حنيفة، فامتنع أبو حنيفة، فحلف ابن هبيرة إن لم يقبل أن يضربه، فقال له هؤلاء الفقهاء: إنا ننشدك الله أن تهلك نفسك، فإنا إخوانك، وكلنا كاره لهذا الأمر، ولم نجد بداً من ذلك، فقال أبو حنيفة: لو أرادني أن أعدّ له أبواب مسجد واسط لم أدخل في ذلك، فكيف وهو يريد مني أن يكتب دم رجل يضرب عنقه، وأختم أنا على ذلك الكتاب؟! فوالله لا أدخل في ذلك أبداً. فقال ابن أبي ليلى: دعوا صاحبكم، فهو المصيب وغيره المخطىء، فحبسه صاحب الشرطة وضربه أياماً متتالية، فجاء الضارب إلى ابن هبيرة، وقال له: إن الرجل ميت، فقال ابن هبيرة: قل له: تُخرجنا من يميننا؟ فسأله، فقال: لو سألوني أن أعد له أبواب المسجد ما فعلت، ثم اجتمع الضارب مع ابن هبيرة، فقال: ألا ناصح لهذا المحبوس؟ أن يستأجلني فأؤجله، فأخبر أبو حنيفة بذلك، فقال: دعوني استشر إخواني وانظر في ذلك، فأمر ابن هبيرة بتخلية سبيله، فركب دابته وهرب إلى مكة، وكان هذا سنة مائة وثلاثين، وأقام بمكة حتى صارت الخلافة العباسية، فقدم أبو حنيفة الكوفة في زمن أبي جعفر المنصور اهـ.

لقد ضرب رحمه الله تعالى في هذه المحنة مائة سوط على عشرة أيام في كل يوم عشرة أسواط، في رأسه ووجهه

وسائر جسمه، وهو في كل ذلك صابر لا يشكو، حتى إذا بدت آثار الضرب على وجهه حزن لذلك حزناً عظيماً، خشية أن تراه أمه، فتغتم لذلك، ولقد رأت أمه ذلك فيه فعلاً، فحزنت عليه وقالت له: إن علماً أوردك مثل هذا لحري أن تتركه، فقال لها: لو أردتُ به الدنيا لوصلت إليها، ولكن أردت أن يعلم الله أني صنت العلم ولم أعرض نفسي فيه للهلكة[1].

وروى الصيمري بسنده إلى يحيى بن أكثم بن داود قال: أراد ابن هبيرة أن يولي الإمام قضاء الكوفة، فأبى، فحلف ابن هبيرة أنه إن لم يقبل ليضربنه بالسياط على رأسه ويحبسه فحلف الإمام أنه لا يلي منه، فقيل له: إنه حلف على أن يضربك، فقال: ضربه لي في الدنيا أخف من معالجة مقامع الحديد في الآخرة، والله لا أفعل وإن قتلني[2].

المحنة الرابعة:

كان الإمام رحمه الله تعالى قريباً من الناس وقضاياهم العامة، فكان لا يعجبه مثلاً ما فعله أبو جعفر المنصور مع محمد بن عبد الله ـ النفس الزكية ـ الذي خرج على أبي جعفر بالمدينة المنورة، وأخيه إبراهيم الذي خرج عليه بالعراق، سنة ١٤٥، فقضى المنصور على حركتهما بعنف وشدة، وكان الإمام رحمه الله تعالى لا يسكت عن قول الحق حيث

---

(١) مناقب الموفق /٢: ١٢/.

(٢) انظر أبو حنيفة: لمحمد أبو زهرة ص ٣٢.

يمكنه ذلك في درس أو محضر جماعة. روى الخطيب بسنده إلى زفر رحمه الله تعالى، قال: كان أبو حنيفة يجهر بالكلام أيام إبراهيم جهاراً شديداً، فقلت له: والله ما أنت بمنتهٍ حتى توضع الحبال في أعناقنا.

وكان رحمه الله تعالى ينتقد قضاء الكوفة إذا خالفت رأيه، ويصرح بخطئها في أوقات صدورها، ولمن قضى فيها وقضى لهم بها، ولقد كان ذلك يثير حفيظة القاضي عليه، ويجعله يظن به السوء، وقد يدفعه ذلك إلى القول فيه عند الأمراء، بل يروى أن ابن أبي ليلى قاضي الكوفة شكاه فعلاً وجاء الأمير يمنعه من الفتوى حيناً، ثم أبيحت له الفتوى بعد الحظر. وكان الإمام رحمه الله تعالى محسوداً، يسيء بعضهم الرأي فيه جهلاً أو قصداً. روى الخطيب في تاريخه بسنده أن أبا العباس الطوسي كان سيء الرأي في أبي حنيفة وكان أبو حنيفة يعرف ذلك، ودخل أبو حنيفة على أبي جعفر وكثر الناس، فقال الطوسي، اليوم أقتل أبا حنيفة، فأقبل عليه فقال: يا أبا حنيفة، إن أمير المؤمنين يأمر الرجل منا بضرب عنق الرجل لا يدري ما هو، أيسعه أن يضرب عنقه؟ فقال: يا أبا العباس، أمير المؤمنين يأمر بالحق أم بالباطل؟ قال: بالحق، قال: أنفذ الحق حيث كان ولا تسل عنه، ثم قال أبو حنيفة لمن قرب منه: إن هذا أراد أن يوثقني، فربطته[1].

(١) تاريخ بغداد /١٣: ٣٦٦/.

لعل تلك الأسباب مجتمعة هي التي دفعت أبا جعفر المنصور ليعرض القضاء على الإمام رحمه الله تعالى، فإن قبل كان ذلك إعلاناً للولاء للدولة، وتقوية لشأنها، وضماناً لطاعة جماعة كريمة من العلماء لسلطان الخلافة، وإن رفض كان ذلك ذريعة إلى التخلص منه[1]، ولم يكن لأبي جعفر سوى هذا المسلك يسلكه ـ والله أعلم ـ لأن الإمام ليس صاحب دنيا ووظيفة، وليس أحد يتهمه في دينه وورعه، وكان الإمام رحمه الله تعالى أعقل من أن يخرج على الإمام ويعاديه، وإن كان لا يمنعه ذلك من أن يقول الحق في وجهه ولو انفرد في ذلك بقالة.

ذكر ابن البزازي في مناقبه[2] أن أهل الموصل كانوا قد انتقضوا على المنصور، وقد اشترط المنصور عليهم أنهم إن انتقضوا ـ نقضوا عهدهم بالخروج عليه ـ تحل دماؤهم، فجمع أبو جعفر المنصور الفقهاء وفيهم أبو حنيفة، فقال: أليس صح أنه عليه الصلاة والسلام قال: «المؤمنون عند شروطهم» وأهل الموصل قد شرطوا أن لا يخرجوا عليّ، وقد خرجوا على عاملي، وقد حلت لي دماؤهم. فقال رجل: يدك مبسوطة عليهم، وذلك مقبول فيهم، فإن عفوت فأنت أهل العفو، وإن عاقبت فبما يستحقون. فقال لأبي حنيفة: ما

(١) انظر أبو حنيفة: لمحمد أبي زهرة فقد اختصرت هنا وحذفت ما توسع المؤلف فيه رحمه الله تعالى.
(٢) مناقب البزازي على هامش مناقب الموفق /٢: ١٧/.

تقول يا شيخ، ألسنا في خلافة نبوة وبيت أمان؟ قال: إنهم شرطوا لك ما لا يملكونه، وشرطت عليهم ما ليس لك، لأن دم المسلم لا يحل إلّا بأحد معان ثلاثة، فإن أخذتهم أخذت بما لا يحل، وشرط الله أحق أن توفي به، فأمرهم المنصور بالقيام، فتفرقوا، ثم دعاه وقال: يا شيخ، القول ما قلت، انصرف إلى بلادك ولا تفتِ الناس بما هو شَيْن على إمامك فتبسط أيدي الخوارج ا هـ.

قال الشيخ المحقق محمد أبو زهرة رحمه الله تعالى: دعا أبو جعفر أبا حنيفة ليتولى القضاء فامتنع. فطلب إليه أن يرجع إليه القضاة فيما يشكل عليهم ليفتيهم، فامتنع، فأنزل به العذاب بالضرب والحبس، أو الحبس وحده على اختلاف الروايات. هذه هي خلاصة القصة ولنذكرها كما جاءت في كتب التاريخ والمناقب منقولة عن الرواة. جاء في المناقب للموفق المكي: إن أبا حنيفة لما أُشخص إلى بغداد خرج ملتمع الوجه، وقال: إن هذا دعاني للقضاء فأعلمته أني لا أصلح، وإني لأعلم أن البيِّنة على المدَّعي واليمين على من أنكر، ولكنه لا يصلح للقضاء إلّا رجل يكون له نفس يحكم بها عليك وعلى ولدك وقوادك، وليست تلك النفس لي، إنك لتدعوني فما ترجع نفسي حتى أفارقك. قال: فلم لا تقبل صلتي؟ فقال: ما وصلني أمير المؤمنين من ماله بشيء فرددته، ولو وصلني لقبلته إنما وصلني أمير المؤمنين من بيت مال المسلمين، ولا حق لي في بيت مالهم. إني لست ممن

يقاتل من ورائهم فآخذ ما يأخذ المقاتل، ولست من ولدانهم فآخذ ما يأخذ الولدان، ولست من فقرائهم فآخذ ما يأخذ الفقراء. قال: فأقم تأتك القضاة فيما لعلهم أن يحتاجوا إليك فيه[1].

وجاء في المناقب لابن البزازي: إن أبا جعفر حبس أبا حنيفة على أن يتولى القضاء ويصير قاضي القضاة، فأبى حتى ضرب مائة وعشرة أسواط. وأخرج من السجن على أن يلزم الباب، وطلب منه أن يفتي، وكان يُرجع إليه في المسائل وكان لا يفتي، فأمر أن يعاد إلى السجن فأعيد، وغلظ عليه وضيِّق تضييقاً شديداً[2].

وجاء في تاريخ بغداد[3]: أشخص أبو جعفر أبا حنيفة، فأراد على أن يوليه القضاء فأبى، فحلف ليفعلنّ، فحلف أبو حنيفة ألا يفعل، فقال الربيع الحاجب: ألا ترى أمير المؤمنين يحلف؟ فقال أبو حنيفة: أمير المؤمنين على كفارة أيمانه أقدر مني، وأبى أن يلي، فأمر به إلى الحبس. وجاء فيه عن الربيع بن يونس: رأيت أمير المؤمنين ينازل أبا حنيفة في أمر القضاء وهو يقول: اتق الله ولا ترع أمانتك إلاّ من يخاف الله، والله ما أنا بمأمون الرضى، فكيف أكون مأمون الغضب؟! ولو

---

(١) مناقب ابن البزازي /٢: ١٩/.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) تاريخ الخطيب /١٣: ٢٣٧/.

اتجه الحكم عليك ثم هددتني أن تغرقني في الفرات، أو أن ألي الحكم لاخترت أن أغرق، لك حاشية يحتاجون إلى من يُكرمهم لك، فلا أصلح لذلك، فقال له: كذبت، أنت تصلح، فقال: قد حكمت على نفسك، كيف يحل لك أن تولي قاضياً على أمانتك وهو كذاب؟! ا هـ.

ذكرنا هذه الروايات لنضع بين يدي القارىء ما تجري به الروايات المختلفة في المحنة التي أنزلها المنصور بأبي حنيفة، وإن اختلاف المجاوبات بين أبي حنيفة والمنصور باختلاف الروايات لا تدل على تضاربها، بل تدل على أن العَرض قد اختلفت مجالسه وتعددت وتباينت الأقوال فيه، فهو مرة يعرض عليه القضاء ثم الإفتاء، ويناقشه الحساب في أمر رفض العطاء، وفي مجلس آخر يشدّد عليه في عرض القضاء وأبو حنيفة يتشدد في الرفض، مختاراً أن يغرق في الفرات عن أن يلي القضاء لو خير بين الأمرين، ومرة ثالثة يحلف عليه المنصور أن يلي فيحلف أبو حنيفة ألا يلي، وتنتهي الأيمان بينهما إلى الحبس بعد أن يثير الربيع بن يونس الحاجب أبا جعفر المنصور بما يغمزه من قول، وقد ذكرنا ما كان بين أبي حنيفة وبينه من عداوة، أو بالأحرى ما كان يكنه لأبي حنيفة من بغض ا هـ.

وجاء في مناقب ابن البزازي: إنه بعد أن حبس وضيّق عليه مدة، كلم المنصورَ بعضُ خواصه، فأخرج من السجن،

ومنع من الفتوى والجلوس للناس، والخروج من المنزل؛ فكانت تلك حالته إلى أن توفي[1].

ثم قال الشيخ أبو زهرة: «ونحن نميل إلى هذه الرواية الأخيرة» لأسباب عديدة، يعلّل بها رأيه[2].

وروى الموفق بسنده إلى داود بن راشد الواسطي قال: كنت شاهداً في الأيام التي كان أبـو حنيفة يعـذب ليلي القضاء، فكان يخرج كل يوم، فيضرب عشرة أسواط ضرباً وجيعاً، يؤثر في سرته أثراً واضحاً، ثم يعاد إلى موضعه. حتى ضرب مائة سوط وعشرة أسواط، يقال له كل يوم: اقبل فيقول: لا أصلح، وجعل يبكي حين تتابع عليه الضرب، وسمعته يقول خفياً: «اللهم ادفع عني شرهم بقدرتك» فلما أبى عليهم ضيّقوا الأمر في الطعام والشراب والحبس، فلما أبى عليهم دسوا إليه السم وقتلوه[3].

وروى الموفق أنه جاء في كتاب المتفجعين بالسند إلى أبي حيان الزيادي قال: بلغني أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى لما أحس بالموت سجد، فخرجت نفسه وهو ساجد[4].

---

(١) المناقب لابن البزازي /٢ ـ ١٩/.
(٢) أبو حنيفة: للشيخ محمد أبو زهرة ص ٤٧ ـ ٥٠.
(٣) مناقب الموفق /٢ ـ ١٧٤/.
(٤) المناقب /٢ ـ ١٨٥/.

والله سبحانه أعلم بصحة ما كان السبب القريب لموت الإمام رحمه الله تعالى.

وفاته رحمه الله تعالى

روى المو ق بسنده إلى عبد الله بن واقد قال: غسل الحسن ابن عمارة أبا حنيفة وكنت أصبُّ الماء عليه، فرأيت جسمه جسماً نحيفاً قد أذابه من العبادة والجهد، فلما فرغ الحسن من غسله مدح أبا حنيفة وذكر بعض خصاله، وتكلم بكلمات أبكى الجميع فلما رفعت جنازته لم أرَ باكياً أكثر من يومئذٍ[1].

وكانت الكلمات التي تكلم بها الحسن ـ كما رواها الموفق في مناقبه ـ:

«رحمك الله وغفر لك، لم تفطر منذ ثلاثين سنة، ولم تتوسد يمينك بالليل منذ أربعين سنة، وقد أتعبت من بعدك وفضحت القراء».

وكان الإمام رحمه الله تعالى قد أوصى أن يدفن بأرض الخيزران ـ لأن أرض بغداد غصب ـ فحمل إليها وحضر جنازته جمع غفير، قدر بخمسين ألف رجل، وصلي عليه ست مرات، آخرها صلاة ولده حماد.

---

(١) مناقب الموفق /٢ ـ ١٧٦/.

وجاء المنصور فصلى على قبره، ومكث الناس يصلون على قبره أكثر من عشرين يوماً. ولما بلغ المنصور أن أبا حنيفة أوصى بأن يدفن هناك ـ حيث دفن ـ قال: من يعذرني منك حياً وميتاً[1].

روى الموفق بسنده إلى أبي يوسف قال: /مات أبو حنيفة في النصف من شوال سنة خمسين ومائة رحمه الله تعالى/.

بعد وفاته:

ما قيل فيه رحمه الله تعالى بعد وفاته.

● قال معاصره العابد الورع الفضيل بن عياض: كان أبو حنيفة رجلاً فقيهاً معروفاً بالفقه، واسع المال، معروفاً بالأفضال على كل من يطيف به، صبوراً على تعلم العلم بالليل والنهار، حسن الليل، كثير الصمت، قليل الكلام حتى ترد مسألة في حلال أو حرام، فكان يحسن أن يدل على الحق، هارباً من مال السلطان[2].

● وقال معاصره مليح بن وكيع: كان ـ والله ـ أبو حنيفة عظيم الأمانة، وكان ـ والله ـ جليلاً كبيراً عظيماً، وكان يؤثر رضى ربه على كل شيء، ولو أخذته السيوف في الله

(١) المصدر نفسه /٢ ـ ١٨٠/.
(٢) مناقب الموفق المكي.

لاحتمل، رضي الله عنه رضى الأبرار، فقد كان منهم.

● وقال فيه المحدث ابن جريج إمام أهل مكة في مطلع حياته: سيكون له في العلم شأن عجيب، وقال فيه بعد أن كبر وذكر عنده: إنه الفقيه إنه الفقيه!!.

● وقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: إني لأتبرك بأبي حنيفة وأجيء إلى قبره في كل يوم - يعني زائراً - فإذا عرضت لي حاجة، صليت ركعتين وجئت إلى قبره، وسألت الله الحاجة عنده، فما تبعد عني حتى تقضى[1].

● وقال الحمّاني سمعت أبي يقول: رأيت في النوم كأن ثلاثة نجوم سقطت، فمات أبو حنيفة، ثم مسعر، ثم سفيان رحمهم الله تعالى، فذكر ذلك لمحمد بن مقاتـل فبكى، وقال: العلماء نجوم الأرض[2].

● وقال حفص بن غياث: رأيت أبا حنيفة في المنام فقلت له: يا أبا حنيفة ما فعل الله بك؟ قال: غفرَ لي، قلت: فأي الرأي حمدت؟ قال: نعم الرأي رأي عبد الله (بن مسعود) ورأيت ابن اليمان شحيحاً في دينه[3].

● وقال رَوْح بن عبادة كنت عند ابن جريج سنة خمسين

---

(١) مناقب الموفق /٢: ١٩٩/.

(٢) المصدر نفسه /٢: ٢٠١/.

(٣) تبييض الصحيفة للسيوطي.

ومائة، وأتاه موت أبي حنيفة، فاستَرجع وتوجع، وقال: أي علم ذهب؟![1].

● ولما بلغ شعبة موته رحمه الله تعالى استرجع وقال: طفي عن الكوفة نور العلم، أما إنهم لا يرون مثله أبداً[2].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) الخيرات الحسان ص ٧١.

الفصل الحادي عشر

دُرَرٌ من أقوال الإمام



دُرَرٌ من أقوال الإمام

● روى زفر بن الهذيل أن الإمام رحمه الله تعالى قال: من لم يمنعه العلم عن محارم الله تعـالى، ولم يحجزه عن معاصي الله تعالى، فهو من الخاسرين.

● روى الفضيل بن دكين عنه أنه قال: إن لم يكن أولياء الله في الدنيا والآخرة الفقهاءُ والعلماء فليس لله ولي.

● روى إبراهيم بن سويد عنه أنه قال: غزوة بعد حجة الإسلام أفضل من خمسين حجة.

● روى ابن المبارك عنه أنه قال: من طلب الرياسة في غير حينه لم يزل في ذل ما بقي.

● أبو شهاب عنه قال: من تعلم العلم للدنيا حُرم بركته

ولم ينتفع به كثير أحد، ومن تعلمه للدين بورك في علمه ورسخ في قلبه، وانتفع المقتبسون منه بعلمه.

● محمد الليثي عنه قال: أعظم الطاعات الإيمان بالله تعالى، وأعظم المعاصي الكفر بالله تعالى، فمن أطاع الله تعالى في أعظم الطاعات وانتهى عن أعظم المعاصي؛ رجونا له الغفران فيما يأتي بعد ذلك.

● رجاء الهروي عنه قال: مثل من يطلب الحديث ولا يتفقه، مثل الصيدلاني يجمع الأدوية ولا يدري لأي داء هي حتى يجيء الطبيب، هكذا طالب الحديث لا يعرف وجه حديثه حتى يجيء الفقيه.

● وذكر أبو يوسف للإمام رحمه الله تعالى علقمة والأسود أيهما أفضل؟ فقال: والله ما قدري أن أذكرهما إلّا بالدعاء والاستغفار إجلالاً لهما؛ فكيف أفضل بينهما؟!.

● أبو يوسف عنه، قال: من تكلم في شيء من العلم وهو يظن أن الله لا يسأل عنه: كيف أفتيت في دين الله؟ فقد سهلت عليه نفسه ودينه.

● محمد الوبري عنه قال: قال له عيسى بن موسى: لم لا تغشانا يا أبا حنيفة فيمن يغشانا؟ فقال له رحمه الله: لأنك إذا قربتني فتنتني، وإذا أقصيتني أحزنتني، وليس عندك ما أرجوك له، وليس عندي ما أخافك عليه، وإنما يغشاك من

يغشاك ليستغني بك عمن سواك وأنا غني بمن أغناك، فلم أغشاك فيمن يغشاك؟! ثم أنشأ يقول:

كسرة خبز وقعب ماء
وسَحق[1] ثوب مع السلامة
خير من العيش في نعم
يكون من بعدها ندامة

● يزيد بن الكميت، قال: ناظر رجل أبا حنيفة وقال له: اتق الله، فانقبض واصفر لونه وطأطأ رأسه، ثم قال: يا أخي جزاك الله خيراً، فما أحوج الناس إلى من يذكرهم الله وقت إعجابهم بما يظهر على ألسنتهم من العلم حتى يريدوا الله بأعمالهم، اعلم أني ما نطقت بالعلم إلّا وأنا أعلم أن الله عزّ وجل يسألني عن الجواب، ولقد حرصت على طلب السلامة.

● بكر بن جعفر قال: ربما دخل داخل على أبي حنيفة، فيقول: كان كيت وكيت، فإذا أكثر قال: دع ما أنت فيه، ما تقول في كذا وكذا؟ فيقطع عليه كلامه، ويقول: إياكم ونقل ما لا يحبه الناس ـ أي من حديث الناس ـ عفا الله عمن قال فينا مكروهاً، رحم الله من قال فينا جميلاً، تفقّهوا في دين الله، وذروا الناس وما وصفوا لأنفسهم، فيحوجهم إليكم.

● الحسن بن زياد عنه قال: من كرمت عليه نفسه هانت

(١) السحق: الثوب البالي.

عليه الدنيا وكل شدة فيها، وقال: من أراد أن ينجو من عذاب الآخرة فلا يبال من عذاب الدنيا[1].

● ذكر مؤلف قلائد عقود العقيان أن الإمام رحمه الله تعالى أنشد لنفسه:

لقد شَمّرت ذيلي طول عمري
لخدمة ما به إتمام فخري
هو الفقه الذي قد جلّ قدراً
فجلّ لقدره قدري وذكري
به نلت المعالي في حياتي
به عمري وجاهي كل دهري[2].

* * *

(١) عن مناقب الموفق المكي اختياراً /٢: ٨٠ إلى ٩٨/.
(٢) القلائد ق ٢٠.

وبعد

فهذه سيرة العلم العظيم، فقيه فقهاء الأمة، الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت، رحمه الله تعالى ورضي عنه.

لقد كان حقاً عَلَماً: عَلَماً في الفقه والحديث، والعبادة والورع، والخلق الفاضل، والأدب الجم، والعلم النافع، ونصح الناس فيه.

لقد كان حقاً علماً في قول الحق الذي أمر الله تعالى به، والجهر به وإبلاغه أهله، والصبر على ذلك، حتى جاءته الشهادة في سبيل ذلك.

فيا حبذا الإمام أبو حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ قدوة وإماماً.

رحمه الله تعالى ورضي عنه، وأعلى في جنة الفردوس مكانته، تحت لواء المصطفى ﷺ، مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصدّيقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقاً.

طيبة الخير (المدينة المنورة)

الاثنين **٢٩** ربيع الآخر سنة **١٣٩٢** من هجرة من له العزة والشرف ﷺ.



المراجع

١ ـ أبو حنيفة للشيخ محمد أبو زهرة.
٢ ـ إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس بدعة. للشيخ عبد الحي اللكنوي. تحقيق وتعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. حلب.
٣ ـ الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء. يوسف بن عبد البر النَّمَري.
٤ ـ أصول الفقه جزآن. محمد بن أحمد السرخسي.
٥ ـ الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد. الحافظ أبو عبد الله الذهبي. تحقيق الشيخ أبي الوفاء الأفغاني.
٦ ـ أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار. محمود بن سليمان الكفوي. مخطوط بالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة.
٧ ـ إنجاء الوطن عن الإزراء بإمام الزمن. الشيخ ظفر أحمد العثماني. كراتشي.
٨ ـ تاريخ بغداد. أبو بكر الخطيب البغدادي.
٩ ـ تحذير العبقري من محاضرات الخضري. محمد العربي التباني.

١٠ ـ تذكرة الحفاظ. الإمام الذهبي.
١١ ـ تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب. محمد زاهد الكوثري.
١٢ ـ تنسيق النظام في مسند الإمام. محمد بن حسن السنبهلي. الهند.
١٣ ـ تهذيب التهذيب. أحمد بن حجر العسقلاني.
١٤ ـ الجواهر المضية في تراجم الحنفية. عبد القادر القرشي. الهند.
١٥ ـ جامع بيان العلم وفضله. يوسف بن عبد البر النمري.
١٦ ـ جامع مسانيد الإمام الأعظم. أبو المؤيد محمد بن محمود الخوارزمي. الهند.
١٧ ـ حياة أبي حنيفة. سيد عفيفي.
١٨ ـ الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان. أحمد بن حجر الهيتمي.
١٩ ـ الرفع والتكميل. للشيخ عبد الحي اللكنوي. تحقيق وتعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. حلب.
٢٠ ـ السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي. الدكتور الشيخ مصطفى السباعي.
٢١ ـ شرح كتاب الآثار للإمام محمد. الشيخ أبو الوفاء الأفغاني. الهند.
٢٢ ـ شرح الفقه الأكبر. منلا علي القاري.
٢٣ ـ عقود الجمان في مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان. محمد ابن يوسف الصالحي. مخطوط بمكتبة شيخ الإسلام بالمدينة.

٢٤ ـ الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي. محمد الحسن الحجوي. تونس.
٢٥ ـ فقه الصحابة والتابعين. الدكتور محمد يوسف موسى.
٢٦ ـ فقه أهل العراق وحديثهم. المحقق الفقيه محمد زاهد الكوثري. نشر وتعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. بيروت.
٢٧ ـ الفقيه والمتفقه. أبو بكر الخطيب.
٢٨ ـ قلائد عقود العقيان في مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان. الشيخ شرف الدين عبد العليم اليمني. مخطوط بالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة.
٢٩ ـ فتح القدير على الهداية. كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي.
٣٠ ـ قاعدة في الجرح والتعديل. الفقيه تاج الدين السبكي. تحقيق وتعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. بيروت.
٣١ ـ ما تمس إليه الحاجة من حديث ابن ماجه. الشيخ الفقيه عبد الرشيد النعماني. الهند.
٣٢ ـ مقدمة كتاب التعليم. مسعود بن شيبة. تحقيق الشيخ الفقيه عبد الرشيد النعماني. كراتشي.
٣٣ ـ مقدمة إشارات المرام من عبارات الإمام. كمال الدين أحمد البياضي. تحقيق عبد الرزاق المشهدي.
٣٤ ـ مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه وأكرم. أبو المؤيد موفق أحمد المكي. الهند.
٣٥ ـ مناقب الإمام أبي حنيفة. محمد بن محمد الكردري. الهند.
٣٦ ـ مناقب الإمام الأعظم. منلا علي القاري. مخطوط بمكتبة شيخ الإسلام بالمدينة المنورة.

٣٧ ـ مسألة خلق القرآن. الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. بيروت.
٣٨ ـ مرقاة المفاتيح. منلا علي القاري.
٣٩ ـ مقدمة المجموع شرح المهذب للإمام شرف الدين النووي.
٤٠ ـ الميزان. الشيخ عبد الوهاب الشعراني.
٤١ ـ لامع الدراري على جامع البخاري. المحدث محمد زكريا الكاندهلوي. كراتشي.
٤٢ ـ النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة. الشيخ الكوثري.

فهرس

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس